الإبـــادة الرقميـــة لفلسطـــــين عبر منصات التواصل

2025 -2021

Content not recommended

This content may go against our Community Standards.

Removed

This content goes against our Dangerous Organizations and Individuals policies.

Not visible to others

This content is now hidden.

Reach

0

Your content is not distributed.

حملة – المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ

الإبادة الرقميّة لفلسطين عبر منصّات التواصل 2021-2025

تحليل قائم على البيانات لسياسات ميتا، وآليّات الإشراف على المحتوى، والتواصل مع المستخدمين/ات

حزيران 2026

الباحث الرئيسيّ: د. فابيو كريستيانو، جامعة أوترخت، f.cristiano@uu.nl

جمع البيانات: أحمد القاضي والمرصد الفلسطينيّ لانتهاكات الحقوق الرقميّة (حُر)

تحليل البيانات: يوسف السلال ويسرى حمدان

مساعدو البحث: لوي بريندرغاست وأنطونيو فابيو رومانو

التصميم الجرافيكيّ: قفزة – تسويق ديجيتال وإنتاج

الترجمة: دار ليلى للنشر والترجمة

رُخّص هذا الإصدار بموجب الرخصة الدوليّة: نسب المصنّف غير تجاريّ – منع الاشتقاق 4.0 دوليّ.
للطلاع على نسخة من الرخصة، يُرجى زيارة الرابط التالي:

https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

تواصلوا معنا:

البريد الإلكترونيّ: info@7amleh.org

الموقع الإلكترونيّ: www.7amleh.org

صفحاتنا على وسائل التواصل الاجتماعيّ: 7amleh

للاستشهاد بهذا التقرير:

كريستيانو، ف. (2026). الإبادة الرقميّة لفلسطين عبر منصّات التواصل 2021–2025: تحليل قائم على البيانات لسياسات ميتا، وآليّات الإشراف على المحتوى، والتواصل مع المستخدمين/ات. حملة – المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ.

قائمة المحتويات

0. الملخص التنفيذيّ 6

1. مقدّمة 13

1.1 هدف البحث والخلفيّة 13

1.2 نشاط المراقبة في حُر ومركز حملة 14

1.3 نهج ميتا الآخذ في التطوّر للإشراف على المحتوى 15

1.4 تصميم البحث ومنهجيّته 20

1.5 الأعمال والمساهمات السابقة: الإبادة الرقمية على المنصات 22

1.6 تسمية الإبادة الرقميّة عبر المنصّات 23

1.7 وصف وترميز مجموعة البيانات 26

1.8 محدوديّة البحث 29

2. تطبيق سياسات ميتا 30

2.1 السياسات المهيمنة 30

2.2 منظّمات خطرة وأفراد خطرون (DOI) 31

2.2.1 قضيّة محوريّة: هل فلسطين جديرة بالنشر؟ 35

2.2.2 قضيّة محوريّة: مصطلح "شهيد" – هل يُسمح للفلسطينيّين بالحداد؟ 43

2.3 السلوك القائم على الكراهية 48

2.3.1 قضيّة محوريّة: الصهيونيّة – خلط إشكاليّ؟ 50

2.3.2 قضية محوريّة: المحتوى الموصى به بعد السابع من تشرين أوّل 2023 53

3. تطبيق إشراف ميتا 56

3.1 آليّات التطبيق المهيمنة 56

3.2 التعليق 58

3.2.1 قضية محوريّة: تعليق منظّمات المجتمع المدنيّ والصحفيّين ووسائل الإعلام 59

3.2.2 قضية محوريّة: تعليق ناشط إسرائيليّ 63

3.3 التقييد 66

3.3.1 قضية محوريّة: القيود على البثّ المباشر خلال الإبادة الجماعيّة 68

3.4 إزالة المحتوى 71

3.4.1 قضية محوريّة: العلم الفلسطينيّ 71

3.5 الحجب غير المرئي للمحتوى 74
3.5.1 قضية محوريّة: حجب محتوى للناشطين 76
4. تواصُل ميتا **79**
4.1 (عدم) الرد على حملة **79**
4.1.1 قضيّة محوريّة: 'نشط وغير مقيّد': استهداف المؤثّرين 81
4.1.2 قضيّة محوريّة: الحملة الأمريكيّة من أجل حقوق الفلسطينيّين 85
4.2 استعادة دون تفسير **87**
4.3 ردود ميتا بعد 7 تشرين أوّل 2023 ..... **90**
5. الاستنتاجات **93**
5.1 ملخّص الاستنتاجات **93**
5.2 توصيات السياسات **95**
5.3 البحث المستقبليّ **98**

0. الملخص التنفيذيّ

يحلل هذا التقرير مراقبة ميتا للمستخدمين/ات الفلسطينيّين والمحتوى الفلسطينيّ وذاك المتعلّق بفلسطين على منصتي فيسبوك وإنستغرام بين كانون الثاني 2021 وكانون الأوّل 2025. استنادًا إلى تحليل 3,520 حالة قدمها مستخدمون عبر المرصد الفلسطينيّ لانتهاكات الحقوق الرقميّة (حُر) التابع لمركز حملة، يفحص التقرير ثلاثة أبعاد لحوكمة منصّة ميتا للمحتوى الفلسطينيّ: تطبيق السياسات، وآليات تنفيذ الإشراف، والتواصل مع المستخدمين ومركز حملة. تنقسم مجموعة البيانات تقريبًا بالتساوي بين المنصّتيْن، حيث بلغ عدد الحالات على فيسبوك 1,772 حالة و1,748 حالة على إنستغرام. للبحث في نهج إشراف ميتا خلال الإبادة الجماعيّة في غزّة، يتناول التحليل أيضًا الإشراف قبل وبعد 7 تشرين أوّل 2023، حيث حدثت 55% من الحالات قبل ذلك التاريخ و45% بعده. يدمج تحليلنا بين وسائل التواصل الاجتماعيّ والترميز الكمّيّ والتقييم الكيفيّ لصور الشاشة، وتقارير المستخدمين، وردود ميتا على الاستئنافات.1 النتيجة المركزية والشاملة هي أنّ ممارسات إشراف ميتا تُسكت بشكل منهجيّ المستخدمين الفلسطينيّين والمؤيدين لفلسطين، مما ينتج ما عرّفه التقرير بأنه إبادة رقميّة لفلسطين عبر منصّات التواصل: المحو البنيويّ للوجود الرقميّ الفلسطينيّ، ومدى رؤيتها، ومشاركتها عبر منصّات التواصل الاجتماعيّ. نهج ميتا المنهجي لمحو فلسطين من منصّاتها يتجاوز الإشراف التقليديّ على المحتوى، كما يشمل بنية استثنائية أوسع تشمل تطبيق السياسات بشكلٍ مفرط، وتطبيق السياسات بشكلٍ غير متناسب، والتغييرات المخصّصة في السياسات، والقمع الخوارزميّ، وتأخير استعادة المحتوى، وضعف أو غياب الاتصال.

النتائج الرئيسيّة:

1. تطبيق السياسات في ميتا غامض ويفتقر إلى الشفافيّة. من بين 3,520 حالة تم تحليلها، احتوت 1,144 حالة فقط، أي 32.5%، على سياسة قابلة للتعريف يمكن أن نزعم أنها انتُهكت، كما نستنتج ذلك إما من خلال تقديم ميتا لهذه المعلومات صراحة في مراسلاتها مع المستخدمين أو من تحليلنا الكيفيّ، حيث يمكن تحديدها بشكلٍ معقول بناء على

1. يجب قراءة نتائج التقرير في ضوء طبيعة مجموعة البيانات التي يبلغ عنها المستخدمون. الحالات التي تم تحليلها في هذا التقرير ليست عينة عشوائية من جميع قرارات إشراف ميتا المتعلقة بالمحتوى المتعلق بفلسطين. القضايا التي تمّ تحليلها هي لمستخدمين يعتقدون أن محتواهم أو حساباتهم أو مرئيّتهم قد تأثرت بشكل ظالم، ويتشكل التحليل أكثر من خلال المعلومات المحدودة التي تقدمها ميتا حول قرارات تطبيق السياسات والتنفيذ. هذه القيود لا تقوض مساهمة التقرير، بل تحدد نطاقه: يوثق التقرير أنماطًا بين الحالات المبلغ عنها والتي تمّ تصعيدها من الإشراف الذي يؤثر على المحتوى الفلسطينيّ والمتعلق بفلسطين، ويظهر كيف تكشف هذه الحالات عن مشاكل متكررة في تطبيق سياسات ميتا، وممارسات التنفيذ، والتواصل مع المستخدمين المتأثرين ومركز حملة.

المحتوى المقدم في التماس المستخدم. هذا يبرز نقصًا واضحًا في الشفافيّة في عملية تقديم السياسات لدى ميتا.

2. تعتمد ميتا بشكلٍ كبيرٍ على سياسة المنظّمات والأفراد الخطرين *(Dangerous Organizations and Individuals- DOI)* عند مراقبة المحتوى الفلسطينيّ. من بين الحالات التي تتسم بسياسة يمكن التعرف إليها، تمثل سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين 654 حالة (57.2%)، ممّا يجعلها السياسة الأكثر تطبيقًا في مجموعة البيانات بفارقٍ كبير. هذا يشير إلى درجة اعتمادٍ كبيرة على سياسة تهدف إلى مكافحة الإرهاب والعنف المنظّم وخطر إلحاق أضرار جسيمة خارج فضاء الإنترنت في مراقبة مجموعة واسعة من المحتوى الفلسطينيّ والمستخدمين الفلسطينيّين، بما في ذلك الصحفيّين ووسائل الإعلام والمنظّمات غير الحكوميّة والنشطاء والمستخدمين العاديين. يشير تطبيق سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرون على المحتوى الفلسطينيّ المتنوّع والمستخدمين إلى أنه يتم معالجة جميع أشكال التعبير الفلسطينيّ بانتظام من خلال إطار أمنيّ. بدلًا من التمييز باستمرار بين استخدام المنظمات الخطرة والأفراد الخطرون ضدّ المنظّمات ذات الصلة والمحتوى الآخر، تشرف ميتا على المحتوى الفلسطينيّ من خلال عدسة أمنيّة تجرّم المجتمع الفلسطينيّ ككل.

3. تفشل ميتا في تمييز أهميّة تغطية أخبار فلسطين كما ينبغي. على الرغم من استثناءات ميتا المعلنة للتغطية الإخبارية، يجد التقرير أن الصحفيين الفلسطينيّين ووسائل الإعلام الفلسطينيّة يتعرضون مرارًا لعقوبات بسبب تغطية أحداث تتعلّق بجهات معينة تتناول سياسة DOI. من بين حالات الصحفيّين المرتبطة بسياسة محدّدة، تمّ الإشراف على 128 من أصل 180 حالة، أي 71.1% من الحالات بموجب المنظمات الخطرة والأفراد الخطرون. من بين وسائل الإعلام، تمّ الإشراف على 102 من أصل 172 حالة مرتبطة بسياسة محدّدة، أي 59.3%، بموجب DOI، مع استعادة 28 حالة من هذه الحالات لاحقًا، أو 27.5%. يظهر التحليل الكيفيّ أنّ هذه الحالات تضمّنت تقارير إخبارية محايدة، أو اقتباس من بيانات عامّة، أو تغطية للأحداث الجارية. حتّى عندما يتم استعادة المحتوى أو الحسابات في نهاية المطاف، فإنّ التأخير يقلّل من قيمة التقارير الحسّاسة للوقت، والمناصرة، والتوثيق.

4. مصطلح "شهيد" يوضح النقاط العمياء لغويًّا وثقافيًّا في سياسة إشراف ميتا. يشير التقرير إلى أنّ مصطلح "شهيد" هو مثال رئيسيّ على فشل ميتا في أخذ السياق اللغويّ العربيّ وممارسات الحداد الفلسطينيّة في الاعتبار. ظهر المصطلح في 17 قضيّة. من بين 14 حالة تتّسم بسياسة يمكن التعرّف إليها، تمّ الإشراف على 12 حالة، أي 85.7%، بموجب DOI. في كثير من

الحـالات، اسـتخدم المصطلـح في سـياق الحـداد، أو الذكـرى، أو الإشـارة إلى المدنيّـين الذيـن قتلهـم جيـش الاحتـلال أو المسـتوطنين بسـبب العنـف الإسرائيـليّ. تعامـل ميتـا مـع المصطلـح كمـؤشّر عـلى محتـوى خطـير أدى إلى تطبيـق غـير متناسـب، بمـا في ذلـك إزالـة المحتـوى، وتعليقـه، وفـرض القيـود عليـه. بعـد مسـاعي مناصرة قـام بهـا مركـز حملـة وآخريـن، عدّلـت ميتـا نهجهـا في تمّـوز 2024، وكمـا يظهـر تحليلنـا، انخفـض بعـد ذلـك عـدد الحـالات المتعلقـة بكلمـة "شـهيد" بشـكلٍ كبـير. هـذا يؤكّـد حجـم المشـكلة السـابقة وأهمّيّـة المراقبـة المسـتمرّة ومسـاعي المنـاصرة مـن طـرف المجتمـع المـدنيّ.

5. معالجـة ميتـا لمصطلـح "صهيـونيّ" تثـير القلـق بشـأن الخلـط بـين النقـد السـياسيّ والهويّـة المحميّـة المشروعـة. إحـدى النتائـج السياسـيّة الكـبرى الأخـرى تتعلّـق بمعالجـة ميتـا لمصطلـح "صهيـونيّ" بعـد 7 تشريـن أوّل 2023. يُظهـر التقريـر أنّ نهـج ميتـا يخاطـر بالخلـط بـين النقـد للصهيونيّـة كأيديولوجيّـة سياسـيّة والهجمـات عـلى اليهـود أو الإسرائيليّـين كمجموعـات محميّـة. يُظهـر التحليـل أنّ هـذه السياسـة قـد تـؤدّي إلى فـرض الإشراف عـلى المنشـورات الـتي تنتقـد الصهيونيّـة، بمـا في ذلـك منشـورات لمنظّمـات يهوديّـة أو مسـتخدمين إسرائيليّـين، والفشـل في معالجـة المشـكلة الأوسـع للتحريـض ضـد الفلسـطينيّين وتجريـد إنسـانيتهم عـبر كلا المنصتـين.

6. التغيـرات الخوارزميّـة الـتي أجرتهـا ميتـا زادت مـن خطـر قمـع المحتـوى الفلسـطينيّ. بعـد 7 تشريـن أوّل 2023، خفضـت ميتـا الحـد الأدنى لتقليـل التوصيـات المتعلقـة بالمحتـوى المنتهـك، أو ذاك الـذي عـلى حافـة أن يكـون كذلـك. نظـرًا لـلإشراف الخاطـئ الموثّـق عـلى المحتـوى الفلسـطينيّ، وسّـع هـذا احتمـال التوصيـات الكاذبـة والقمـع الخوارزميّ. أدّت الإعـدادات اللاحقـة الـتي فرضـت عـلى المحتـوى السـياسيّ الـتي تـم تقديمهـا في 2025 إلى تقليـل مـدى رؤيـة المحتـوى المتعلّـق بفلسـطين، حـتّى في الحـالات الـتي لا تنتهـك معايـير المجتمـع. لذلـك، يدعـي التقريـر بأنّ المحتـوى الفلسـطينيّ يُقمـع مـن خـلال أنظمـة الإشراف والتوصيـة الصريحـة، وتقليـل الانتشـار، والفلـترة التلقائيّـة للمحتـوى السـياسيّ.

7. تعليـق الحسـابات هـو أكـثر آليـة تنفيـذ اسـتخدامًا في مجموعـة البيانـات. عـبر مجموعـة البيانـات بأكملهـا، تمثّـل حـالات التعليـق 1,187 حالـة، أي 33.7%، تليهـا القيـود بنسـبة 29.5% وعمليّـات إزالـة المحتـوى بنسـبة 25%. لذلـك، لـم يكـن الـرد الرئيـسيّ مـن طـرف ميتـا عـلى المحتـوى الفلسـطينيّ بحـذف المنشـورات الفرديّـة. غالبًـا مـا تسـتخدم ميتـا عقوبـات عـلى مسـتوى الحسـاب، خاصّـة التعليـق وفـرض القيـود. بينمـا تحـذف سياسـة إزالـة المحتـوى قطعـة محتـوى واحـدة، يمكـن للتعليـق أن يسـكت حسـابًا كامـلًا. بالنسـبة للصحفيـين والنشـطاء ووسـائل الإعـلام

ومجموعات المجتمع المدنيّ، يمكن أن يعيق هذا التغطية الصحفية، والمناصرة، والتوثيق، والتواصل مع الجماهير. نظرًا لأن التعليق يلغي إمكانيّة الوصول إلى الحساب ويجعله غير مرئيّ للآخرين، فإنّ أن يكون للتعليق الخاطئ عواقب تتجاوز بكثير المحتوى المحدّد الذي أدى إلى تطبيق هذه السياسة.

8. تقوم ميتا بإزالة المحتوى الذي يعرض أو يشير إلى العلم الفلسطينيّ بشكل خاطئ. يشير التقرير إلى أنّ العلم الفلسطينيّ هو قضيّة محوريّة في قضايا إزالة المحتوى، ممّا يدلّ إلى أنّه يمكن للتعبير الفلسطينيّ الرمزيّ أن يصبح عرضة للإشراف. هذا يشير إلى أن تطبيق سياسات ميتا يمتد أيضًا إلى رموز الهويّة الفلسطينيّة الأساسيّة والانتماء الجماعيّ.

9. يحظى النشطاء والصحفيون ووسائل الإعلام بحصّة كبيرة من عمليات التعليق. يجد التقرير أنّ هذه المجموعات تمثّل 46.2% من جميع حالات التعليق. هذا يدلّ أنّ اللاعبين الأساسيّين من أجل المصلحة العامة، بما في ذلك كل من يشارك في إعداد التقارير والمناصرة والتوثيق، يتأثّرون بشدّة من أحد أشد آليّات التطبيق التي تفرضها ميتا. لتعليق حسابات هؤلاء الفاعلين عواقب عامّة واسعة لأنّه يقيد التعبير الفرديّ وإمكانيّة الوصول إلى المعلومات والتوثيق والعمل في مجال المناصرة.

10. تعتمد ميتا بشكلٍ متزايد على أشكال إنفاذ أقل وضوحًا، بما في ذلك الحجب غير المرئي للمحتوى *(shadow banning)* وتقليل مدى الانتشار. وجد تحليلنا أن حالات حجب المحتوى ارتفعت من حالتين قبل 7 تشرين أوّل (0.1%) إلى 56 بعد 7 تشرين أوّل (3.5%). مع أن طبيعة حجب المحتوى تُصعّب تحديد مدى اعتماد ميتا المتزايد على هذه الآلية التطبيقيّة، إلا أنّ لهذا النمط أهميّة كبيرة.

11. تؤثّر القيود على البثّ المباشر بشكلٍ غير متناسبٍ على النشطاء والصحفيين. من بين 235 حالة تتعلّق بفرض قيود على البثّ المباشر، شكل النشطاء 67 حالة (28.5%)، بينما بلغ عدد الصحفيّون المتأثرون بهذا القيد 55 حالة (23.4%). بلغ معدّل استعادة هذه القيود 27.2%، ممّا يشير إلى أنّه تمّ تطبيق العديد منها بشكلٍ غير صحيح أو غير متناسب. بالنسبة للصحفيّين والنشطاء الذين يغطّون الإبادة الجماعيّة في غزّة وأشكال العنف الإسرائيليّ الأخرى، فإنّ البثّ المباشر أمر بالغ الأهمّيّة للتغطية والتعبئة، في وقت يكون فيه الشعب الفلسطينيّ بحاجةٍ ماسّةٍ لهذه الأدوات.

*12.*تفشل ميتا باستمرار في الرد على استئنافات مركز حملة. من بين 2,800 استئناف قدّمه

مركز حملة بين السنوات 2021 و2025، لم تقدّم ميتا أيّ رد في 1,363 قضية، أيّ 48.7% من جميع الاستئنافات. يقوّض هذا النقص في الردّ التزامات ميتا المعلنة فينا يتعلّق بالشفافيّة، ومشاركة أصحاب المصلحة، والمساءلة، كما يبقي مركز حملة والمستخدمين المتأثرين بدون تفسير واضح لسبب الإشراف على المحتوى أو الحسابات، أو ما إذا تم مراجعة القرار، أو اتخاذ أي إجراء تصحيحي.

13. عندما ترد ميتا، غالبًا ما تكون تفسيراتها عامّة وتفتقر إلى المعلومات. في 664 حالة، أي 23.5% من الاستئنافات، أيّدت ميتا قرار الإشراف الأصليّ. مع ذلك، تضمّنت فقط 390 من هذه الحالات، أي 13.8% من إجمالي الاستئنافات، مرجعا سياسيًّا محدّدًا. في الحالات الـ 274 المتبقّية، أي 9.7%، أيّدت ميتا القرار دون تحديد السياسة ذات الصلة. هذا يعني أنّه تمّ إبلاغ العديد من المستخدمين بأنّ محتواهم ينتهك قواعد ميتا دون إعلامهم بالقاعدة التي تم انتهاكها، أو أيّ المحتوى تسبّب في اتخاذ القرار، أو لماذا يعتبر التطبيق مبررًا.

14. غالبًا ما تصف ميتا الحسابات بأنّها "نشطة وغير مقيّدة"، رغم استمرار القيود التي يبلّغ عنها المستخدمون. يحدّد التقرير 273 من هذه الحالات، أي 9.6% من الاستئنافات، حيث ذكرت ميتا أنّ الحسابات كانت نشطة وغير مقيّدة. يظهر التحليل الكيفيّ أنّ المستخدمين غالبًا ما استمروا في الإبلاغ عن القيود رغم ادّعاء ميتا بأنّ الحساب يعمل بشكل طبيعيّ. هذا يشير إلى أنّ التواصل مع ميتا لا يعكس دائمًا تجربة المستخدمين في تطبيق القواعد. كما يشير التحليل إلى أنّ بعض القيود تعمل من خلال أشكال إشراف أقلّ وضوحًا، بما في ذلك تقليل الانتشار، أو حجب المحتوى، أو فرض قيود غير محلولة على مستوى الحساب. يكشف تحليلنا أنّ هذا التفاوت مهمّ بشكل خاصّ للمؤثّرين وأصحاب الحسابات ذات الوصول العالي، حيث يمكن للقيود الخفيّة أو غير المحلولة أن تقلّل الظهور والتفاعل بشكلٍ كبير.

15. غالبًا ما تحدث عمليات الاستعادة دون تفسير. بعد التصعيد الذي قام به مركز حملة، عكست ميتا تطبيق الإشراف في 926 حالة، ممّا يمثل 26.3% من مجموعة البيانات. مع ذلك، في 642 من هذه الحالات المستعادة، أي 69.5%، قدّمت ميتا إجابات غامضة أو غير واضحة حول سبب إلغاء قرارها. تضمّنت 284 حالة مستعادة فقط، أي 30.5% تفسيرًا واضحًا. هذا يعني أنّه حتّى عندما تستعيد ميتا المحتوى أو الحسابات، غالبًا ما يبقى المستخدمون دون شرح واضح لسبب خطأ القرار الأصلي. نظرًا لأن معظم الحالات المستعادة لم تكن تحتوي على تفسير واضح، لم يتمكن المستخدمون ومركز حملة من تحديد أسباب الخطأ الأوليّ في الإشراف. لذلك، فإن الاستعادة دون تفسير تحد من الشفافيّة وتمنع سيرورات التعلُّم والتغيير السياسيّ العميق.

16. تظهر مراسلات ميتا بعد *7* تشرين أوّل *2023* زيادة حادة في عدد أخطاء الإشراف المعترف بها. قبل 7 تشرين أوّل 2023، اعترفت ميتا بـ 14 حالة، أي 0.8%، على أنّها أُزيلت بشكل خاطئ. بعد 7 تشرين أوّل 2023، ارتفع هذا العدد إلى 248 حالة، أي 23.0%. كما ارتفعت الحسابات المقيدة بشكل خاطئ من 3 حالات، أو 0.2%، قبل 7 تشرين أوّل 2023 إلى 49 حالة، أي 4.5%، بعد 7 تشرين أوّل 2023. هذا يشير إلى أن إشراف ميتا أصبح أقلّ دقة وأكثر عرضة للأخطاء خلال الإبادة الجماعيّة، وهي الفترة التي كان فيها المحتوى الفلسطينيّ ذي أهميّة سياسيّة فائقة.

17. قامت ميتا بإلغاء قرارات إشراف بعد *7* تشرين أوّل *2023*. يجد التقرير أنّ عدد الحالات المستعادة زاد بشكلٍ كبيرٍ بعد 7 تشرين أوّل 2023. قبل ذلك، تمّ استعادة 17 حالة فقط، أي 2.2%؛ بعد 7 تشرين أوّل 2023، تمّ استعادة 330 حالة، أي 44.2%. تشير هذه الزيادة إلى أنّه ثبت لاحقًا أنّ عددًا كبيرًا من قرارات الإشراف بعد 7 تشرين أوّل 2023 كانت غير صحيحة أو مفرطة. كما تعزّز نتيجة البحث هذه أنّ تشديد الإشراف الخوارزميّ الذي قامت بها ميتا خلال هذه الفترة أدّى إلى عددٍ كبيرٍ من قرارات التطبيق الخاطئة.

تشير نتائج هذا التقرير مجتمعة إلى مشكلة في المساءلة البنيويّة. تعتمد معالجة ميتا للمحتوى الفلسطينيّ وذاك المتعلّق بفلسطين على فئات سياسانيّة واسعة، وضعف التطبيق الآلي، ووسائل تواصل غير كافية. تثير هذه الأمور القلق بشكلٍ خاصّ في سياق الإبادة الجماعيّة والاحتلال العسكريّ والقيود الشديدة المفروضة بالفعل على الصحافة والتغطية الإخباريّة الفلسطينيّة. لذلك، يناقش التقرير بأنّ الحلول التي تقدّمها ميتا لا يمكن حصرها باستعادة المنشورات أو الحسابات الفرديّة بعد تصعيد الأمور. يجب على ميتا معالجة الأنظمة والعناصر البنيويّة التي تخلق الظروف التي تؤدّي إلى إبادة رقميّة لفلسطين عبر منصّات التواصل. استنادًا إلى هذه النتائج، يوصي التقرير بأن تجري ميتا إجراءات عناية واجبة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلّق بأنظمة الإشراف على المحتوى، والتوصية، والتصعيد، والاستئناف فيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين. يجب أن تكون هذه العمليّة حساسة للسياق وأن تستند إلى مساهمات منظّمات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ والمستخدمين المتأثّرين بسياساتها. يجب على ميتا أيضًا إصلاح تطبيق سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين لضمان عدم اعتبار الصحافة والتحليل السياسيّ والتقارير الحقوقيّة دعمًا للجهات المحدّدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعزّز ميتا الضمانات المتعلّقة بالمصلحة العامّة والمحتوى الجدير بالنشر، وتحسين القدرة على الإشراف باللغة العربيّة – وخاصّةً في فلسطين – وتقديم تفسيرات واضحة لقرارات التطبيق والاستعادة، وجعل أشكال التطبيق الأقل وضوحًا

– بمـا في ذلـك تقليـل الانتشـار وحجـب المحتـوى – قابلـة للإخطـار والاسـتئناف. يجـب أن يضـع العمـل المسـتقبليّ مقابـل ميتـا نتائـج التقريـر ضمـن أطـر مسـاءلة أوسـع، يشـمل ذلـك مبـادئ الأمـم المتحـدة التوجيهيّـة بشـأن الأعمـال التجاريّـة وحقـوق الإنسـان، والمعـايير الدوليـة لحريـة التعـبير، والعنايـة الواجبـة في حقـوق الإنسـان الحسّاسـة لـلصراع. تـشير نتائـج التقريـر أيضًـا إلى الحاجـة إلى مزيـدٍ مـن البحـث في كيفيّـة تشـكيل أنظمـة التوصيـة، وإعـدادات المحتـوى السـياسيّ، وممارسـات تنزيـل الرتبـة، وعتبـات الحـدّ الأدنى الآليـة لرؤيـة المحتـوى الفلسـطينيّ.

1. مقدّمة

1.1 هدف البحث والخلفيّة

وثّقت أبحاث موسّعة سابقة أجراها مركز حملة[2] ممارسات إشراف ميتا المتحيّزة فيما يتعلّق بالمحتوى الفلسطينيّ والمتعلّق بفلسطين.[3] هذه الأبحاث المستندة إلى البيانات تتناول بشكلٍ أعمق وأكثر منهجيّة هذه الممارسات، مع التركيز بشكلٍ خاص على الفترة الواقعة بين كانون الثاني 2021 وكانون أوّل 2025. من خلال تحليل 3,520 حالة أشرفت فيها ميتا على محتوى عبر فيسبوك وإنستغرام، يهدف هذا التقرير إلى تقديم شرح شامل لإجراءات الإشراف الاستثنائيّة والمنهجية التي تمارسها ميتا على المحتوى والمستخدمين الفلسطينيّين. يركّز التحليل على ثلاثة مجالات رئيسيّة: 1) تطبيق السياسات، 2) تنفيذ الإشراف و3) الاستجابات للالتماسات والتواصل. بالإضافة إلى ذلك، يفحص هذا التقرير كيف تطوّرت هذه الأنماط والممارسات بعد أحداث 7 تشرين أوّل 2023، مقدّمًا منظورًا نقديًّا حول التحوّلات في نهج ميتا في الإشراف على المحتوى الفلسطينيّ خلال الإبادة الجماعيّة[4] في كل من المجالات الثلاثة التي تم بحثها.[5]

بشكلٍ أكثر تحديدًا، يفحص هذا التقرير السياسات السائدة في ميتا التي تحكم تطبيق المحتوى الفلسطينيّ، ويقيّم شدّة تطبيقها، بما في ذلك حالات الإفراط في التطبيق والتغيّيرات ذات الصلة في هذه السياسات مع مرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك، يحدّد التحليل أيضًا أنماطًا في أنواع الحسابات المستهدفة لكشف اتجاهات أوسع في ممارسات تطبيق ميتا. كما يحقّق التقرير في ردود ميتا بهدف تحديد أنماط المحتوى المستعاد والحسابات على حدٍّ سواء، وكذلك في الحالات التي تمّ فيها البقاء على قرارات الإشراف. بذلك، يفحص التقرير وضوح ومعلومات اتصالات ميتا مع المستخدمين/ات، خاصّة فيما يتعلّق بأسباب الإزالة والسياسات المحدّدة التي استُخدمت لتبرير قرارات التطبيق. وأخيرًا، يتبنى التقرير منظورًا زمنيًّا ويسلّط الضوء على الفوارق قبل وبعد 7

2 جلال أبو خطّار، "دور ميتا في تضخيم المحتوى الضار أثناء الإبادة الجماعيّة في غزّة"، حملة، أيلول 2025، https://7amleh.org/post/meta-s-role-during-genocide-en. انظر أيضًا، ميتا دعي فلسطين تتحدّث! www.meta.7amleh.org

3 للاختصار، يشير هذا التقرير إلى "المحتوى الفلسطينيّ" باعتباره محتوى ينشره مستخدمون فلسطينيّون ومحتوى متعلق بفلسطين.

4 يُستخدم مصطلح "الإبادة الجماعيّة" في هذا التقرير كفئة قانونيّة وتحليليّة تستند إلى اتفاقية الإبادة الجماعيّة لعام 1948. يستند استخدامه إلى أمر التدابير المؤقّتة الصادر عن محكمة العدل الدوليّة في كانون الثاني 2024 في قضيّة جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، التي وجدت أنّ حقوق الفلسطينيّين في غزّة بموجب الاتّفاقية معقولة؛ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في تمّوز 2024 بشأن عدم قانونية استمرار وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة؛ وتقرير اللجنة الخاصّة للأمم المتحدة رقم A/80/365 حول الممارسات الإسرائيليّة التي تؤثّر على حقوق الإنسان الفلسطينيّة. انظر اتفاقيّة الإبادة الجماعيّة، المادة. II; محكمة العدل الدوليّة، الأمر الصادر في تاريخ 26 كانون الثاني 2024؛ محكمة العدل الدوليّة، الرأي الاستشاري بتاريخ 19.7.2024، الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، A/80/365.

5 تمّ تضمين تحليل نهج ميتا بعد 7 تشرين أوّل 2023 في كل فصل تحليليّ، ولذلك يتناول بشكلٍ خاصّ التغيّرات في تطبيق السياسات، وتطبيق الإشراف، والتواصل مع المستخدمين/ات.

تشرين أوّل 2023 في تطبيق السياسات، وإنفاذ الإشراف، والتواصل مع المستخدمين/ات.

لتطوير ودراسة أهداف البحث المذكورة أعلاه، سيتم بناء التقرير كما يلي: سيتناول الفصل الثاني تطبيق سياسة ميتا لمعايير المجتمع. سنحدّد السياسات السائدة التي تحكم المحتوى الفلسطينيّ وسنتابع تطوّرها قبل وبعد 7 تشرين أوّل 2023. سيركّز التقرير في الفصل الثالث على آليّات التطبيق المحدّدة المستخدمة للإشراف على الحالات التي تم تحليلها. سنناقش في الفصل الرابع تواصل ميتا مع المستخدمين/ات الذين خضعوا للإشراف ومع مركز حملة. بالإضافة إلى التركيز الكمّيّ الذي يكشف الأنماط الرئيسيّة في كلّ فصل تحليليّ، سنفحص أيضًا القضايا المميّزة كي نسلّط الضوء على كيفيّة تأثير إشراف ميتا على التجربة الرقميّة الفلسطينيّة وحضورها على منصّات التواصل، ممّا يساهم في نهاية المطاف في محوها. في القسم الأخير، يتمعّن التقرير بمسؤولية ميتا ويحدّد عدّة توصيات سياسيّة لتحسين جودة الإشراف على المحتوى الفلسطينيّ، وما بعده.

1.2 نشاط المراقبة في حُر ومركز حملة

تم تطوير هذا البحث بالشراكة مع المرصد الفلسطينيّ لانتهاكات الحقوق الرقميّة (حُر).[6] منصّة حُر هي أداة لتقديم تقارير إلكترونية قام مركز حملة بتطويرها بهدف جمع طلبات وتوجّهات من المستخدمين الفلسطينيّين. تتيح منصّة حُر للمستخدمين توثيق وتقديم تقارير عن انتهاكات الحقوق الرقميّة على منصّات التواصل الاجتماعيّ، بما في ذلك إزالة المحتوى، وتقييد الحسابات، وممارسات تطبيق الإشراف الأخرى. بهذا، تعمل منصّ ُحُر كآليّة توثيق ومراقبة في آنٍ واحد. من خلال تجميع الحالات المقدّمة من المستخدمين، تهدف منصّة حُر إلى تقديم رؤى حول اتجاهات حوكمة المنصّات وممارسات التطبيق، خاصّةً على منصّات ميتا، مثل فيسبوك وإنستغرام. يستخدم مركز حملة البيانات المجمّعة لدعم البحث وجهود المناصرة التي تركّز على الحقوق الرقميّة وحرّيّة التعبير. من خلال ذلك، تهدف منصّة حُر إلى المساهمة في مناقشات أوسع حول الشفافيّة والمساءلة في مراقبة المحتوى من خلال هيكلة تجارب المستخدمين الفرديّة إلى بيانات قابلة للتحليل، في نطاقٍ أبعد من فلسطين أيضًا. يعزّز هذا التقرير هذا الهدف من خلال تحليل شامل للبيانات التي جمعتها منصّة حُر من 2021 إلى 2025، محدّدة أنماط وآليّات نهج ميتا في الإشراف تجاه المحتوى الفلسطينيّ والمستخدمين/ات الفلسطينيّين/ات على فيسبوك وإنستغرام.

6 انظر حملة، "المرصد الفلسطينيّ لانتهاكات الحقوق الرقميّة (حُر)"، https://7or.7amleh.org/.

1.3 نهج ميتا الآخذ في التطوّر للإشراف على المحتوى

تعمل منظومة الإشراف على المحتوى في ميتا من خلال نظام متعدّد الطبقات مكوّن من قواعد السياسات، والكشف الآلي، والمراجعة البشريّة، وإجراءات التطبيق، والاستئنافات. على المستوى الرسميّ، تحدّد معايير المجتمع في ميتا[7] فئات المحتوى المحظور أو المقيّد أو المسموح به بموجب استثناءات محدّدة. تشمل هذه السياسات المتعلّقة بالمنظّمات والأفراد الخطرين (DOI)، وسلوك الكراهية، والعنف والتحريض، والتنمّر والتحرّش، والمحتوى العنيف والصريح، والاستغلال البشريّ، والرسائل الإلكترونيّة المزعجة، وقواعد النزاهة ذات الصلة. تصف ميتا سيرورة التطبيق بأنّها مزيج من الأنظمة الآليّة والمراجعة البشريّة: تحدّد أدوات التعلُّم الآليّ المحتوى المخالِف المحتمل، وتوجّهه للمراجعة، أو تنفّذ التطبيق مباشرةً عندما تكون مستويات الثقة مرتفعة بما فيه الكفاية، بينما تقوم فرق المراجعة بتقييم الحالات التي تتطلّب الحكم وفق السياق أو اللغة.[8] كما تتصوّر ميتا أن حوكمة منصّاتها هي جهد تشاركيّ متعدّد الأطراف. مجلس الإشراف وبرنامج الشركاء الموثوقين هما من الآليّات التي تهدف إلى تحسين المساءلة، والمراجعة، والحساسية وفق السياق عند الإشراف على المحتوى.[9] يوفّر مجلس الإشراف إمكانيّة الاستئناف والمراجعة الخارجية لقرارات التطبيق المختارة على منصّات ميتا، بينما يوفّر برنامج الشركاء الموثوقين لمنظّمات المجتمع المدنيّ وحقوق الإنسان المختارة قناة لتوفير السياق المحليّ، والإشارة إلى القضايا العاجلة، وإبلاغ سياسات ميتا وعمليات التطبيق.[10]

مبدئيًّا، تهدف هذه البنية الإشرافيّة إلى تحقيق التوازن بين السلامة، والتعبير، والمصلحة العامّة من خلال التواصل المفتوح مع أصحاب المصلحة المعنيّين.[11] تنصّ معايير المجتمع في ميتا على أنّ المنصّة تسمح بمناقشة القضايا العامّة وتعترف بأنّ قد تتم مشاركة بعض المواد الحسّاسة لأهداف إخباريّة أو للمناقشة العامّة حول مواضيع حسّاسة. هذه البنود ذات أهميّة خاصّة في سياق الحضور الفلسطينيّ على وسائل التواصل الاجتماعيّ، حيث قد يحتاج المستخدمون إلى الإشارة إلى عنف (جماعيّ)، أو إلى جهات مسلّحة، أو الإشارة إلى صور صريحة لأضرار لتوثيق الأحداث، والإبلاغ عن الانتهاكات، أو الحفاظ على الأدلّة. توفّر ميتا أيضًا استثناء "إجازة جدير

7. أنظر ميتا، معايير المجتمع، مركز الشفافيّة في ميتا، المتوفر على: https://transparency.meta.com/policies/community-standards/

8. ميتا، "كيف تعمل تقنية التطبيق"، مركز الشفافيّة، 12.11.2024؛ ميتا، "كيف تعمل فرق المراجعة"، مركز الشفافيّة، 12.11.2024.

9. انظر ميتا، "مجلس الإشراف"، مركز الشفافيّة التابع لميتا، https://transparency.meta.com/oversight/overview/ ؛ ميتا، "دمج السياق المحلي في معاييرنا العالمية"، مركز الشفافيّة التابع لميتا، https://transparency.meta.com/policies/improving/bringing-local-context/

10. مركز حملة هو جزء من برنامج الشركاء الموثوقين في ميتا.

11. يناقش تقرير نُشر في عام 2023 من قبل إنترنيوز بأنّ برنامج الشركاء الموثوقين لميتا لا يعمل بفعاليّة كآليّة أمان: على الرغم من أنّه يشكّل قناة تصعيد طارئة على المستوى العمليّ، إلا أنّه ليس مصمّمًا ولا مجهّزًا ليكون كذلك، حيث ينتظر الشركاء الموثوقون غالبًا أسابيع أو شهور للاستجابات، بما في ذلك الحالات التي تكمن فيها أضرارًا وشيكة. انظر موقع Internews، السلامة على المحكّ: كيفيّة إنقاذ برنامج الشركاء الموثوقين في ميتا، تمّوز 2023، متوفّر على: https://internews.org/wp-content/uploads/2023/07/SafetyAtStake_Internews.pdf

بالنشر" محدّدة، رغم أن تقارير الشفافيّة الخاصّة بها تشير إلى أنه نادرًا ما تُطبّق هذه الإجازة نسبيًّا.[١٢] كما سيُعرض في الفصل الثاني، فإنّ السياسة الأكثر تأثيرًا على المحتوى الفلسطينيّ هي سياسة المنظّمات والأفراد الخطرين (DOI). تحظر DOI على المنظّمات والأفراد الذين تجزم ميتا بأنّهم متورطون في العنف أو الأضرار الجسيمة خارج الإنترنت من أن يكون لهم وجود على منصّاتها، كما أنّها تقيّد المحتوى الذي يدعم، يمثّل أو يمجّد هذه الكيانات والأفراد.[١٣] تكمن المشكلة في أنّه في سياق الإبادة الجماعيّة المستمرّة والعنف الجماعيّ والتجريد من الإنسانية تحت الاحتلال العسكريّ كالاحتلال السائد في فلسطين، قد تشير تقارير أو محاولات توثيق حقوق الإنسان أو الحداد أو التعليق السياسيّ إلى هذه الجهات المحدّدة دون التعبير عن دعمها.

تقوم ميتا بمراجعة وتحديث سياساتها وممارسات الإشراف باستمرار. من المهم تسليط الضوء على التغيّيرات السياساتيّة الكبرى التي أجرتها ميتا بعد 7 تشرين أوّل 2023. في 13 تشرين أوّل، أعلنت ميتا عن إجراءات طارئة استجابة لبداية الإبادة الجماعيّة في غزّة والنقاش العامّ الذي تلا ذلك على منصّاتها. صرّحت الشركة بأنها أنشأت مركز عمليّات خاصّ، ووسّعت قدرتها على المراجعة بالعبرية والعربيّة، وأزالت كميّات كبيرة من المحتوى بموجب سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين، واتّخذت خطوات لمنع التوصية بمحتوى قد ينتهك قواعدها، أو يكاد ينتهكها. كما صرّحت ميتا أنّها خفّضت الحد الذي ستتدخّل فيه تقنيّتها الخوارزميّة لمنع التوصية بمثل هذا المحتوى.[14] تعدّ هذه الإجراءات الطارئة المؤقّتة مهمّة حيث أنّ خفض الحدّ الأدنى الآليّ قد يقلّل من تداول المحتوى الضارّ فعلًا، لكنّه يزيد أيضًا من خطر تصنيف المحتوى بشكلٍ خاطئ والإشراف الخاطئ. هذا الأمر إشكاليّ خاصّةً في السياقات التي ثبت فيها بالفعل أنّ المحتوى العربيّ، أو ذاك المتعلّق بفلسطين، معرّض للإفراط في التطبيق. لاحقًا، وجد مجلس الإشراف بنفسه أنّ ميتا أزالت بشكلٍ خاطئٍ محتوى عن الإبادة الجماعيّة في غزّة كان يجب أن يبقى متاحًا بسبب قيمته للمصلحة العامّة. في قرارات مستعجلة بشأن مقاطع الفيديو من الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، وجد مجلس الإشراف أنّ للمحتوى أهمّيّة وثائقيّة وتوعويّة، رغم أنه كان محتوى مزعجا.[15]

تطور مهم آخر في سياسات ميتا يتعلّق بالمصطلح العربيّ "شهيد". لسنوات، اعتبرت ميتا هذا المصطلح مؤشّرًا قويًّا على التمجيد عند استخدامه فيما يتعلّق بأفراد محدّدين. في آذار 2024،

12. ميتا، "كيف نطبّق سياساتنا"، مركز الشفافيّة؛ ميتا، "تقارير النزاهة، الربع الثاني 2024"، مركز الشفافيّة، 4.12.2024.
13. ميتا، "المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرون"، معايير المجتمع، مركز الشفافيّة.
14. ميتا، "جهود ميتا المستمرّة بشأن حرب إسرائيل وحماس"، غرفة أخبار ميتا، 13.10.2023.
15. مجلس إشراف ميتا، قرارات مستعجلة بشأن محتوى الصراع بين إسرائيل وغزّة، كانون أوّل 2023؛ صحيفة الغارديان، "مجلس الإشراف يقول إنّ ميتا مخطئة في إزالة مقاطع الفيديو الصريحة بشأن الحرب بين إسرائيل وغزّة"، 19.12.2023.

وجد مجلس الإشراف أنّ هذا النهج كان فضفاضًا جدًّا ولم يأخذ في الاعتبار المعاني المتعدّدة للمصطلح، بما في ذلك الاستخدامات المرتبطة بالحداد، إحياء الذكرى والتعبير اللاعنيف. أشار المجلس إلى أنّ ميتا نفسها اعترفت بأن السياسة قد تُطبّق بشكلٍ مفرط فيما يتعلّق بعدد كبير من التعابير الكلاميّة، خاصّةً بين المستخدمين الناطقين بالعربيّة.[16] في تمّوز 2024، قبلت ميتا توصيات رئيسيّة من مجلس الإشراف ووافقت على إنهاء نهجها الشامل تجاه هذا المصطلح، مع السماح باستخدام مصطلح "شهيد" طالما لا يثني المحتوى بالعنف أو ينتهك قواعد ميتا.[17] في تمّوز 2024، غيّرت ميتا أيضًا نهجها في استخدام مصطلح "صهيونيّ" ضمن سياسة سلوك الكراهية التي تتبعها ميتا. صرّحت ميتا بأنها ستحذف بعض المحتوى الذي يستهدف "الصهاينة" عندما سيستخدم المصطلح كتعبير بديل لليهود أو الإسرائيليّين، وعندما يُستخدم إلى جانب مقارنات تجرّد من الإنسانيّة، أو تدعو لإلحاق الأذى، أو تنكر وجود اليهود.[18] جاء هذا التغيّير في السياسة تحديدًا بعد مشاورات مع 145 من أصحاب المصلحة، وكان الهدف منه معالجة الحالات التي يُستخدم فيها مصطلح "صهيونيّ" كمصطلح بديل معادٍ للساميّة.[19] يُعتبر هذا التغيّير مهمًّا لأنّه شكّل تمييزًا صعبًا بين نقد الصهيونيّة كأيديولوجية سياسيّة، والهجوم على اليهود أو الإسرائيليّين كمجموعات محميّة. كما سيُظهر تحليلنا، على الرغم من أنّ هذه السياسة تهدف إلى معالجة معاداة الساميّة، إلا أنّها تثير أيضًا مخاوف بشأن ما إذا كان سيتم التعامل مع النقد السياسيّ المشروع للصهيونيّة خطأً كخطاب كراهية قائم على الهويّة.

جاء التحوّل الكبير الأخير في السياسات في هذه الفترة في كانون ثاني 2025، عندما أعلنت ميتا عن إعادة هيكلة واسعة لنظام الإشراف تحت شعار "خطاب أكثر، أخطاء أقل". صرّحت ميتا أنّها ستنهي برنامج التحقق من الحقائق من طرف ثالث في الولايات المتحدة وتستبدله بنموذج "ملاحظات المجتمع". كما أعلنت ميتا أنّها ستركّز بشكلٍ أكبر على الانتهاكات غير القانونيّة وعالية الخطورة، وتقلّل من بعض إجراءات تقليل الوصولية التلقائية، وترفع القيود على بعض المواضيع التي توصف بأنّها جزء من الخطاب السائد، وتتّبع مقاربة مخصّصة أكثر تجاه المحتوى السياسيّ.[20] كما عدّلت ميتا سياسة سلوك الكراهية، بما في ذلك تخفيف القيود على بعض أشكال الخطاب المهين أو الإقصائيّ في النقاشات السياسيّة والدينيّة.[21] تعكس التغيّيرات التي أُجريت في عام 2025

16. مجلس إشراف ميتا، "الإشارة إلى الأفراد الخطرين المصنفين بمصطلح 'شهيد'" رأي استشاري سياساتيّ، 26.3.2024.
17. مجلس إشراف ميتا، "ميتا تقبل توصيات رئيسيّة لمجلس الإشراف لإنهاء الحظر الشامل على مصطلح ‹شهيد›"، 2.7.2024؛ رويترز، "ميتا ستنهي الحظر على كلمة 'شهيد' بناءً على توصيات مجلس الإشراف"، 2.7.2024.
18. ميتا، "تحديث من منتدى السياسات حول نهجنا تجاه مصطلح 'صهيونيّ' كبديل لخطاب الكراهية"، مركز الشفافيّة 9.7.2024.
19. رويترز، "ميتا توسّع سياسة خطاب الكراهية لإزالة المزيد من المنشورات التي تستهدف 'الصهاينة'"، 9.7.2024.
20. ميتا، "خطاب أكثر أخطاء أقل"، غرفة أخبار ميتا، 7 كانون الثاني 2025.
21. انظر كاري بول، "مراجعات لـ'سلوك الكراهية': ما يمكن للمستخدمين قوله الآن على منصّات ميتا"، صحيفة الغارديان، 8.1.2025.

تحـوّلًا واضحًـا في فلسـفة إشراف ميتـا بمـا يتمـاشى بـشكلٍ وثيـق مـع مـا يُسـمى بتحـوّل "حريّـة التعـبير" الـذي تبنّتـه منصّـات مثـل X، والمدعـوم مـن إدارة ترامـب. مـن ناحيـة، قدّمـت ميتـا ذلـك كتصحيـح للإفـراط في التطبيـق والإشراف. مـن ناحيـة أخـرى، حـذّرت منظّمـات المجتمـع المـدنيّ ومجموعـات الحقـوق المدنيّـة مـن أنّ هـذا التراجـع قـد يضعـف الحمايـة ضـد خطـاب الكراهيـة والمعلومـات المضلّلـة والمضايقـات.[22] للحصـول على نظـرة عامّـة على تغـييرات السياسـات، انظـر الجـدول 1 أدنـاه.

22. من بين أمور أخرى، حذّرت منظّمة العفو الدولية من أنّ تراجع ميتا عن ضمانات الإشراف على المحتوى قد يزيد من انتشار خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والمحتوى التمييزيّ، خاصّةً ضد المجتمعات المهمّشة بالفعل. انظر منظّمة العفو الدولية، "سياسات المحتوى الجديدة لميتا تخاطر بتغذية العنف والتمييز"، 12.2.2025، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/02/meta-new-policy-changes/

الجدول 1. نظرة عامّة على التغيّرات السياساتيّة ذات الصلة في ميتا

عنوان التحديث	التاريخ	السياسة	تفاصيل
جهود ميتا المستمرة بشأن حرب إسرائيل وحماس	13 تشرين أوّل 2023	المنظّمات والأفراد الخطرين	توسيع قدرة المراجعة في العبريّة والعربيّة؛ خفض الحدّ الأدنى للإشراف وزيادة عمليّات إزالة المحتوى الفلسطينيّ بموجب المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين
رأي استشاريّ سياساتيّ حول التعامل مع كلمة شهيد	2 تمّوز 2024	المنظّمات والأفراد الخطرون (DOI)	فُرض سابقًا حظر شامل على مصطلح 'شهيد' كمؤشّر واسع النطاق للمديح عند استخدامه فيما يتعلّق بالمنظّمات والأشخاص الخطرين. في أعقاب توصيات مجلس الإشراف، اعترفت ميتا بالإفراط في التطبيق الذي قد يكون نتج عن هذا النهج الشامل، وتوافق على تبنّي تفسيرات أكثر دقّة لهذا المصطلح.
تحديث من منتدى السياسات حول نهجنا تجاه كلمة 'صهيونيّ' ككلمة بديلة لخطاب الكراهية	9 تمّوز 2024	سلوك كراهية	ستحذف ميتا المحتوى الذي يستهدف 'الصهاينة'، حيث يعمل المصطلح كخطاب بديل معادٍ للساميّة للكلمات 'يهود' أو 'إسرائيليّين'، تماشيًا مع الخصائص المحميّة تحت خطاب الكراهية.
خطاب أكثر، أخطاء أقل	7 كانون ثاني 2025	عام، خطاب كراهية، معلومات مضلّلة	إعادة هيكلة عامّة وواسعة لنظام الإشراف في ميتا، بما في ذلك: إزالة التحقّق من الحقائق من طرف ثالث في الولايات المتحدة واستبدالها بنموذج ملاحظات المجتمع؛ تركيز أكثر على تطبيق الإشراف على الانتهاكات "عالية الخطورة"؛ نهج شخصي أكثر للمحتوى السياسيّ. كما رُفعت القيود على بعض المواضيع التي تعتبر جزءا من الخطاب السائد، خاصّة على الخطاب الإقصائيّ أو المهين في بعض النقاشات السياسيّة والدينيّة، بموجب سياسة سلوك الكراهية.

تتباين تداعيات هذه التحديثات السياساتيّة الأخيرة بالنسبة للمحتوى الفلسطينيّ. يبدو أنّ الأنظمة السابقة فرضت قيودًا مفرطة على الخطاب الفلسطينيّ والعربيّ على حدٍّ سواء، خاصّةً فيما يتعلّق بسياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين.[23] مع ذلك، قد لا يحمي تراجع ميتا عن إشرافها واسع النطاق للمستخدمين الفلسطينيّين إذا ظل تطبيق السياسات مرتبطًا بشكلٍ صارمٍ باعتبارات أمنيّة، بينما تضعف الحماية ضد تعبيرات الكراهيّة أو التحريض ضدّ الفلسطينيّين. ستكشف دراستنا كيف يبدو أن نظام الإشراف في ميتا يتّسم بتوتّر مستمرّ خلال الفترة الواقعة بين 2021 و 2025: على الرغم من ادعاء ميتا بحماية التعبير والنقاش العامّ، إلا أنّها واجهت صعوبات متكرّرة لحماية التعبير الفلسطينيّ بطريقة متّسقة وشفّافة وحسّاسة للسياق بسبب أنظمتها الآليّة، والحدّ الأدنى في وقت الطوارئ، وفئات السياسات. عندما نأخذ نهج ميتا الأخير "خطاب أكثر" بعين الاعتبار، إلى جانب المسح المكثف للمحتوى الفلسطينيّ في السنوات الأخيرة، يتّضح أنّ فلسطين، أكثر من أي وقت مضى، تمثل استثناء ضمن فلسفة ميتا الأوسع في الإشراف. ينتج ذلك عن إطار "خطاب أكثر" الذي يوسّع الحرّيّات لبعض المستخدمين – وهذا إشكاليّ – بينما يُبقي التعبير الفلسطينيّ خاضعًا لقيودٍ استثنائيّة. بعبارةٍ أخرى، تخلق تحديثات السياسات الأخيرة من ميتا خللًا إضافيًّا فيما يتعلّق بالتعامل مع الخطاب الفلسطينيّ أو المتعلّق بفلسطين.

1.4 تصميم البحث ومنهجيّته

وضعت هذه الرؤى الإحصائيّة الأساس لبحثٍ كيفيّ يركّز أكثر على الحالات الفردية من خلال تحليل محتوى لقطات الشاشة. في مشاركاتهم على منصّة حُر، يمكن للمستخدمين إرفاق لقطة شاشة للإبلاغ عن حالة الإشراف الخاصة بهم. في 1,809 حالات، أي 51.4% من مجموعة البيانات، وضّحت لقطات الشاشة قرار التطبيق، لكنّها لم تتضمن المحتوى المحدّد المتعلّق بالقرار، بينما في 620 حالة إضافية، أو 17.6%، تظهر لقطات الشاشة كل من قرار التطبيق والمحتوى الذي أدّى إلى الإشراف.[24] سمح هذا لفريق البحث لدينا بفحص كل من إجراءات تطبيق ميتا، وسياق التطبيق، والتواصل الذي حدث من خلاله الإشراف. التحليل الكيفيّ للحالات الفرديّة مكّن استكشافًا أعمق للطبقات السياقيّة والدلاليّة المدمجة في البيانات، مقدّمًا رؤى نقديّة حول منطق ممارسات ميتا (أو غيابها) وتداعياتها. على أثر ذلك، تعتمد هذه الدراسة على نهجٍ متعدّد المنهجيّات لبحث مجالات البحث المختارة والمبنية حول ثلاث مراحل منهجيّة رئيسية: 1) تسجيل

23. وفقًا لمراجعة مستقلّة أجرتها منظّمة "أعمال تجاريّة من أجل المسؤولية الاجتماعيّة" (BSR) بتكليف من ميتا. انظر BSR، "العناية الواجبة في حقوق الإنسان لتأثيرات ميتا في إسرائيل وفلسطين في أيار 2021 | رؤى وتوصيات"، أيلول 2022، https://www.bsr.org/reports/BSR_Meta_Human_Rights_Israel_Palestine_English.pdf

24. لمزيد من الشرح حول هذا التمييز، انظر القسم 1.7.

البيانـات، أخـذ العيّنـات، ودمجهـا، 2) تتبّـع الأنمـاط في البيانـات المسـجلة، و3) تحليـل المحتـوى وتفـسيره.

تضمّنـت المرحلـة الأولى مـن هـذا البحـث تسـجيل البيانـات المنهجـيّ، وأخـذ العينـات، ودمجهـا، والتي شـملت جمـع ودمـج البيانـات لكل حالـة في مجموعـة البيانـات. كانـت هـذه المرحلـة حاسـمة لأنّ ميتـا توفّـر معلومـات قليلـة للمسـتخدمين ولمركـز حملـة عـن ممارسـاتها، ممّـا اضطـر فريـق البحـث اسـتنتاج أو تحديـد هـذه المعلومـات مـن خلال مراجعـة ملفّـات المسـتخدمين، خاصّـةً فيمـا يتعلّـق بتطبيـق السياسـات والمحتـوى المُسـتعاد. بعـد حصـول فريـق البحـث على البيانـات مـن منصّـة حُـر، قـام بتسـجيل البيانـات في قاعـدة بيانـات مركزيّـة مصمّمـة لتوحيـد وتبسـيط دمـج الحـالات لتحديـد الأنمـاط. شـملت عمليّـة الدمـج أيضًـا تحديـد التـداخلات الموضوعيّـة ودمـج الفئـات المتوافقـة مـع الحفـاظ على سلامـة وسـياق البيانـات الأصليّـة. ركّـزت المرحلـة الثانيـة على تحديـد الأنمـاط داخـل مجموعـة البيانـات المتكاملـة. تـمّ مسـح نقـاط البيانـات وتعيينهـا إلى مواضيـع وفئـات ناشـئة عبر المجـالات البحثيـة الثلاثـة باسـتخدام إطـار تـرميز كيفـيّ، كمـا تضمـن تتبـع الأنمـاط دورات تكراريـة من الترميز والتحليـل الإحصـائيّ لضمـان اشـتقاق الأنمـاط بـشكلٍ اسـتقرائيٍّ مـن البيانـات. لعبـت الطبيعـة التكراريـة لهـذه العمليّـة المنهجيّـة دورًا رئيسـيًّا في تعزيـز موثوقيّـة وعمـق النتائـج. طبّقـت المرحلـة النهائيّـة تحليـل المحتـوى وتفـسيره للتعمّـق أكثر في الأنمـاط التي تـمّ تحديدهـا سـابقًا. تضمّنـت هـذه العمليّـة فحصًـا نقديًّـا للبيانـات ولقطـات الشاشـة مـن الحـالات الفرديّـة لكشـف المعـاني الكامنـة فيهـا، والعوامـل السـياقيّة وتداعيـات ممارسـات ميتـا. مكّـن هـذا النهـج التفـسيريّ دمـج التحليـل الإحصـائيّ لممارسـات وأنمـاط ميتـا مـع حـالات مختـارة اخترناهـا لتكـون مثـالًا على أنمـاط أوسـع وأكثر منهجيـة. بـشكلٍ أسـاسيٍّ، تناقـش رؤى هـذه المسـاعي التفسيريّـة أقسـام 'القضايـا المحوريّـة' في كلّ فصـل تحليليّ، وتـم اختيارهـا كأبـرز الحـالات لإدراجهـا في المرحلـة النهائيّـة مـن كتابـة التقريـر.[25] ضمـن هـذا النهـج الديناميـكيّ التقـاط الدراسـة الأبعـاد النظاميّـة لممارسـات ميتـا والفروقـات الدقيقـة في تفـسير كيفيـة تبريـر هـذا التحيّز وتطبيقـه.

25. خضعت مسودة التقرير النهائية لجولة من المراجعات من قبل مركز حملة وفريق البحث، بالإضافة إلى تدقيقها لغويًّا وقانونيًّا. تمّ استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليديّ بطرقٍ محدودة لدعم تحرير اللغة وإعادة هيكلة مسودّات مختارة من النصوص. يتحمّل فريق البحث وحملة المسؤولية الكاملة عن تحليل وتفسير البياناتٍ والتحقّق من الأدلّة.

1.5 الأعمال والمساهمات السابقة: الإبادة الرقمية على المنصات

يعتمد هذا البحث على الأساس التحليلي المكثّف الذي وضعه مركز حملة في جهوده لفحص نقديٍ حول نهج ميتا في الإشراف على المحتوى الفلسطينيّ. حدّدت ووثّقت تقارير مركز حملة السابقة أنماط الإشراف في ميتا، ممّا سلّط الضوء على الطبيعة الواسعة لهذه الممارسات. في سياق الإبادة الجماعيّة في غزّة، تناولت بالفعل التقارير السابقة التي أصدرها مركز حملة دور ميتا في تضخيم خطاب الكراهية ضد الفلسطينيّين.[26] وبالمثل، ضمنت برامج التربُّح على منصّات ميتا دعمًا اقتصاديًا وماديًا للمستخدمين الإسرائيليّين النشطين في المستوطنات غير القانونيّة في الضفّة الغربيّة.[27] يستند هذا التقرير إلى التقدّم الذي أُحرز في هذه النقاشات من خلال تحليل منهجي، كما أنّه يعتمد على سيرورة العناية الواجبة المستقلّة التي أجرتها BSR حول تأثيرات ميتا في إسرائيل وفلسطين بعد التصعيد الذي طرأ في أيّار 2021. بتكليف من ميتا، فحص تقييم BSR ما إذا كانت سياسات وإجراءات ميتا قد طُبقت دون تحيّز، وقدّم توصيات لمواءمة عمليّات ميتا مع التزاماتها ومسؤولياتها في حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهيّة بشأن الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان (UNGPs). نتائج هذا التقييم مهمّة لأنّها تكشف أن المخاوف بشأن الإفراط في تطبيق القواعد باللغة العربيّة، وعدم كفاية الإشراف السياقيّ، وعدم المساواة في الحماية من المحتوى الضارّ لم تكن أمرًا جديدًا بعد 7 تشرين أوّل 2023. يعزّز تقريرنا هذه التقييمات السابقة من خلال إبراز كيف استمرت هذه المخاطر وتفاقمت على مدى فترة أطول، من 2021 إلى 2025، من خلال أنماط تطبيق السياسات، وتطبيق الإشراف، والتواصل مع المستخدمين/ات.

في كانون أوّل 2023، نشرت هيومن رايتس ووتش تقريرًا يؤكد العديد من الأنماط التي تمّ تحديدها في تحليلات مركز حملة السابقة والحاليّة لممارسات الإشراف على المحتوى لدى ميتا. يسلّط تقرير هيومن رايتس ووتش الضوء على كيف يستهدف نهج ميتا الأصوات والسرديّات الفلسطينيّة بشكلٍ منهجيّ ويمحوها، كما أنّه يسلّط الضوء على الطبيعة البنيويّة والمقصودة لهذه الممارسات. توسّع دراستنا هذا البحث من خلال مقاربة تركّز بشكلٍ واضحٍ على الفلسطينيّين، وتستند إلى تحليل مجموعة بيانات كبيرة، كما أنّها تعطي الأولويّة للتجارب الحياتية للمستخدمين الفلسطينيّين الذين تعرّضوا لتدخلات ميتا، ولسياقاتهم الخاصّة.[28] تكمن مساهمة هذا التقرير

26. أبو خطّار، ج. (أيلول، 2025). دور ميتا في تضخيم المحتوى الضار خلال الإبادة الجماعيّة في غزّة. حملة – المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ.
27. قاضي، أ. (نيسان، 2026). "التربُّح الاحتلال: كيف تمكّن ميتا ماليًّا أنشطة الاستيطان والخطاب العنيف ضد الفلسطينيّين"، حملة – المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ.
28. في هذه القضية، يرجى الاطلاع على "محو وقمع: شهادات فلسطينيّة عن رقابة ميتا: شهادات مؤثرين وصحفيين ووسائل إعلام فلسطينيّين".

أيضًا في التعمّق في التواصل بين ميتا والمستخدمين ومركز حملة، وهما بُعدان لم يتم فحصهما بهذا العمق من قبل. يتعمّق هذا البحث في التفاعلات بين المنصّة ومركز حملة، ويقدّم منظورًا فريدًا حول آليّات وعمليّات وديناميكيّات تفاعل ميتا مع شريك إشراف. بذلك، لا يتوسّع التقرير فقط في أنماط إشراف ميتا على المحتوى، بل يوفّر أيضًا فهمًا نقديًّا للسياق التنظيميّ والإجرائيّ الذي تتكشّف فيه هذه الأنماط. يعكس هذا التركيز التقدّم خطوة مهمّة إلى الأمام في سيرورة التدقيق في الأبعاد البنيويّة التي تقوم ميتا من خلالها باستثناء المحتوى الفلسطينيّ.

1.6 تسمية الإبادة الرقميّة عبر المنصّات

تنعكس جهود ميتا في استثناء المحتوى الفلسطينيّ فيما يتعلّق بالإشراف في عنوان هذا التقرير. المفهوم الأفضل الذي يعكس إسكات فلسطين المنهجيّ ومحوها من منصّات التواصل الاجتماعيّ: الإبادة الرقميّة عبر المنصّات. استلُهم هذا المفهوم ويوازي فكرة الإبادة المكانيّة (spaciocide) التي صاغها عالم الاجتماع ساري حنفي لوصف نمط مميّز من العنف الاستعماريّ الإسرائيلي في فلسطين.[29] بالنسبة لحنفي، فإنّ المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ هو "إبادة مكانيّة" لأنّه يستهدف الأرض وظروف المساحات الصالحة للسكن لجعل النقل "الطوعيّ" للفلسطينيّين يبدو حتميًّا. وفق هذا النمط، يوجّه العنف ليس فقط ضدّ البشر، بل نحو الأسس المكانيّة للحياة الفلسطينيّة الاجتماعيّة والسياسيّة واليوميّة: الأرض، البنى التحتيّة، المنازل، الطرق، والجغرافيّات التي من خلالها يصبح الوجود الجماعي ممكنًا. يساعد هذا في وصف الحالة الفلسطينيّة قبل وبعد الإبادة الجماعيّة الحالية في غزّة. تنعكس الحاجة إلى مثل هذه المفاهيم في الاستخدام المتزايد لمصطلحات ذات صلة لوصف الأبعاد المختلفة للدمار التي يعاني منها الفلسطينيون. يشير علماء ومحامون وصحفيّون ونشطاء إلى إبادة التعليم، إبادة المدارس، إبادة البيوت، إبادة الطب، وتعابير شبيهة أخرى، بينما يقترح بعضهم أيضًا التعامل مع النكبة كمفهوم قانونيّ. توسّع هذه المفاهيم التعريف المحدود إلى حدٍّ ما للإبادة الجماعيّة، لكنّها تشير إلى أن تدمير الحياة الفلسطينية يعمل عبر مجالات متعددة: الأرض، الإسكان، التعليم، الصحة، البيئة، الذاكرة، البنى التحتية والتكاثر الاجتماعيّ. يجب فهم الإبادة الرقميّة عبر منصّات التواصل من خلال هذا الحقل المفاهيميّ.

تمامًا كما تفكك الإبادة المكانيّة البنى التحتية المادّيّة والرمزية للشعوب، فإن النهج الاستثنائي

29. ساري حنفي، "الإبادة المكانيّة والسياسة الحيوية: المشروع الاستعماري الإسرائيليّ، من 1948 إلى الجدار"، في مايكل سوركين محرّر، ضد الجدار: حاجز إسرائيل للسلام (نيويورك: ذا نيو برس، 2005). تمّ تطوير هذا المفهوم لاحقًا في كتاب ساري حنفي، "شرح الإبادة المكانيّة في الأراضي الفلسطينيّة: الاستعمار، الانفصال وحالة الاستثناء"، علم الاجتماع الحالي 61، العدد 2 (2013): 205-190.

لميتا تجاه المحتوى الفلسطيني يمثّل أكثر من مجرد مسألة إشراف متحيّز على المحتوى. على غرار فكرة الإبادة المكانيّة، ترمز الإبادة الرقميّة لفلسطين عبر منصّات ميتا إلى المحو والقمع المنهجيّ للمساحات الفلسطينيّة الرقميّة، حيث تسعى الأصوات والسرديّات المهمشة إلى الظهور والاعتراف. كما يكشف هذا التحليل، تمتدّ هذه الحالة إلى ما هو أبعد من إشراف ميتا ووعودها الكاذبة لتشمل الاستبعاد البنيويّ الأوسع للمجتمع الفلسطيني بأكمله من المشاركة الفعّالة والوكالة والحضور على الإنترنت.

من المهم وضع هذه الدراسة ضمن السياق التاريخيّ الأوسع الذي تمّ فيه إنكار الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين منذ زمن طويل. تطوّرت الحياة الرقميّة الفلسطينيّة في ظلّ تجزئة الأراضي الفلسطينيّة والاعتماد على بنى تحتية، حيث يتشكّل الوصول إلى الإنترنت والبنية التحتيّة الرقميّة من خلال السيطرة الإسرائيليّة على الأراضي، والحدود، وإمكانيّات التنقّل وتقديم الخدمات.[30] في هذا السياق، لا يمكن إدراك الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين كمسألة حوكمة المنصّة وتداول/إشراف على المحتوى فقط. تتجذّر الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة في تاريخ استعماريّ أطول مبني على الهيمنة في البنية التحتية، حيث حُرم الفلسطينيّون من السيطرة الكاملة على ظروف وجودهم الرقميّ على المستوى الماديّ والتنظيميّ. أصبح هذا الوضع التاريخيّ أكثر إلحاحًا في سياق الإبادة الجماعيّة في غزّة والهجوم المكثّف على البنية التحتيّة للصحافة والإعلام الفلسطينيّ. تحمّل الصحفيّون الفلسطينيّون عبء توثيق الإبادة الجماعيّة لأنّ إسرائيل منعت ولا زالت تمنع معظم وسائل الإعلام الدوليّة من دخول غزّة بشكلٍ مستقلّ.[31] في الوقت نفسه، قُتل صحفيون فلسطينيّون وعاملون في الإعلام بمعدّلات غير مسبوقة. تصف لجنة حماية الصحفيين الإبادة الجماعيّة في غزّة بأنّها أكثر الصراعات الفتّاكة للصحفيين منذ بدء جمع البيانات في عام 1992، حيث يبلغ عدد الضحايا الحالي الذين قُتلوا في غزّة على يد إسرائيل 263 صحفيًّا وعاملًا إعلاميًّا فلسطينيًّا.[32]

في هذا السياق، بات ظهور وحضور القصص والوثائق والأصوات الفلسطينيّة على الإنترنت أكثر أهميّة على المستوى السياسيّ والأخلاقيّ. عندما يُقتل الصحفيّون، وتتضرّر البنية التحتيّة للاتصالات، ويتم استبعاد الصحفيين الأجانب، تصبح منصّات التواصل الاجتماعيّ إحدى المساحات القليلة المتبقّية التي يمكن من خلالها تداول شهادات الفلسطينيّين عالميًّا. بالتالي، الإشراف الخاطئ على المحتوى الفلسطينيّ من قِبَل ميتا لا يحدث في بيئة معلوماتيّة محايدة أو عاديّة، حيث أنّه يضيف طبقة إضافيّة إلى نظام الإسكات والمحو الموجود فعليًّا. تظهر نتائج هذا التقرير أنّ

30. كريستيانو، ف. (2019) "الوصول إلى الإنترنت كحق إنسان: نقد ديستوبي من الأراضي الفلسطينيّة المحتلة"، في حقوق الإنسان كساحات معارك: تغير الممارسات والنزاعات (بالغريف ماكميلان، 2019)، 268-249.

31. وكالة أسوشيتد برس، "منظّمات إعلاميّة تدعو إسرائيل للسماح للصحفيّين الأجانب بالوصول إلى غزّة بشكلٍ مستقلّ"، 30.4.2026.

32. لجنة حماية الصحفيّين، "حرب إسرائيل-غزّة"؛ لجنة حماية الصحفيّين، "ضحايا الصحفيّين في حرب إسرائيل وغزّة".

ممارسات ميتا في الإشراف قد قوّضت بشكل منهجيٍّ وجود الفلسطينيّين على منصّات التواصل الاجتماعيّ. عند جمع هذه النتائج مجتمعة نجد أن إشراف ميتا على المحتوى الفلسطينيّ يعمل كنظير رقميّ لسياسة أوسع للمحو: إزالتها المنهجيّة للمحو وقمعها للأخبار، والتقارير، وتعابير الحداد، والتعبير السياسيّ، وتوثيق فلسطين، كما استخدامها لأدوات التطبيق لإسكات أو تقييد المحتوى الفلسطينيّ، بغضّ النظر عن رسالته، وفشلها في التواصل بوضوحٍ مع المستخدمين المتأثّرين، كلّها تساهم في تضييق الفضاء الرقميّ الفلسطينيّ. على أثر ذلك، إشراف ميتا لا يعكس فقط ممارسات عدم المساواة القائمة، بل تعيد إنتاجها وتكثّفها، وتعمل كامتداد رقميّ لمنطق الإبادة المكانيّة الجماعيّة الأوسع الذي ينظّم السياسات الإسرائيليّة تجاه فلسطين.

1.7 وصف وترميز مجموعة البيانات

تتكوّن مجموعة البيانات الأساسيّة لهذا البحث من البيانات التي جمعها مركز حملة عبر منصّة حُر. تتضمّن التقارير المقدّمة من المستخدمين إلى جملة معلومات مفصّلة عن ملفّات المستخدمين، والمحتوى الذي تمّ الإبلاغ عنه، والتدخّل من قِبَل ميتا. بالإضافة إلى ذلك، تلتقط كل نقطة بيانات تفاصيل عن التفاعلات بين ميتا وحملة، كما هو موضّح من قبل حملة في مجموعة البيانات. قدم حملة لفريق البحث إمكانيّة الوصول إلى قاعدة بيانات حُر، والتي تشمل حالات تمتد من 1 كانون ثاني 2021 إلى 18 كانون أوّل 2025. تتكوّن مجموعة البيانات من 3,520 سلسلة بيانات، ذُكرت كل منها في هذا التقرير كحالة تم تعيين رقم وسم فريد بها (#) بشكلٍ مؤقّت. من بين هذه الحالات، نشأت 1,772 حالة (50.3%) من مستخدمي فيسبوك، و 1,748 حالة (49.7%) من إنستغرام (الشكل 1).

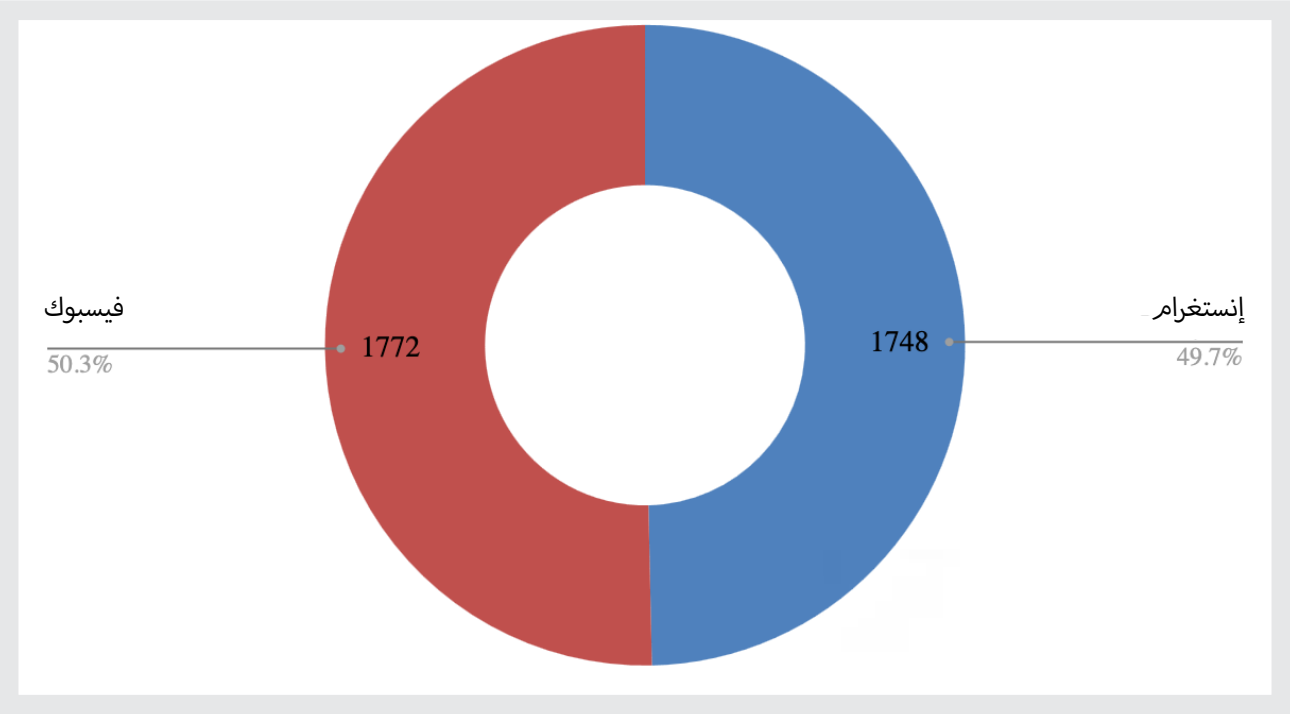

الشكل 1. توزيع الحالات وفق كل منصّة.

بالإضافة إلى ذلك، تمّ ترميز مجموعة البيانات زمنيًّا حسب ما إذا كانت الحالات حدثت قبل أو بعد 7 تشرين أوّل 2023. من إجمالي الحالات، حدثت 1,983 حالات (55.1%) قبل 7 تشرين أوّل، بينما حدث 1,582 حالات (44.9%) بعد 7 تشرين أوّل، عبر المنصتين (انظر الشكل 2).

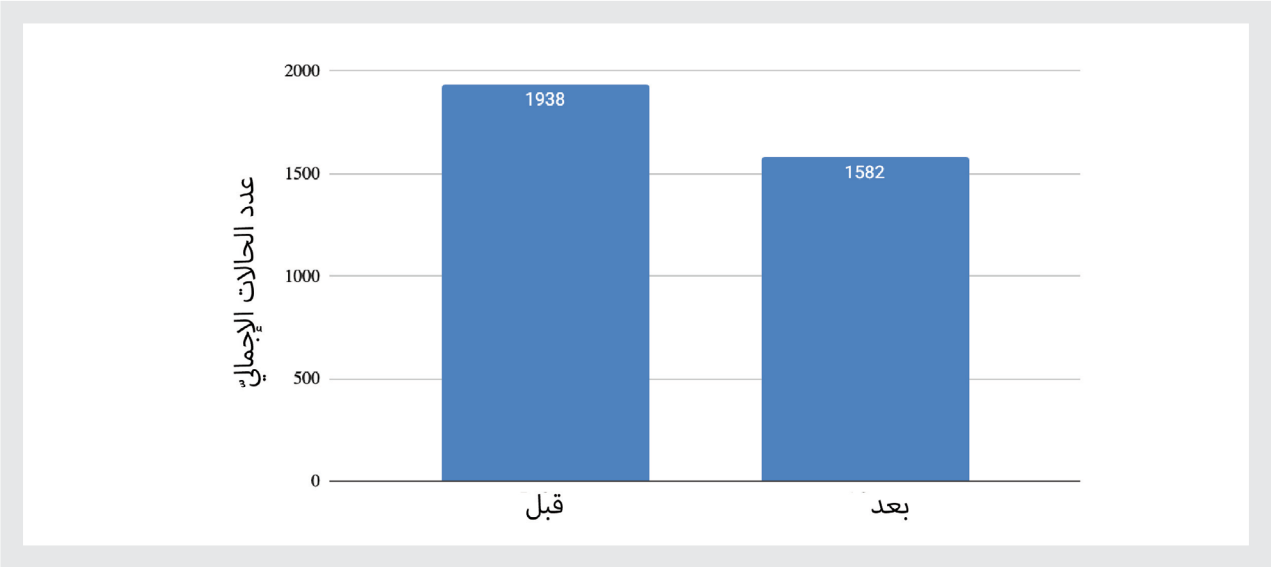

الشكل 2. توزيع إجمالي الحالات قبل وبعد 7 تشرين أوّل 2023.

فحصنا في قسم التحليل الكيفيّ في هذا البحث ما إذا رافقت كل حالة لقطات شاشة، حيث أنّها تقدّم أدلّة غاية في الأهميّة على التفاعلات بين ميتا والمستخدمين. مع ذلك، لم تكن لقطات الشاشة موجودة في جميع الحالات. تمّ تصنيف الحالات إلى ثلاث مجموعات بناء على توفّر وطبيعة لقطات الشاشة بهدف إدارة البيانات وتحليلها. انظر الشكل 3 أدناه. المجموعة الأولى، التي وصفناها بأنّها 'متوفّرة'، تشمل 1,809 حالة (51.4%) كما تشمل لقطات شاشة التي قدّمت دليلًا على نوع التقييد أو التدخّل الذي فرضته ميتا. مع ذلك، لا تفصح اللقطات في هذه المجموعة عن المحتوى المحدّد الذي نشره المستخدم. على الرغم من أنّ هذه المجموعة تقدّم تفسيرًا عامًّا لأفعال ميتا، إلا أنّها تفتقر إلى عمقٍ سياقيٍّ حول عدالة تدخل ميتا. المجموعة الثانية، 'متوفّرة مع محتوى'، تشمل 620 حالة (17.6%). تشمل لقطات الشاشة هذه تفاصيل القيود والمحتوى المنشور للمستخدم. لهذه الحالات قيمة خاصّةً لأنّها تمكّن التحقيق بشكلٍ أعمق في طبيعة المنشورات وسياقها، كما أنّها تقدّم رؤى أعمق حول كيفيّة وأسباب تمييز أو تقييد محتوى أو مستخدمين من قبل ميتا. أخيرًا، وصفنا المجموعة الثالثة 'غير متوفرة'، وتشمل 1,091 حالة (31.0%) بدون لقطات شاشة،[33] ممّا يجعل تقييم محتوى أو سياق منشور المستخدم بشكلٍ مباشرٍ أمرًا مستحيلًا. مع ذلك، تشمل هذه المجموعة 464 حالة تفاعلات موثّقة بين حملة وميتا. تقدّم هذه السجلّات وسائل تحليل بديلة، كما تقترح فهمًا لتدخّلات ميتا حتّى بدون أدلّة بصريّة. هذا التصنيف المكوّن من ثلاثة أجزاء أساسيّ في هيكلة التحليل الكيفيّ وفهم القيود والفرص التي تقدّمها مجموعة البيانات.

33. تصوّر التفاعل بين المستخدم وميتا.

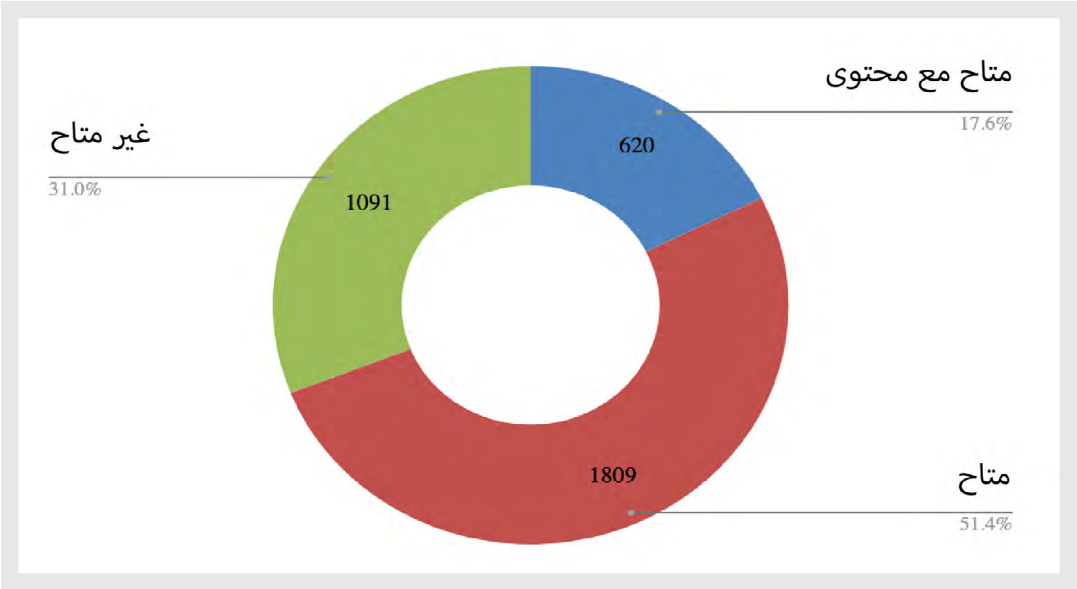

الشكل 3. توزيع فئات توفّر لقطات الشاشة.

فيما يتعلّق بتصنيف أنواع المستخدمين كما عرّفوا أنفسهم مشاركاتهم في منصّة حُر، لا يشمل تصنيف 'آخرون'،[34] نرى نسبة كبيرة تعرّف عن نفسها كناشطين (714 حالة، 20.3%)، من ثمّ صحفيين (475 حالة، 13.5%) ووسائل إعلام (465 حالة، 13.2%). من المهم ذكره أن هذه الأشكال تشير إلى 2,632 حالة قام فيها المستخدمون بتصنيف مشاركتهم (انظر الشكل 4 لمزيدٍ من التفاصيل).

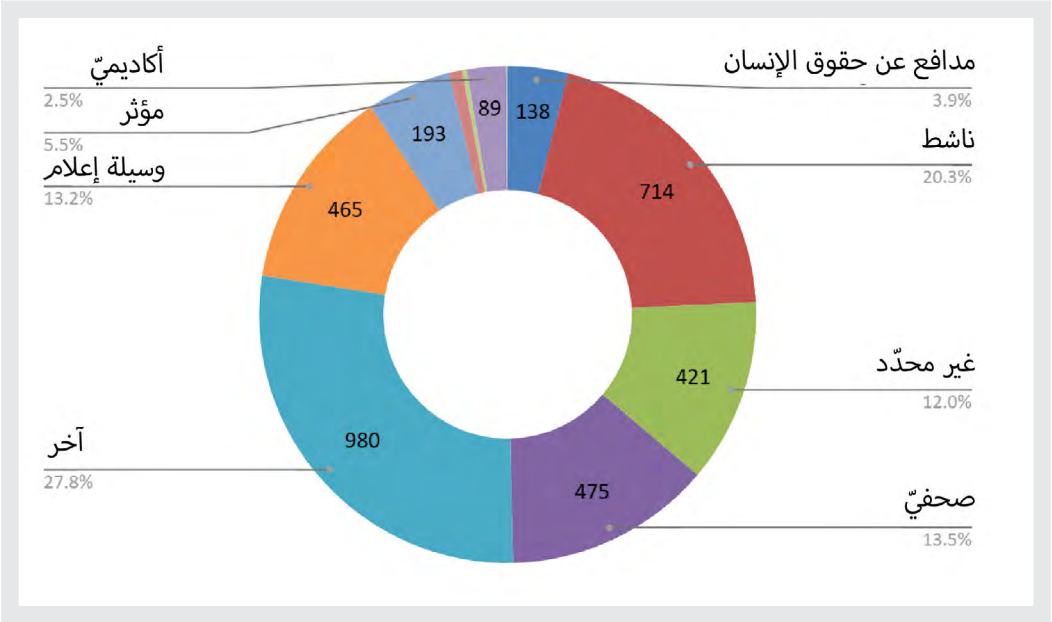

الشكل 4. توزيع تصنيفات المستخدمين عبر جميع الحالات التي تشمل تصنيفًا مميّزًا

34. يشمل تصنيف 'آخرون' المستخدمين الذين عند تقديم شكواهم إلى حُر لم يعرّفوا أنفسهم تحت التصنيفات المحدّدة المتوفّرة.

1.8 محدوديّة البحث

انطلاقًا من طبيعة قاعدة البيانات التي بنتها منصّة حُر القائمة على تقارير المستخدم، والتي تؤدّي لنتيجة مباشرة تتمثّل في نقص الشفافيّة في الإشراف وتطبيق السياسات من جانب ميتا، ظهرت محدوديّتان رئيسيّتان لهذا البحث. أوّلًا، مجموعة البيانات ليست مبنيّة على عيّنة محايدة أو عشوائيّة تمثّل المستخدمين عبر منصّات ميتا. أبلغ فلسطينيّون أو مؤيّدون للفلسطينيّين عن حالات الرقابة أو الإشراف الخاطئ عبر منصّة حُر الإلكترونيّة بناء على حكمهم الذاتيّ. لذلك، بُنيت قاعدة البيانات من حالات يعتقد فيها المستخدم أنّ ميتا أشرفت على محتواه بشكلٍ خاطئٍ. بالإضافة إلى ذلك، عادةً ما يقدّم المستخدمون بلاغاتهم لحُر عند حدوث عمليّة الإشراف الفعليّة، أو عندما يتمّ حذف المحتوى أو تعليق الحساب بالفعل. هذا يحدّ التوصّل إلى سياق الانتهاكات السابقة التي كانت قبل حدوث الحالات. مع ذلك، لا تلغي طريقة أخذ العيّنة نتائج التقرير التي تفيد بأنّ ميتا منحازة في إشرافها على المحتوى المتعلّق بفلسطين. يدلّ هذا التقرير على تكرار الإشراف الخاطئ على المحتوى المتعلّق بفلسطين كما بلّغ عنه المستخدمون، وليس على احتمال وجود إشراف خاطئ على المحتوى الفلسطينيّ مقارنةً بمحتوى آخر. من الناحية العملية، من المستحيل تقييم نطاق الإشراف الخاطئ بسبب سياسة ميتا المنغلقة بكل ما يتعلّق بسياسة الإشراف.

كذلك، فإنّ هذا النقص في شفافيّة تطبيق سياسات ميتا، وتطبيق الإشراف، وتواصلها مع المستخدمين/ات يعيق تقييم الإنصاف في الإشراف – وهي محدوديّة رئيسيّة ثانية. نظرًا لأن تطبيقات السياسات والاتصالات في فريق الإشراف في ميتا غالبًا ما تكون غير كافية أو غائبة تمامًا، اضطر فريق البحث إلى استنتاج سبب الإشراف من سياق المستخدم ومن المعايير الرسمية لمجتمع ميتا في وقت الإبلاغ عن الانتهاك. نعترف بأنه نادرًا ما يكون الإنصاف متغيّرًا موضوعيًّا وأنه من المتوقّع والمسموح حدوث أخطاء في الإشراف. مع ذلك، يكشف التقرير أنّ نهج ميتا يراقب بشكلٍ منهجيّ المحتوى الفلسطينيّ والمستخدمين الفلسطينيّين. كما سيتّضح في الفصول التحليليّة القادمة، يظهر هذا الإشراف المنهجيّ بوضوحٍ كيفًا وكمًّا.

2. تطبيق سياسات ميتا

يفحص هذا الفصل السياسات الرئيسيّة التي تحكم إشراف ميتا على المحتوى الفلسطينيّ، ويقيّم حدّة تطبيقها مسلّطًا الضوء على حالات الإفراط في التطبيق. نبدأ بتحليل كمّي يرصد السياسات الرئيسيّة لميتا التي تحكم إدارة المحتوى في مجموعة بياناتنا. استنادًا إلى هذه النتائج، يركّز تحليلنا على أكثر سياستَين استخدمتهما ميتا في الإشراف على المحتوى الفلسطينيّ: سياسة المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرون (DOI)، وسياسة السلوك القائم على الكراهية. قبل تحليل تطبيق سياسات ميتا بناءً على مجموعة البيانات المتوفّرة، تجدر الإشارة مرةً أخرى إلى أنّه من بين 3,520 حالة خضعت للتحليل، احتوت 1,144 حالة فحسب (أي ما نسبته 32.5%) على سياسة واحدة أو أكثر يمكن تحديد أنّها تنتهك القواعد. استنتج فريق البحث هذه المعلومات إمّا من الحالات التي أفصحت فيها ميتا عن السياسة المخالَفة عبر الإشراف أو عبر التواصل اللاحق معها، أو من خلال تحليلنا الكيفيّ للحالات الفرديّة، في حالات كثيرة يمكن فيها الاستنتاج بصورة معقولة ما هي السياسة التي طبّقتها ميتا انطلاقًا من مضمون الاستمارة التي ملأها المشاركون في منصّة حُر. وعليه، فإنّ غالبية الحالات في مجموعة البيانات، البالغة 2,376 حالة أي 67.5%، لا تندرج ضمن سياسة محدّدة قابلة للتحليل، ممّا يكشف عن قصور واضح في الشفافيّة يعمّ مجمل سيرورة تطبيق سياسات ميتا.

2.1 السياسات المهيمنة

عند تحليل السياسات التي طبّقتها ميتا في إشرافها على المحتوى الفلسطينيّ، تبرز سياسة DOI بوصفها الأبرز تأثيرًا. وفق معايير مجتمع ميتا، تعمل هذه السياسة عادةً على تصفية المحتوى الذي يدعم العنف أو الإرهاب أو الكيانات الخطرة أو يروّج لها، بما يحول دون ظهور "المنظّمات أو الأفراد الذين يصرّحون عن مهمّة عنيفة أو يمارسون العنف" على منصّاتها.[35] تؤكّد ميتا أن تصفيتها لهذه الفئة صارمة على نحو خاصّ، إذ إنّ مجرد وجود مجموعات بعينها على المنصّة قد يُفضي إلى أضرار خارج الإنترنت.[36] والأهم من ذلك أن ذلك يعني أن ميتا هي من تحدّد من يُعدّ فردًا أو منظّمة خطرين عبر منصّاتها.[37] كما يتبيّن من الجدول 2، خضعت 654 حالة (57.2%) من الحالات المندرجة ضمن سياسة محدّدة) للإشراف بموجب سياسة DOI. في ضوء

35. ميتا. "المنظّمات الخطيرة والأفراد الخطرون". معايير المجتمع. ساري في 19.3.2026.
https://transparency.meta.com/policies/community-standards/dangerous-individuals-organizations/
36. ميتا. "المنظّمات الخطيرة والأفراد الخطرون". ساري في 26.8.2021.
37. عند صياغة سياسة DOI، اعتمدت ميتا في البداية قوائم الحكومة الأمريكيّة لمنظّمات المخدرات، والمنظّمات الإرهابية الأجنبية، والإرهابيين العالميّين المصنفين خصّيصًا.

التنـوّع الواسـع للمسـتخدمين الذيـن توجّهـوا لمنصّـة حُـر؛ مـن صحفـيّين ووسـائل إعلام ومنظّمـات غير حكوميّـة وناشـطين في مجـال حقـوق الإنسـان وسـواهم، قـد يبـدو اعتمـاد ميتـا المفـرط على سياسـة DOI في الإشراف على المحتـوى الفلسـطينيّ مـؤشّرًا على تجريـم المجتمـع الفلسـطينيّ برمّتـه.

الجدول 2. توزيع السياسات المطبّقة في إشراف ميتا *2021-2025*

نوع السياسة المطبّقة	عدد المشاركات	النسبة من إجماليّ المشاركات (%)
المنظّمات الخطرة والأشخاص الخطرون (DOI)	654	57.2
تطبيق سياسات متعدّدة	115	10.1
سلوك كراهية	78	6.8
العنف والتحريض	68	5.9
محتوى عنيف	61	5.3
ملكيّة فكريّة	22	1.9
الاحتيال، الش والممارسات الخادعة	22	1.9
آخر	124	10.9
المجموع	**1144**	**100**

شملت فقط الحالات التي لديها سياسة محدّدة بناء على مقاييس الترميز لدينا.

من بين الحالات التي تم تحديد عدة سياسات بشأنها، شملت *45 (39.1%)* منها *DOI*.

2.2. منظّمات خطرة وأفراد خطرون (DOI)

قبـل التعمـق في تطبيـق سياسـة المنظّمـات الخطـرة والأفـراد الخطـرون (DOI) والفئـات المسـتهدفة المرتبطـة بهـا، لا بـد مـن إيضـاح بعـض التطـوّرات السياسـاتيّة المتراكمـة التي أعـادت رسـم ملامـح إشراف المنصّـة على حـالات المنظّمـات الخطـرة والأفـراد الخطريـن. وفـق معـايير مجتمـع ميتـا، يخضع المحتـوى المرتبـط بسياسـة المنظّمـات الخطـرة والأفـراد الخطريـن لفحـص دقيـق، لا سـيّما مـا يتعلـق بالكيانـات المتوّرطـة في التسـبّب بـأضرار جسـيمة خـارج الإنترنـت، كالمنظّمـات الإرهابيّـة وجماعـات الكراهيـة. تسـتوجب السياسـة أيضًـا إزالـة المحتـوى الـذي يمجّـد هـذه الكيانـات والأفـراد أو يدعمهـم أو يمثّلهـم، بمـا في ذلـك الإشـارات الغامضـة حين تكـون نيّـة المسـتخدم غير واضحـة. غير أن ميتـا تُقـرّ، كمـا أُشرنـا في المقدّمـة، بأهمّيّـة إتاحـة النقـاش حـول هـذه الكيانـات الخطابـات السياسـيّة في سياسـات DOI الخاصّـة بهـا:

> "نـدرك أن المسـتخدمين قـد يشـاركون محتـوى يتضمّـن إشـارات إلى منظّمـات وأفـراد خطريـن محدّديـن في سـياق الخطـاب الاجتماعـيّ والسـياسيّ. يشـمل ذلـك التغطيـة للمحتـوى، ومناقشـته بحياديّـة، أو إدانـة المنظّمـات الخطـرة والأفـراد الخطريـن".[38]

استنادًا إلى الاقتبـاس أعلاه، تُتيـح ميتـا المحتـوى الـذي يُبلّـغ عن منظّمـات وأفراد خطرين، أو يناقشـهم بصـورة محايـدة أو يُديـن نشـاطهم، مُقـرّةً بضرورة مثـل هـذا الخطـاب في الفضـاء العـام. كمـا تدّعـي ميتـا أنّ التعـديلات الدوريّـة على هـذه السياسـة تهـدف إلى ضبـط الصياغـة وتعزيـز اسـتثناء التغطيـة الإخباريّـة عبر تمييزهـا بـشكلٍ أوضـح.[39] قبـل بـدء الإبـادة الجماعيّـة، كانـت ميتـا تُجـري تعـديلات مـن هـذا القبيـل للسـماح بمناقشـات حقـوق الإنسـان المتعلّقـة بالأشـخاص والمنظّمـات المصنّفـة ضمـن المنظّمـات الخطـرة والأفـراد الخطريـن، وقدّمـت تعـديلات سياسـاتيّة لرفـع الوعـي والتغطيـة الإخباريّـة.[40] وفي نسـخة سياسـة DOI السـارية منـذ آب 2023، أضافـت ميتـا الفقـرة التاليـة:

> "تشـمل التغطيـة الإخباريّـة المعلومـات التي تتـمّ مشـاركتها لرفـع الوعـي بأحداث محليّـة وعالميّـة حـول منظّمـات خطـرة وأفـراد خطرون محـدّدون. مثـال: "عاجل: حركـة الشـباب تتـبنّى الهجـوم في الصومـال". مثـال: "تحليـل وفـق الجـدول الـزمنيّ والـخبراء: كيـف تطـوّر إطلاق النـار في سـوبرماركت في بوفالـو ومـا قالـه منفـذ العمليّـة أمـام المحكمـة".[41]

بالإضافة إلى ذلك، أوضحت ميتا في التحديث ذاته:

> "نقـوم بتحديـث معـايير المجتمـع بمـا يعكـس المرحلـة الأولى مـن تطبيـق مراجعـة سياسـة الثنـاء، والتي تسـتوجب إتاحـة الخطـاب الاجتماعـيّ والسـياسيّ على نطـاق واسـع".[42]

جـاء ذلـك بقصـد صريـح يتمثّل في تسـهيل نقاشـات حقـوق الإنسـان و/أو الإبلاغ عن المنظّمـات الخطرة والأفـراد الخطريـن، لإكمـال التخصيـص الـذي تزعمـه ميتـا لتحـسين هـذه السياسـة. غير أنّـه في أوّل تحديـث لسياسـة DOI عقـب 7 تشريـن أوّل 2023 الـذي بـدأ سريانـه في كانـون أوّل 2023، تراجعـت

38. ميتا. "المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرون"، ساري في 19.3.2026.
39. نفس المصدر
40. نفس المصدر
41. ميتا. "المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرون". ساري في 29.8.2023.
42. نفس المصدر

ميتا عن نهجها السابق وباتت تفرض مزيدًا من الإشراف على منشورات قد تؤدّي لمخاطر تحدث أضرارًا أقل خطورة خارج الإنترنت، ممّا وسّع نطاق تطبيق سياسة DOI. من خلال توسيع نطاق الإجراءات الخاضعة للإشراف بموجب هذه السياسة، شدّدت ميتا فعليًا لغة سياستها الرقابيّة. فعليًّا، تعني تعديلات سياسة DOI أثناء الإبادة الجماعيّة أنّ قدرًا أكبر من المحتوى بات خاضعًا لإشراف مشدّد، ممّا يُضاعف التدقيق في الحسابات التي تتناول قضايا الصراع. من اللافت أخذ هذه التغييرات السياساتيّة بعين الاعتبار عند تحليل تطبيق سياسة DOI على الحالات المدروسة. يكشف تحليلنا أنّ سياسة DOI ظلّت السياسة الأكثر استخدامًا في مراقبة المحتوى الفلسطينيّ قبل السابع من تشرين أوّل 2023، وبعده، فمن مجمل الحالات التي طُبّقت عليها هذه السياسة قبل السابع من تشرين أوّل 2023، شكّلت 439 حالة أي 62.7%؛ أمّا بعد هذا التاريخ فشكّلت 215، حالة أي 48.4% من الإجمالي (انظر الجدول 3 والشكل 5 أدناه).

الجدول 3. تغييرات في تطبيق السياسة، قبل وبعد *7* تشرين أوّل *2023* من الحالات التي تشمل سياسة يمكن تحديدها

نوع السياسة المطبقة	قبل السابع من تشرين أوّل 2023		بعد السابع من تشرين أوّل 2023	
	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)
المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرون (DOI)	439	62.7	215	48.4
سلوك كراهية	66	9.4	12	2.7
تطبيق سياسات متعدّدة	59	8.4	57	12.6
العنف والتحريض	47	6.7	21	4.7
محتوى عنيف	24	3.4	37	8.3
سياسات أخرى	65	9.3	103	23.2
المجموع	**700**	**100**	**444**	**100**

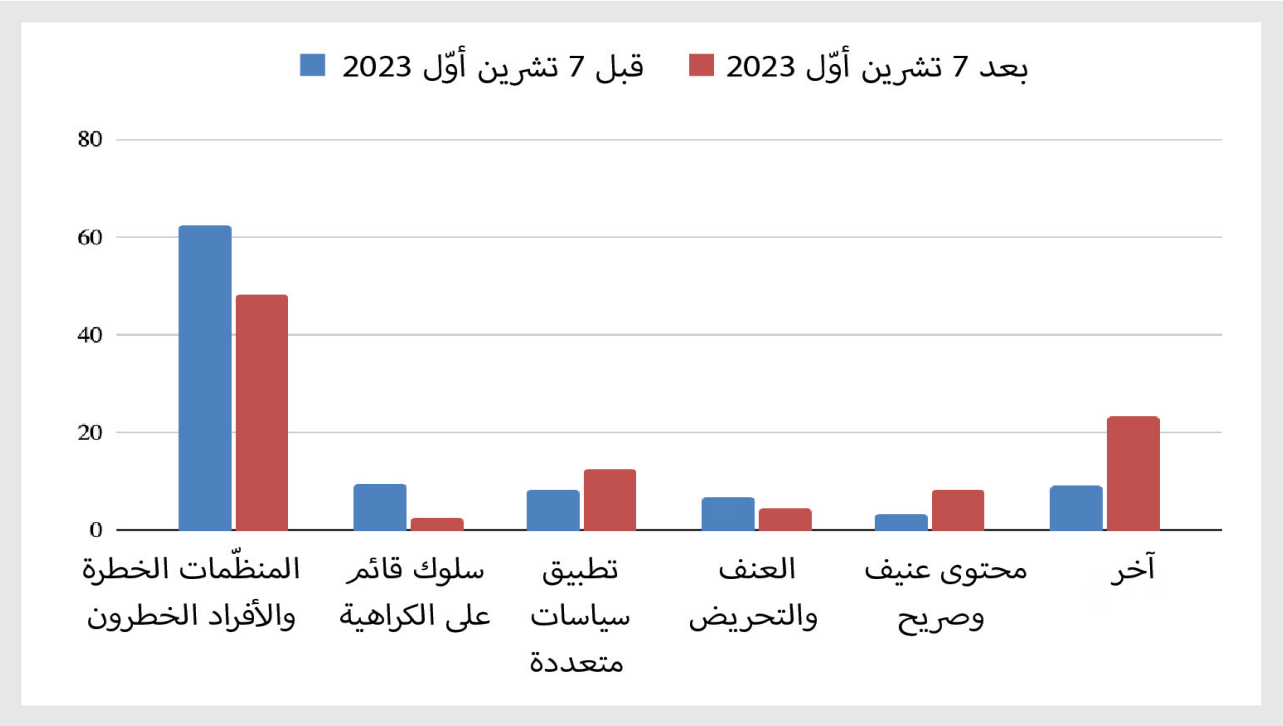

الشكل 5. توزيع السياسات التي تم تطبيقها قبل وبعد 7 تشرين أوّل 2023.

بالإضافة إلى ذلك، فإن انعدام دقة تطبيقات سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين بشكلٍ عامّ واضح طوال الفترة الممتدّة

بين عامي 2021 و2025. عند الاستئناف، استعادت المنصّة 102 حالة (15.6%) من المحتوى و/أو الحسابات التي صُنّفت بموجب سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين، كما أثّر الإشراف بموجب سياسة DOI بصورة غير متناسبة فئات معيّنة من المستخدمين (الشكل 6)، إذ أنّ 58% من عدد المتأثّرين الإجمالي هم من الناشطين والصحفيّين ووسائل الإعلام. بما أنّ هؤلاء الفاعلين يمثّلون ركيزة أساسيّة لخطاب لوجود عامّ سليم حول القضايا الحساسة، تشير هذه النسبة المرتفعة من المستهدَفين بموجب سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين إلى اتجاهات مثيرة للقلق في إشراف ميتا على المحتوى الفلسطينيّ.

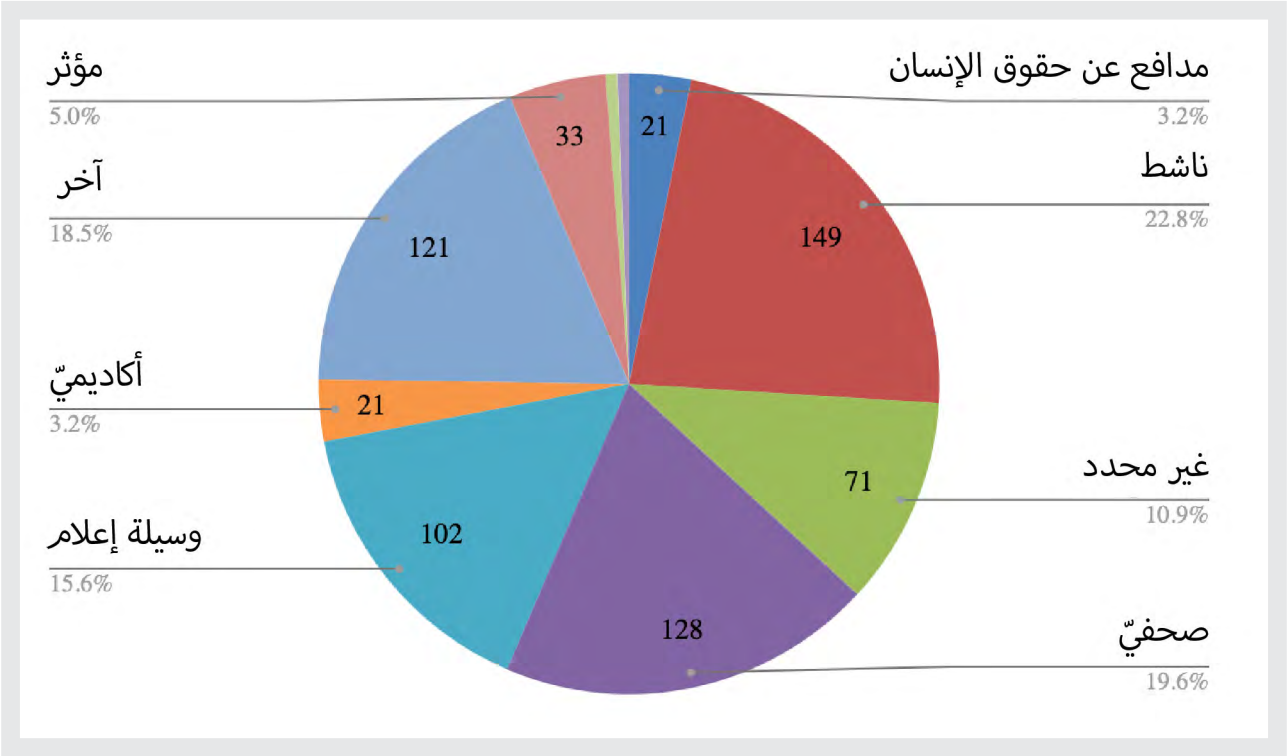

الشكل 6. توزيع التصنيفات التي تمّ الإشراف عليها بشكلٍ خاطئ بموجب سياسة DOI.

2.2.1 قضيّة محوريّة: هل فلسطين جديرة بالنشر؟

في سياق التغطية الإخباريّة، أطلقت ميتا في تشرين أوّل 2016 ما يُعرف بـ"إجازة جدير بالنشر" لإتاحة نقاش مفتوح حول مواضيع ذات أهمّيّة إخباريّة، مُقرّةً بأهمّيّة السماح بهذه النقاشات في إطار الجدل المدنيّ والسياسيّ.[43] يرتكز تحديد ميتا للجدارة الإخباريّة على ما إذا كان "المحتوى يُعبّر عن تهديد وشيك للصحة أو السلامة العامّة، أو يُعطي صوتًا لوجهات نظر تُناقَش حاليًا في إطار العمليّة السياسيّة". على الرغم من هذه الاحتياطات المتعدّدة الطبقات التي تهدف إلى حماية العمل الصحفيّ، يجد تحليلنا أنّ تطبيق سياسة DOI على المحتوى الفلسطينيّ لا يُميّز بشكلٍ كافٍ بين التقارير الصحفيّة والمحتوى الصادر عن سائر المستخدمين. قد يُفضي هذا القصور في التمييز إلى تطبيق السياسات بشكلٍ مفرط ليطال المحتوى الصحفيّ، ممّا يُقيّد حرّيّة التعبير وحق الجمهور في الحصول على المعلومات.

من بين جميع الصحفيّين الذين أبلغوا عبر منصّة حُر عن حالات إشراف طالت محتواهم، خضع الجزء الأكبر منهم للإشراف بموجب سياسة DOI، إذ وقعت 128 حالة (71.1%) من أصل 180حالة لصحفيّين وفق سياسة محدّدة ضمن هذه الفئة (انظر الشكل 7). لا تزال الأسباب المحدّدة

43. ميتا. "المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرون"، ساري في 19.3.2026.

التي دفعت ميتا إلى الإشراف على هذه الحالات – بما فيها البنود المُستنَد إليه – مجهولةً بسبب الخلل في التواصل من جانب ميتا عند تنفيذها هذه السياسات. غير أنّ نسبة الصحفيّين الذين استُعيد لاحقًا محتواهم الذي خضع للإشراف (17.3%) تُشير إلى النمط ذاته من الإشراف الخاطئ والاعتماد المفرط على سياسة DOI الذي سبق تناوله في هذا القسم، كما تُشير تحليلاتنا الكيفيّة إلى أنّ محتوى معظم هذه الحالات كان متعلقًا بنشر الصحفيّ/ة لتقارير موضوعيّة خالية من الآراء تندرج في إطار التغطية الإخباريّة المباشرة؛ أي الحالات التي كان ينبغي فيها تطبيق إجازة جديد بالنشر تلقائيًا.

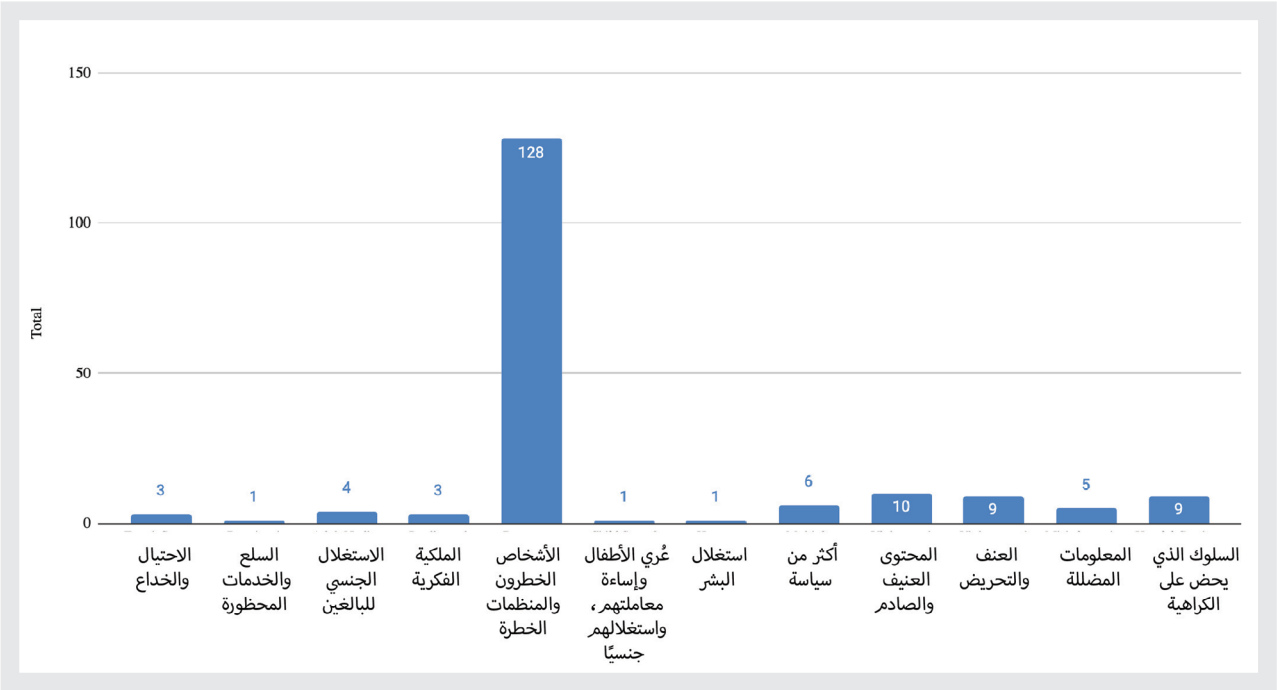

الشكل 7. توزيع السياسات المطبقة على الصحفيين.

الحالتان في الشكلين 8أ و8ب هما مثال صريح على خضوع الصحفيّين بانتظام للإشراف بموجب سياسة DOI عند نشرهم عن مواضيع تتعلّق بفلسطين. في هاتين الحالتين تحديدًا، خضع الصحفيّ للإشراف بموجب سياسة DOI بسبب اقتباسه مباشرةً من جهات مصنّفة، مع وجود هلالين بشكلٍ واضح ونسب صريح للمعلومات.

الشكل 8أ. المنشور الأول عن محمد غنامة بتاريخ 30 تشرين الأوّل 2024.

الشكل 8ب. المنشور الثاني عن محمد غنامة بتاريخ 14 نيسان 2025.

كِلا المنشورَين لا يُثنيان على الاقتباسات ولا يدعمانها، وبالتالي لا يشكّلان محتوى مخالفًا بموجب سياسة DOI الخاصّة بميتا. على الرغم من ذلك، تلقّى هذان المنشوران تحذيرًا وجرى حذفهما، ولكنهما استُعيدا لاحقًا، ممّا يؤكّد أنّ الإشراف الأصليّ لميتا كان خاطئًا فعلًا. يُشير تحليلنا إلى أنّ النمط ذاته يمتدّ إلى أنواع مختلفة من المحتوى الصحفيّ: من نقل البيانات الرسميّة المتعلقة بوقف إطلاق النار إلى التغطية الحياديّة للأحداث لحظة وقوعها. الحالة التي تظهر في الشكل 9 هي نموذج آخر شائع جدًّا لمحتوى صحفيّ خضع للإشراف بموجب DOI، حيث قدّم هذا المنشور تحديثًا عاجلًا عن أحداث السابع من تشرين أوّل 2023 لحظة وقوعها. على الرغم من ذكر حماس في المنشور – وهي كيان مصنَّف وفق سياسة DOI – لا توجد أي مؤشّرات على دعمها أو الإشادة بها بتاتًا.

الشكل 9. منشور صحفيّ يُغطّي أحداث السابع من تشرين أوّل 2023 صُنّف بموجب سياسة DOI.

يكشف تحليلنا كذلك أنّ ميتا تُخفق في تطبيق إجازة جدير بالنشر على الصحفيّين المستقلين ووسائل الإعلام الفلسطينيّة على حدٍّ سواء، وكان ينبغي تحديد وسائل الإعلام وحمايتها بسهولة لكونها تقوم بعملٍ صحفيٍّ. كما هو الحال مع فئة الصحفيّين، خضعت وسائل الإعلام للإشراف بصورة غير متناسبة بموجب سياسة DOI، إذ شكّلت 102 حالة (59.3%) من أصل 172 حالة لوسائل إعلام ضمن سياسة محدّدة في مجموعة البيانات (الشكل 10). ومن بين هذه الـ 102حالة، استُعيدت 28 حالة (27.5%)، مما يُثبت اعتراف ميتا نفسها بالإشراف الخاطئ.

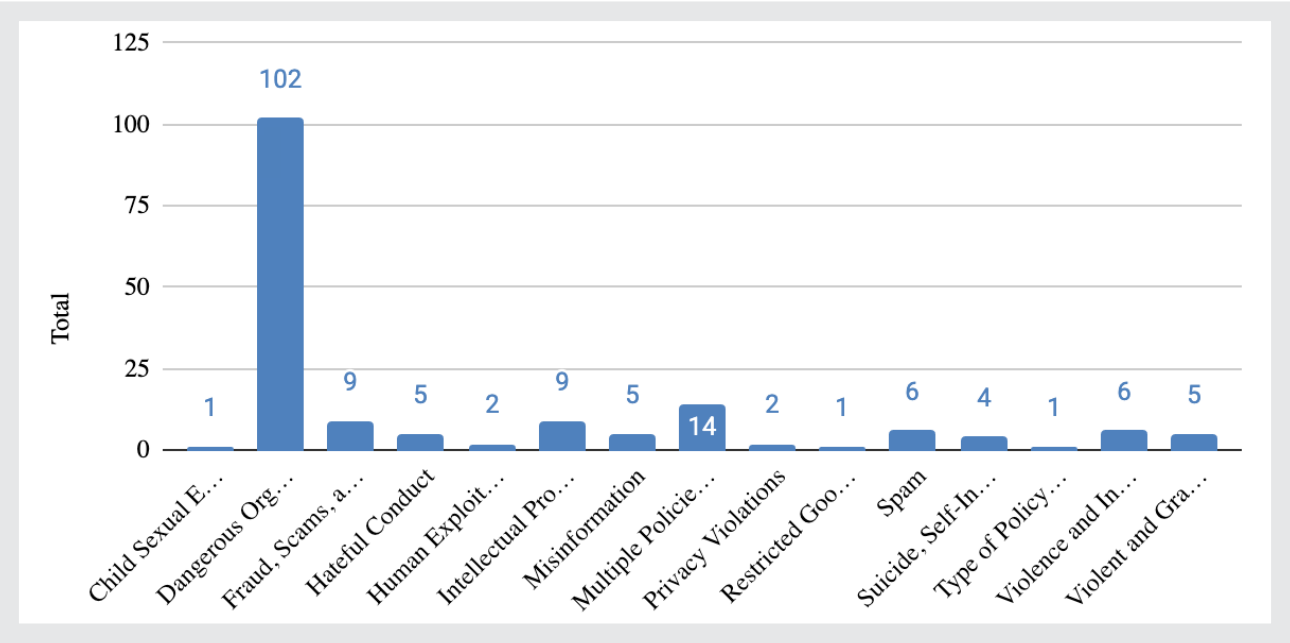

الشكل 10. توزيع السياسات المطبقة على وسائل الإعلام.

بينما قد يكون تصنيف المستخدمين الأفراد كصحفيّين أمرًا معقدًا يصعُب على أنظمة الإشراف والخوارزميّات رصده، ينبغي أن تكون مهمة التعرّف إلى جدارة نشر المحتوى الصادر عن صفحات وسائل الإعلام الفلسطينيّة أكثر وضوحًا، وبالتالي أسهل لميتا تحديدها. تُشير تحليلاتنا إلى أن وسائل إعلام فلسطينيّة مثل رام الله الإخباري و*Palestine on Eye* والمركز الفلسطينيّ للمعلومات و*Jerusalem Ask* تخضع للإشراف بصورة منهجيّة بموجب سياسة DOI. على الرغم من تغطيتها الأحداث الجارية في فلسطين وفق معايير صحفيّة راسخة، تتعرض هذه الوسائل بانتظام للإشراف بموجب سياسة DOI بسبب المصطلحات التي تستخدمها، كالإشارة إلى حماس أو كتيبة جنين (الجناح العسكريّ للجهاد الإسلاميّ)، دون أي تقييم من ميتا لمدى الأهمّيّة الإخباريّة للمنشور. يعرض الشكلان 11أ و11ب حالتَين مقدّمتين من رام الله الإخباريّ في كانون أوّل 2023، تعكسان كيف تعمد ميتا إلى إسكات وسائل الإعلام الفلسطينيّة بصورة منهجيّة – في هاتين الحالتين من خلال تقييد الحسابات.

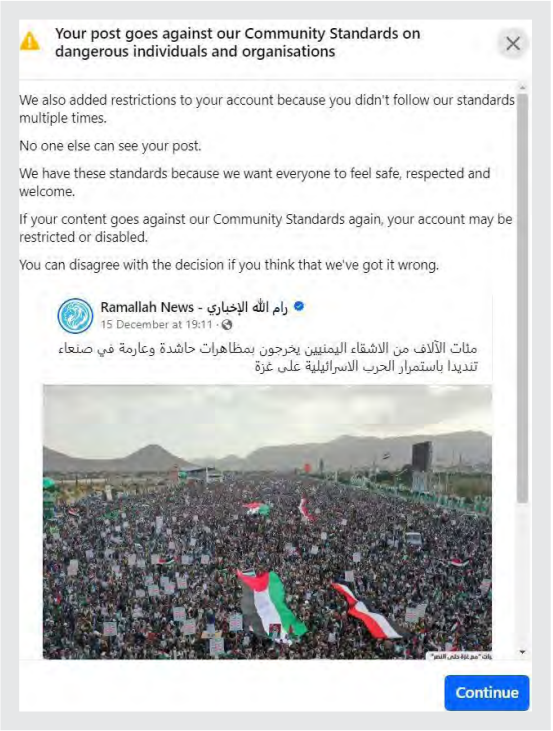

الشكل 11أ. المنشور الأوّل من رام الله الإخباريّ الشكل 11ب. المنشور الثاني من رام الله الإخباريّ

يُورد المنشور الأول (الشكل 11أ) كلمات الرئيس الإيراني السابق إبراهيم رئيسي: "فلسطين كانت وما زالت القضيّة الأولى للدول الإسلاميّة ولكلّ أحرار العالم". خضع المنشور للإشراف بموجب سياسة DOI وجرى حذفه. وبالمثل، يتناول المنشور الثاني (الشكل 11ب) — الذي حُذف هو الآخر بموجب نفس السياسة — مظاهرةً في صنعاء (اليمن) تضامنًا مع ضحايا الإبادة الجماعيّة في غزّة. بعد استئناف قدّمه مركز حملة، أعادت أربعة من تسعة منشورات (44.4%) التي تمت إزالتها من صفحة رام الله الإخباريّ، بما في ذلك المنشورين المذكورين أعلاه.

فيما يتعلقّ بإشراف ميتا على وسائل الإعلام، يُشير تقييمنا الكيفيّ إلى أنّه من مجمل 465 حالة لوسائل إعلام خضعت للإشراف بموجب سياسة DOI، لم تتضمّن سوى 20 حالة (4.3%) مسوّغاتٍ كافية لتطبيق السياسة (انظر الشكل 12).

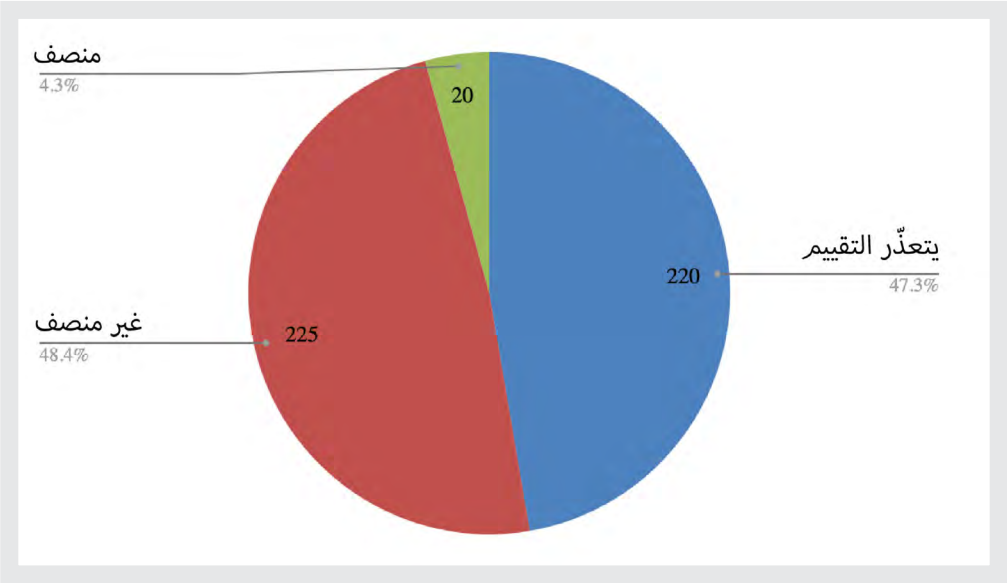

الشكل 12. تقييم كيفيّ لحالات وسائل الإعلام بموجب سياسة DOI.

بالإضافة إلى ذلك، يكشف تحليلنا أنّ هذا التطبيق غير المتناسب لسياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين على وسائل الإعلام ظلّ على حاله دون تغيّر، رغم تعديلات ميتا المتعاقبة على السياسة. ويعرض الشكل 13أ منشورًا آخر من "رام الله الإخباريّ" يتناول جنازة رجل فلسطينيّ لقي حتفه خلال عمليّة عسكريّة إسرائيليّة في البلدة القديمة بنابلس في الثاني من نيسان 2025؛ جرى حذف المحتوى ثم استُعيد لاحقًا عقب الاستئناف.

الشكل 13أ. المنشور الثالث من رام الله الإخباريّ

وبشكل مشابه، يعرض الشكل 13ب منشورًا لإذاعة "راية إف إم" الفلسطينيّة نقلت فيه تقريرًا إخباريًا عالميًا عن إعلان كتائب القسام مسؤوليّتها عن هجمات بالصواريخ. أزالت ميتا هذا المحتوى ثم أعادته لاحقًا. يذكر المنشور كيانًا مصنَّفًا ضمن المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين، إلّا أنّه لا يحتوي على أي إشادة أو تمجيد.

الشكل 13ب. منشور إذاعة راية إف إم الذي أعاد نشر مقطعًا إخباريًّا عالميًّا

فضلًا عن ذلك، يمتد استخدام سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين إلى وسائل الإعلام الدوليّة. يعرض الشكل 14 منشورًا لصحيفة أردنيّة تخبر فيه عن الجمود في مفاوضات وقف إطلاق النار في تشرين أوّل 2024. في هذه الحالة، أصدرت ميتا تحذيرًا وفرضت انتشارًا محدودًا قبل أن تستعيد المحتوى عقب الاستئناف.

الشكل 41. منشور من موقع أردنيّ يناقش المفاوضات.

ثمة حالة لافتة أخرى معروضة في الشكل 15 أدناه، تتعلق بوكالة "صدى" الإخباريّة الفلسطينيّة، التي خضعت للإشراف بموجب سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين لمشاركتها تحديثًا إخباريًا إسرائيليًا عن حماس تضمّن رابطًا للمصدر الإسرائيليّ الأصليّ؛ وكما في الحالات السابقة، حُذف المحتوى واستُعيد عقب الاستئناف.

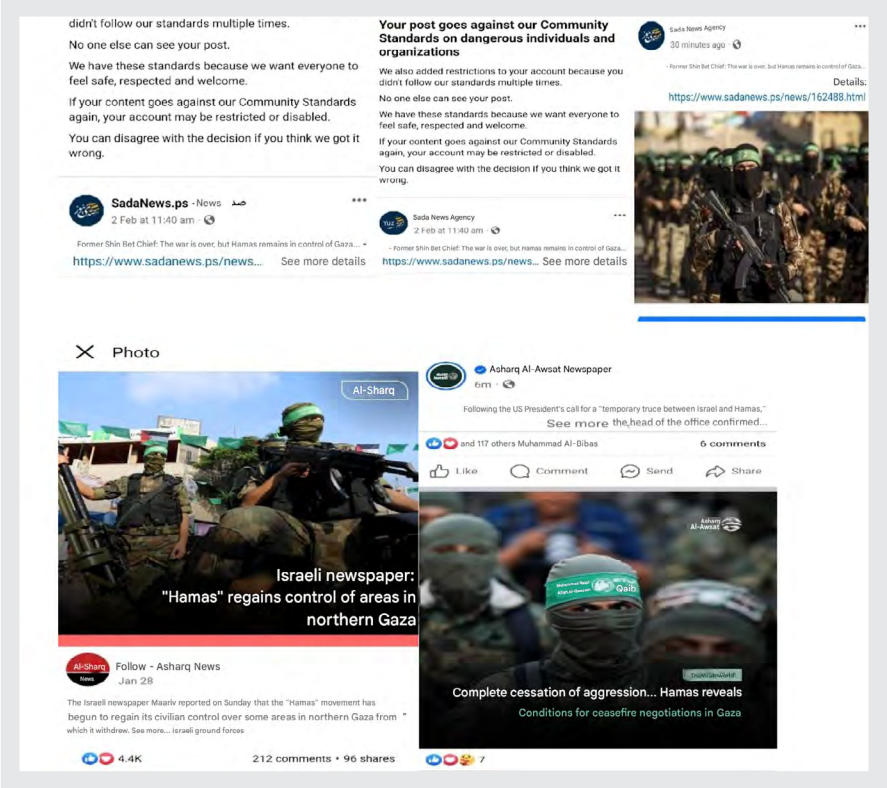

الشكل 51. وسيلة إعلامية فلسطينيّة تنقل أخبارًا إسرائيليّة، كانون الثاني 2202.

تُشير جميع الحالات التي تمّ تحليلها في هذا القسم إلى نمط واضح: لا تنطوي أيٌّ منها على أي التباس يمكن تفسيره بصورة معقولة على أنّه دعم أو إطراء لكيانات مصنَّفة ضمن DOI، ومع ذلك خضعت لإشراف ميتا بموجب هذه السياسة، مع استعادة جزء ضئيل منها فحسب عقب الاستئناف. فيما يتعلق بعمليّات الاستعادة، تجدر الإشارة إلى أنّ الاستعادة المتأخّرة، ولا سيّما بالنسبة لوسائل الإعلام، تخلص حالة إسكات مؤقّتة، ممّا يجعل الخبر قديمًا أو غير ذي صلة بعد استعادته.

2.2.2 قضيّة محوريّة: مصطلح "شهيد" – هل يُسمح للفلسطينيّين بالحداد؟

ثمة مثال بارز آخر على الاستخدام غير المتناسب لسياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين يتمثّل في مصطلح "شهيد"، المشتق من الجذر العربيّ "شَهِدَ" الدال على الرؤية والشهادة، يرمز "الشهيد" إلى من يرى ويشهد، ممّا يعكس المعنى الأصيل للترجمة الإنجليزيّة "martyr". غير أنّه حين تطوّر استخدام "martyr" في الإنجليزيّة ليقتصر على وصف من يلقى حتفه بسبب معتقداته الدينيّة أو السياسيّة، بقي معنى كلمة "شهيد" باللغة العربيّة أقرب إلى المعنى الأصيل، ويستخدم

على نطاقٍ أوسع لوصف كل من مات في سبيل قضيّة نبيلة، أو في ميدان القتال، أو لم تكن وفاته عبثًا. إنّ إشراف ميتا على مصطلح "شهيد" هو إشكال معروف. ففي آذار 2023، قبل مجلس الإشراف طلبًا لمراجعة نهج ميتا في الإشراف على المصطلح.[44] وسلّط المجلس الضوء على المخاوف المتعلّقة بسياسة ميتا للإزالة الشاملة التي أعاقت حرّية التعبير وأثّرت بصورة غير متناسبة على المستخدمين الناطقين بالعربيّة. بناءً على توصيات المجلس، حسّنت ميتا نهجها وباتت تُعرّف المصطلح بأنّه "لقب شرفيّ متعدد الدلالات، يشمل الإشارة إلى من يموتون بكرامة أو في ظروف غير متوقعة".[45]

وجد تحليلنا 17 حالة تتعلّق بالإشراف على مصطلح "شهيد"، تضمّنت 14 منها سياسةً محدّدة. كما يتبيّن من الجدول 4 والشكل 16، تُشكّل سياسة DOI السياسةَ الرئيسيّة المطبَّقة في هذه الحالات (85.7%).

الجدول 4. توزيع تطبيق السياسات في القضايا التي تستخدم المصطلح "شهيد"

نوع السياسة	عدد المشاركات	النسبة من إجماليّ المشاركات (%)
المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرون (DOI)	12	85.7%
سلوك كراهية	2	14.3%
المجموع	**14**	**100%**

44. مجلس الإشراف يعلن مراجعة لنهج ميتا تجاه مصطلح ‹شهيد›"، نيوز. 9.3.2023.
https://www.oversightboard.com/news/1299903163922108-oversight-board-announces-a-review-of-meta-s-approach-to-the-term-shaheed

45. ميتا. "توسيع حرية التعبير." تتبع التأثير. تحديث 28.8.2025. https://transparency.meta.com/governance/tracking-impact/expand-ing-free-expression؛ انظر أيضًا ميتا. "مجلس الإشراف على السياسات حول معالجة مصطلح ‹شهيد›." قضايا مجلس الإشراف. تم التحديث في 2.7.2024. https://transparency.meta.com/oversight/oversight-board-cases/shaheed-pao

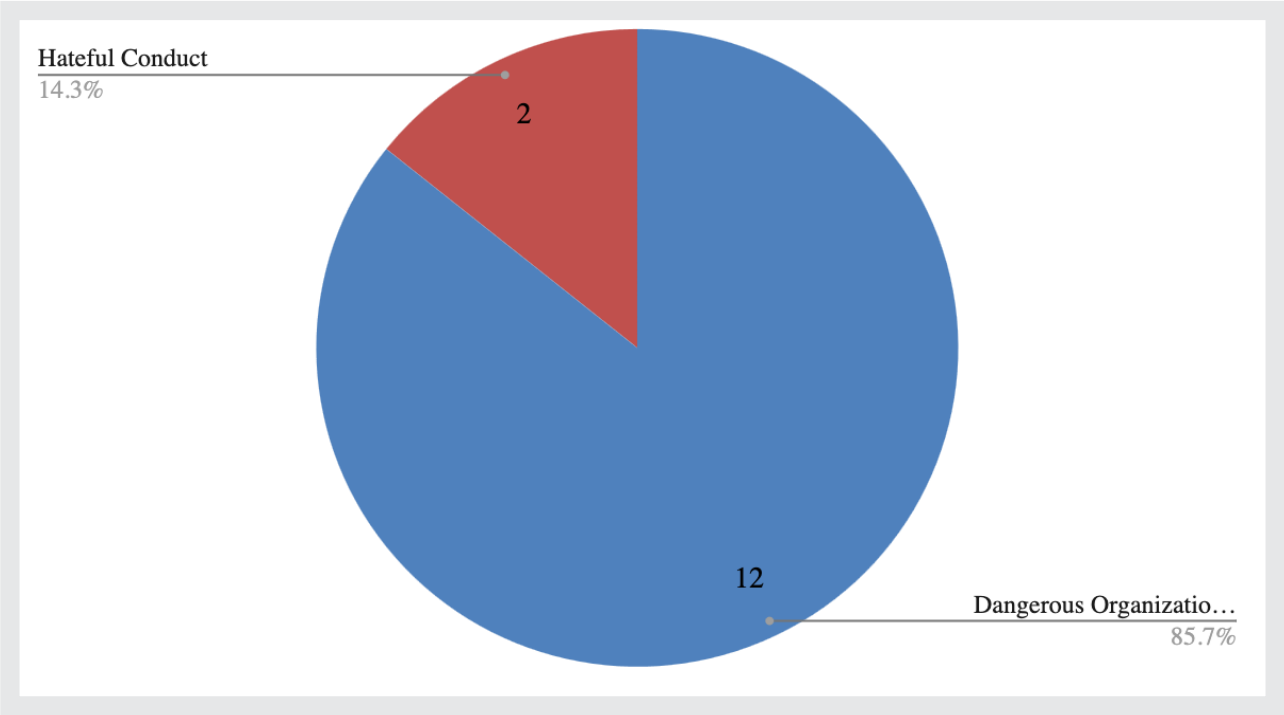

الشكل 16. توزيع السياسات التي طبّقتها ميتا على مصطلح "شهيد".

يكشف التقييم الكيفيّ أن 70.6% (12 حالة) خضعت للإشراف خطأً لخلوّها من أيّ عنصر إشادة أو تمجيد لكيانات مصنَّفة ضمن DOI. وتجدر الإشارة إلى أن الإفراط في تطبيق السياسة في هذه الحالات جرى أساسًا على فيسبوك، مع عدد أقل من الحالات على إنستغرام.

الجدول 5. تقييم إنصاف تطبيق السياسات على قضايا تتعلّق بالمصطلح "شهيد"

تقييم السياسة	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)
منصف	5	29.4%
غير منصف	12	70.6%
المجموع	**17**	**100%**

وبالانتقال إلى أنواع الإجراءات التنفيذيّة المطبَّقة في الحالات التي ورد فيها مصطلح "شهيد"، تبرز عمليّات إزالة المحتوى باعتبارها العقوبة الأكثر شيوعًا التي تفرضها ميتا (الجدول 6 والشكل 71). غير أنّه تطبّق إجراءات تنفيذيّة أشدّ كذلك، من بينها تقييد الحسابات وتعليقها. هذا أمر بالغ الأهمّيّة، لأنّ مثل هذه الإجراءات تُوسّع نطاق العقوبة لتتجاوز الاستخدام المحدّد للمصطلح في منشور واحد، وتستهدف الحساب على نطاقٍ أوسع.

الجدول 6. أنواع التطبيق على قضايا تتعلّق بالمصطلح "شهيد"

نوع التطبيق	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)
إزالة المحتوى	12	70.6
تعليق الحساب	2	11.8
تقييد الحساب	2	11.8
تقليل الانتشار	1	5.9
المجموع	**17**	**100**

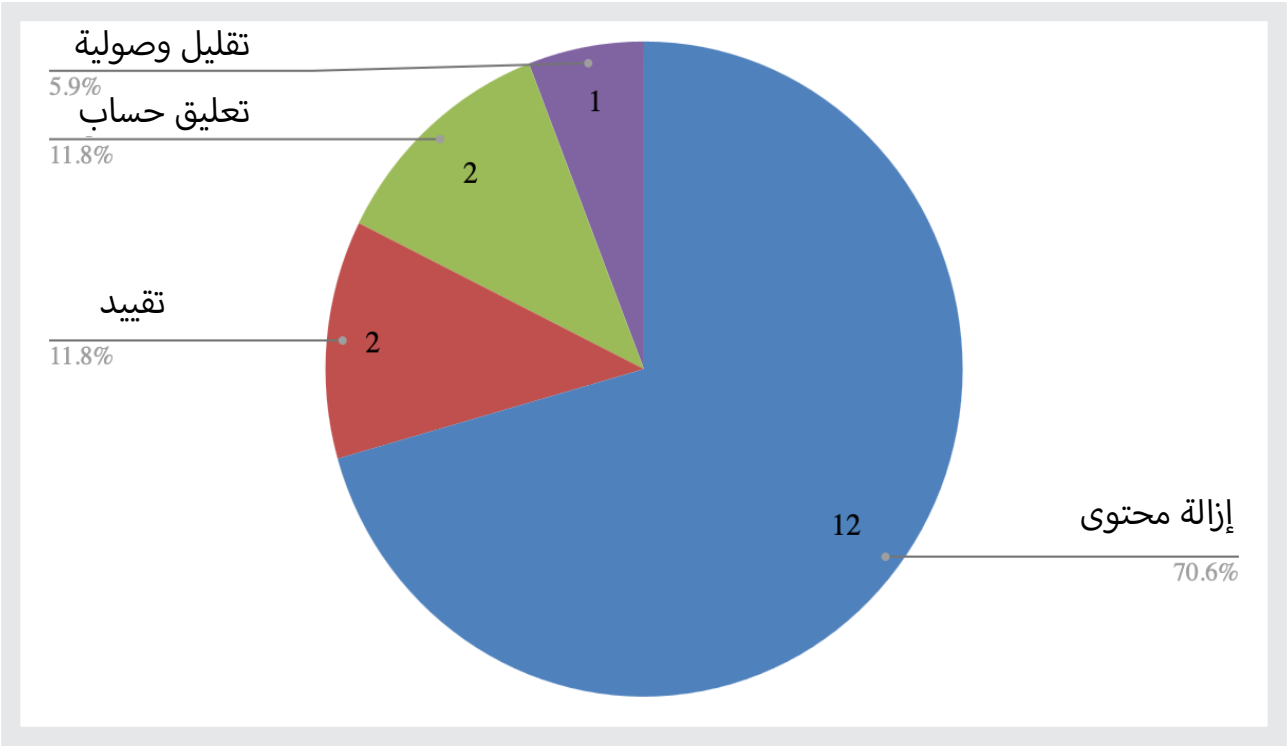

الشكل 17. توزيع أنواع التطبيق في القضايا المتعلّقة بالمصطلح "شهيد".

عند النظر في المحتوى الفعلي لهذه المنشورات، تُوضّح الحالتان التاليتان كيفيّة تعامل ميتا مع الإشراف هذا النوع من المنشورات. تتضمّن الحالة في الشكل 18 منشورًا يؤثي فيه أحد المستخدمين والدته المتوفاة. أزالت ميتا هذا المنشور بموجب سياسة DOI.

الشكل 18. مستخدم يرثي والدته المتوفاة.

وبشكل مشابه، تكشف الحالة في الشكل 19 عن افتقار ميتا إلى الدقة في تطبيق سياستها إزاء مصطلح "شهيد"؛ إذ تضمّنت الحالة منشورًا يُودّع فيه أحد المستخدمين سامح أقطش في 27 شباط 2023، واصفًا إياه بالشهيد.

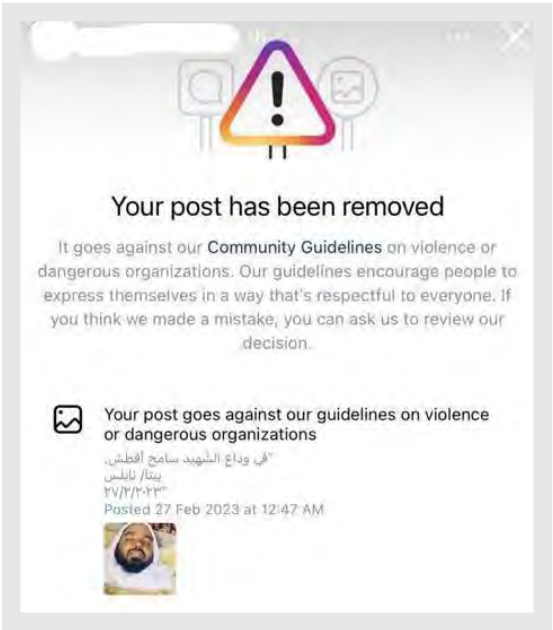

الشكل 19. مستخدم يودّع سامح أقطش.

أطلـق مسـتوطنون إسرائيليّـون غير شرعـيّين النـار على أقطـش أمـام منزلـه قـرب حـوّارة في شـباط 2023، فـور عودتـه مـن العمـل التطوعـيّ في جهـود الإغاثـة مـن الزلـزال في تركيـا. وقعـت الحادثـة بالقـرب مـن السـياج المحيـط بقريـة زعترة الفلسـطينيّة، حيـث تجمّـع حشـد مـن المسـتوطنين والجنـود الإسرائيلـيّين.[46] كان سـامح أقطـش مواطنًـا فلسـطينيًا عاديًـا لا صلـة لـه بـأيّ منظّمـات صنّفتهـا ميتـا خطـرة أو عنيفـة. كمـا سـبقت الإشـارة، وبفضـل جهـود حملـة ومنظّمـات غير حكوميّـة أخـرى على صعيـد المنـاصرة، اعترفـت ميتـا بإشكاليّـة نهجهـا في الإشراف على مصطلـح "شـهيد" وعدّلتـه في تمّـوز 2024،[47] ويكشـف تحليلنـا أنّـه لـم تُسـجَّل أي حالـة إشراف على هـذا المصطلـح في مجموعـة البيانـات منـذ تمّـوز 2024 وطـوال عـام 2025.

2.3. السلوك القائم على الكراهية

صحيـح أنّ حجـم تطبيـق سياسـة السـلوك القائـم على الكراهيـة في إشراف ميتـا ليـس غزيـرًا كحجـم اسـتخدام سياسـة DOI، إلّا إنّهـا تحتـل المرتبـة الثانيـة بوصفهـا السياسـة الأكثر اسـتخدامًا[48] بـ78 حالـة تمثّـل 6.8% مـن مجمـل الحـالات المُدرجـة ضمـن سياسـة محـدّدة. كمـا أُشرنـا في المقدّمـة، تهـدف هـذه السياسـة إلى حمايـة الأفـراد مـن خطـاب الكراهيـة، بمـا يشـمل الصـور النمطيّـة المضرّة، والخطـاب المجـرّد مـن الإنسـانيّة، وسـائر أشكال الهجـوم المبنيّـة على الخصائـص المحميّـة. كانـت السياسـة تُعـرف في البدايـة بـ"خطـاب الكراهيـة"، وخضعـت لتعـديلات عـدة على مرّ السـنين؛ وشـهدت كمـا أُشرنـا في القسـم 1.3 مـن المقدمـة تخفيفًـا ملحوظًـا منـذ كانـون الثـاني 2025 في إطـار مسـاعي ميتـا لـ"توسـيع حريـة التعـبير" والـ "العـودة إلى جذورنـا".[49] إلى جانـب التـخلّي عـن برنامـج الإشراف الخارجيّ في الولايـات المتحـدة، أجـرت ميتـا إعـادة صياغـة واسـعة لسياسـة خطـاب الكراهيـة، شـملت تغـيير المسـمّى إلى "السـلوك القائـم على الكراهيـة" وتخفيـف بعـض الحمايـات المدرجـة فيهـا.[50] تجـدر الإشـارة إلى أنـه رغـم تـركيز ميتـا على الخصائـص المحميّـة في البنيـة الأصليّـة للسياسـة، فإنّ التسـهيلات المتواصلـة تتعلّـق بوجـهٍ خـاصّ ببعـض المجموعـات والمواضيـع، التي "يُتـاح فيهـا هامـش" لـ"الدعـوة إلى الإقصـاء أو اسـتخدام لغـة مهينـة في سـياق مناقشـة المواضيـع السياسـيّة أو الدينيّـة، كنقـاش

46. https://www.timesofisrael.com/relatives-of-palestinian-killed-during-settler-riot-say-he-was-shot-by-idf-troops/

13 ميتا. "توسيع حرية التعبير." تتبّع التأثير. تم التحديث في28.8.2025.

https://transparency.meta.com/governance/tracking-impact/expanding-free-expression.

انظر أيضًا ميتا. "مجلس الإشراف على السياسات حول معالجة المصطلح 'شهيد'". حالات مجلس الإشراف، تمّ التحديث 2.7.2024.

47. https://transparency.meta.com/oversight/oversight-board-cases/shaheed-pao

48. باستثناء الحالات التي تمّ فيها تطبيق سياسات متعدّدة.

49. ميتا. "خطاب أكثر أخطاء أقل". غرفة أخبار ميتا. 7.1.2025. https://about.fb.com/news/2025/01/meta-more-speech-fewer-mistakes/

50. ميتا. السلوك القائم على الكراهية". ساري من 7.1.2025.

حقـوق المتحـوّلين جنسـيًا أو الهجـرة أو المثليـة الجنسـيّة".[51] بـشكلٍ عـامّ، تعكـس هـذه التغـييرات توجّهًـا أوسـع نحـو موافقـة سياسـات ميتـا على الخطـاب السـياسيّ الأمـريكيّ ومفهـوم "حريـة التعـبير" المحافـظيْن أكثر.

بالعـودة إلى تحليلنـا، وجدنـا أن الناشـطين يمثّلـون الفئـة الأكثر حضـورًا بين الحـالات الخاضعـة لسياسـة السـلوك القائـم على الكراهيـة (الـشكل 20).[52] وهـذا الاسـتنتاج بالـغ الأهمّيّـة لأنّـه يُـشير إلى أنّ تطبيـق هـذه السياسـة يكـون بالأسـاس على حسـابات الناشـطين، ونظـرًا لاسـتخدام الناشـطين لوسـائل التواصـل الاجتماعـيّ في أنشـطة المنـاصرة، فـإنّ تمثيلهـم المفـرط بموجـب هـذه السياسـة يُـثير مخاوف مـن أنّ إشراف ميتـا قـد يُقيّـد الحضـور الأوسـع لمنـاصرة حقـوق الفلسـطينيّين ومشـاركتهم.

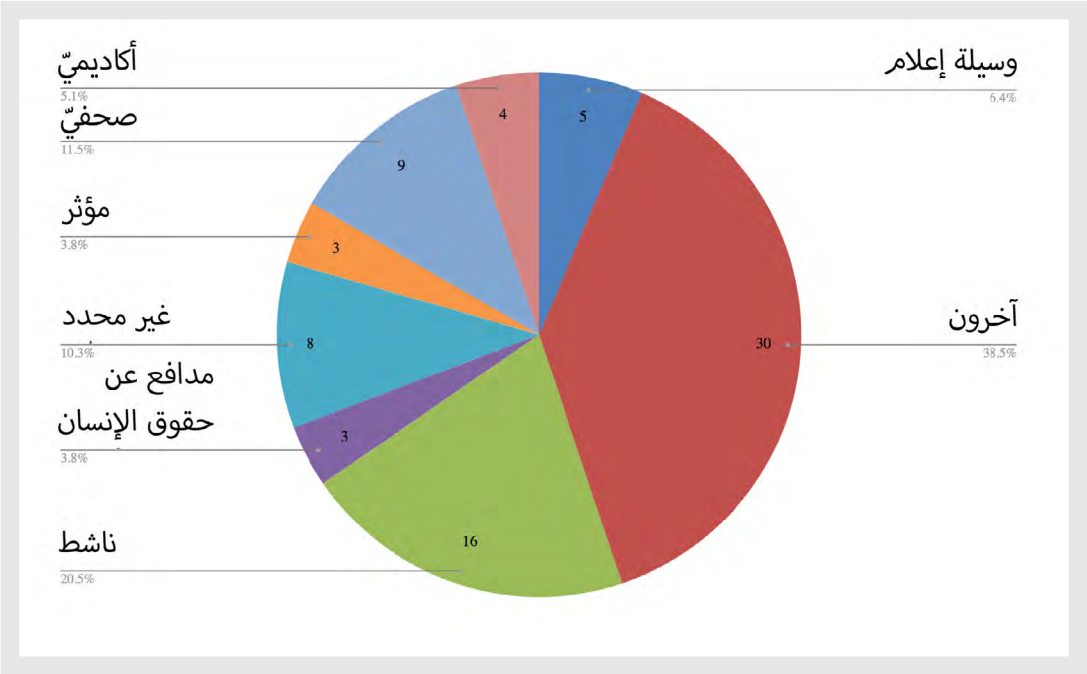

الشكل 20. توزيع الفئات الخاضعة للإشراف بموجب سياسة السلوك القائم على الكراهية

51. نفس المصدر.

52. يشمل مصطلح "آخر" المستخدمين الذين لم يحّددوا هويتهم ضمن إحدى التصنيفات المحدّدة المقدمة عند تقديم مطالبتهم إلى ميتا، انظر الملحق لمزيد من التفاصيل.

2.3.1 قضيّة محوريّة: الصهيونيّة – خلط إشكاليّ؟

في تمّوز 2024، وخلال الإبادة الجماعيّة، أعلنت ميتا عن سياسة جديدة بشأن استخدام مصطلح "الصهيونيّة" على منصّاتها وباشرت بتطبيقها.[53] وفق هذا البيان، وعقب مراجعة استقطبت "وجهات نظر مختلفة" في آذار 2024، ستُطبَّق سياسة السلوك القائم على الكراهية لـ"إزالة الخطاب الذي يستهدف "الصهاينة" في مجالات عدّة أظهرت إجراءاتنا أنّ هذا الخطاب يُستخدم فيها عادةً للإشارة إلى اليهود والإسرائيليّين بمقارنات مجرّدة من الإنسانيّة، أو دعوات إلى إلحاق الأذى، أو إنكار الوجود".[54] في هذا البيان، تُقرّ ميتا بالطبقات المتعدّدة التي ينطوي عليها المصطلح، موضحةً أنّ "كلمة "صهيونيّ" تنطوي على طبقات دلاليّة عديدة استنادًا إلى أصولها واستخدامها الراهن، وقد تتعلّق بالسياق إلى حدٍّ كبيرٍ".[55] وتُقرّ ميتا بأنّ هذا المصطلح "غالبًا ما يشير إلى مؤيّدي حركة سياسيّة، وهو ليس سمةً محميّة بموجب سياستنا". غير أنّ السياسة الجديدة تُوضّح في الوقت ذاته أنّ "في بعض الحالات قد يُستخدم بديلًا للإشارة إلى اليهود أو الإسرائيليّين، وهما سمتان محميّتان بموجب سياسة خطاب الكراهية لدينا".

يعزّز ذلك المبرّرات المعلنة لميتا فيما يتعلق بسياسة السلوك القائم على الكراهية، الرامية إلى منع الهجمات على الأشخاص بسبب خصائصهم المحميّة. من المهم الإشارة إلى أنه بينما خفّفت ميتا الحماية لبعض الفئات الضعيفة في كانون الثاني 202 – من بينها المهاجرون والنساء – وسّعت في الوقت نفسه الحماية حول مصطلح "صهيونيّ" من خلال معاملة بعض استخداماته كمؤشر محتمل على الخصائص المحميّة.

تتجلّى انعكاسات هذه الحماية المفرطة لمصطلح "الصهيونيّة" بوضوح في الحالة (#348)، التي تضمّنت إخضاع قصتيْن منفصلتيْن على إنستغرام لإشراف بموجب السلوك القائم على الكراهية في تشرين الثاني 2025، مما أدّى إلى تعليق الحساب. أعادت القصتان نشر مواد تناقش قضية الخلط بين الصهيونيّة واليهوديّة، ونشرهما ناشط إسرائيليّ مؤيّد للفلسطينيّين. المنشور الأوّل (الشكل 21أ) هو مقطع من فيديو للمؤرخ الإسرائيليّ إيلان بابيه يناقش الصهيونيّة، مستدلًّا بأنّ الفلسطينيّين يطالبون بالمواطنة المتساوية فحسب، في حين تطالب إسرائيل بالهيمنة. وفي الفيديو يقول المؤرّخ: "يطالب الفلسطينيّون بمواطنة متساوية، والأمر يعود لليهود ليفعلوا الشيء ذاته".

53. انظر: ميتا. "تحديث من ملتقى السياسات حول موقفنا من سياسات استخدام كلمة "الصهيونيّة" كبديل لخطاب الكراهيّة". تمّ التحديث في 9.7.2024.
54. نفس المصدر.
55. نفس المصدر.

أُرفق النص التالي على القصة: "هل نحن كذلك؟ الصهاينة يريدون الهيمنة، لا شيء أكثر". وفي هذه الحالة، لا يُستخدم مصطلح "الصهيونيّة" كإشارةً تجرّد من الإنسانيّة أو إقصائيّة لليهود أو الإسرائيليّين، بل هو نقدًا للصهيونيّة بوصفها مشروعًا سياسيًّا.

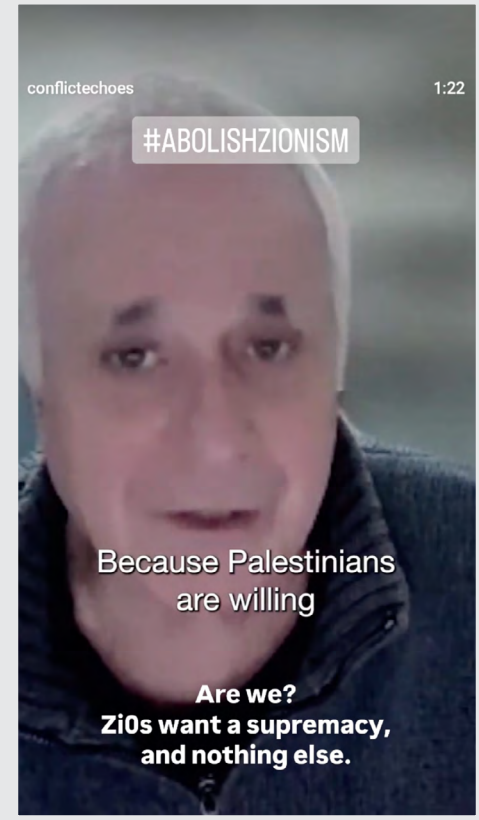

الشكل 21أ. إعادة نشر مقطع فيديو للمؤرخ الإسرائيليّ إيلان بابيه ينتقد الصهيونيّة.

النص الكامل:

"هل اليهود مستعدون للعيش كمواطنين متساوين؟

لأن الفلسطينيّين مستعدون للعيش كمواطنين متساوين. طوال حياتهم يقاتلون ليكونوا متساوين. هذا ما يطلبونه. هم يطلبون حياة طبيعية وعاديّة. هم ليسوا كذلك، هم لا يسألون...."

التعليق:

ABOLISHZIONISM #

هل نحن كذلك؟ الصهاينة يريدون الهيمنة، لا شيء أكثر

وأعـاد المسـتخدم ذاتـه نشر منشـور منفصـل (الـشكل 21ب)، كتبـه ونشره حسـاب منظّمـة يهوديّـة، ينتقـد تحديـدًا خطابًـا خـطيرًا يُسـقط أيديولوجيـات نظريّـة العـرق على اليهوديّـة، ويربـط الهويّـة اليهوديّة للأفـراد بحمضهـم النـوويّ. ويحـثّ المسـتخدم على قـراءة المنشـور المذكـور، مبرزًا خطـورة العقليّـة المعاديـة للسـاميّة المقلقـة المتجسّـدة في هـذه الادّعـاءات وتداعياتهـا. مـرّة أخـرى، لا يوجـد أيّ خطـاب كراهيـة يسـتهدف قوميّـة أو ديانـة في هـذا المنشـور.

التعليق:

"اقـرؤوا هـذا!! صحيـح ومهـم جـدًّا! هـذا أمـر مقلـق للغايـة! هـذه الادعـاءات ليسـت مقلقـة فقـط، بـل تجسّـد عقليّـة خـطيرة معاديـة للسـاميّة مدفوعـة بالصهيونيّـة. يجـب أن نفهـم التهديـدات الخـطيرة التي يشكّلونهـا على الفلسـطينيّين أوّلًا، ولكـن علينـا جميعًـا أيضًـا".

الشكل 21ب. إعادة نشر منشور يبرز العقليّة والادّعاء الخطيرين اللذين تروّج لهما الصهيونية.

2.3.2. قضية محوريّة: المحتوى الموصى به بعد السابع من تشرين أوّل 2023

يُشير تحليلنا لتطبيق سياسة ميتا إلى أنّ الخوارزميّات تعمل على مستويَين مختلفيْن. على المستوى الأوّل، تُستخدم الخوارزميّات في الإشراف على المحتوى وتطبيق معايير المجتمع. على المستوى الثاني، تُستخدم الخوارزميّات لتوصية المحتوى للمستخدمين. نركّز في هذا القسم على تغييرات سياسة ميتا بشأن المحتوى الموصى به عقب السابع من تشرين أوّل 2023. فيما يخص فيسبوك، تُعرّف ميتا المحتوى الموصى به على النحو التالي:

> "تهدف فيسبوك إلى ضمان اطّلاعك على منشورات الأشخاص والاهتمامات والأفكار التي تجدها ذات قيمة، سواء أتى ذلك المحتوى من أشخاص أنت على اتّصال بهم فعلًا أم من أشخاص قد لا تعرفهم. حين تفتح فيسبوك وترى الفيد في علامة تبويب الصفحة الرئيسيّة، تجد مزيجًا من "المحتوى المرتبط" (مثلًا، محتوى من الأشخاص الذين تتابعهم أو يتابعونك، ومجموعات انضممت إليها، وصفحات أعجبتك)، إضافة إلى "المحتوى الموصى به" (مثلًا، محتوى نعتقد أنّه سيحوز على اهتمامك من أشخاص قد ترغب في التعرّف إليهم). نعرض لك أيضًا إعلانات مُصمَّمة خصيصًا لك".

من خلال منطق المحتوى الموصى به، تنظّم خوارزميّات ميتا انتشار محتوى عينيّ وتؤثر على ما يراه المستخدمون في صفحتهم. عقب اندلاع الإبادة الجماعيّة في تشرين أوّل 2023، بذلت ميتا جهدًا غير مسبوق للإشراف على المحتوى على منصّاتها عبر المسح الخوارزميّ:[56]

> "نستخدم تقنيّات لتفادي التوصية بمحتوى انتهاكيّ أو من المحتمل أن يكون انتهاكي عبر فيسبوك وإنستغرام وثريدز. نعمل على تقليص احتماليّة حدوث ذلك بصورة أكبر من خلال تخفيض الحدّ الأدنى الذي ستتدخّل عندها تقنيتنا لتفادي التوصية بهذا النوع من المحتوى".

يتيح خفض حساسيّة الخوارزميّة المجال لظهور مزيد من البلاغات الكاذبة التي تخضع للإشراف، وهذا أمر بالغ الأهمّيّة، لا سيّما في ضوء اللغة المبهمة التي اعتُمدت في هذا التغيير السياساتيّ، والمُعرّفة بـ"محتوى انتهاكيّ أو من المحتمل أن يكون انتهاكيّ". من هذا البند الفضفاض وغير المُحدَّد بدقة، نستنتج بأنّ إشراف ميتا لا يعالج بالضرورة المحتوى المخالف لمعايير مجتمعها وحسب.

56. ميتا. "جهود ميتا المستمرة بشأن حرب إسرائيل وحماس". غرفة أخبار ميتا. 13.10.2023. https://about.fb.com/news/2023/10/metas-efforts-regarding-israel-hamas-war/

لقد ثبت مرارًا أنّ إشراف الخوارزميّة لدى ميتا تطال المحتوى الفلسطينيّ بصورة غير متناسبة. ينبغي فهم ذلك في ضوء إخفاق ميتا الموثّق في التعامل مع خطاب الكراهية الإسرائيليّ. وكما كشفت أبحاث مركز حملة السابقة، "أخفقت الشركة في تخصيص موارد كافية لمعالجة التحريض باللغة العبريّة".[57] حين يُنظر إليهما معًا، يشير ضعف الإشراف على التحريض باللغة العبريّة والرقابة الخاطئة على المحتوى الفلسطينيّ إلى وجود بيئة تطبيقيّة غير متكافئة للطرفين. في هذا السياق، خفض ميتا للحدّ الأدنى للكشف عن المحتوى الضارّ المحتمل، إلى جانب غموض لغة السياسة ذات الصلة، على الأرجح أنّه أسهم في تصاعد مخاطر الإشراف الخاطئ على المحتوى والمستخدمين الفلسطينيّين، بما في ذلك في الحالات التي لا ينتهك فيها المحتوى معايير مجتمع ميتا.

لتقييم ما إذا كان هذا التغيير في الحدّ الأدنى مرتبطًا بتصاعد الإشراف الخاطئ على المحتوى الفلسطينيّ، أجرينا تحليلًا كمّيًّا لمعدّل استعادة الحسابات على منصّات ميتا قبل وبعد هذا التغيير السياساتيّ، الذي بدأ في 13 تشرين أوّل 2023. كما يتّضح من الشكل 22، ارتفع معدل الاستعادة عقب الاستئناف من 24% إلى 30%. فضلًا عن ذلك، يُظهر الجدول 10 (القسم 4.2) ارتفاعًا ملحوظًا في اعتراف ميتا نفسها بالإشراف الخاطئ، إذ قفزت نسبة الحالات التي أقرّت فيها ميتا بأن المحتوى أُزيل خطأً من 0.8% إلى 23%، فيما ارتفعت نسبة الحالات المتعلّقة بحسابات مقيَّدة خطأً من 0.8% إلى 4.5%. تُشير هذه النتائج معًا إلى أنّ خفض الحدّ الادنى لحساسيّة خوارزميّات ميتا أسهم في ارتفاع مستويات الإشراف الخاطئ الذي يطال المحتوى والمستخدمين الفلسطينيّين.

57. أبو خطّار، ج. (أيلول، 2025). دور ميتا في تضخيم المحتوى الضار خلال الإبادة الجماعيّة في غزّة. حملة – المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ.

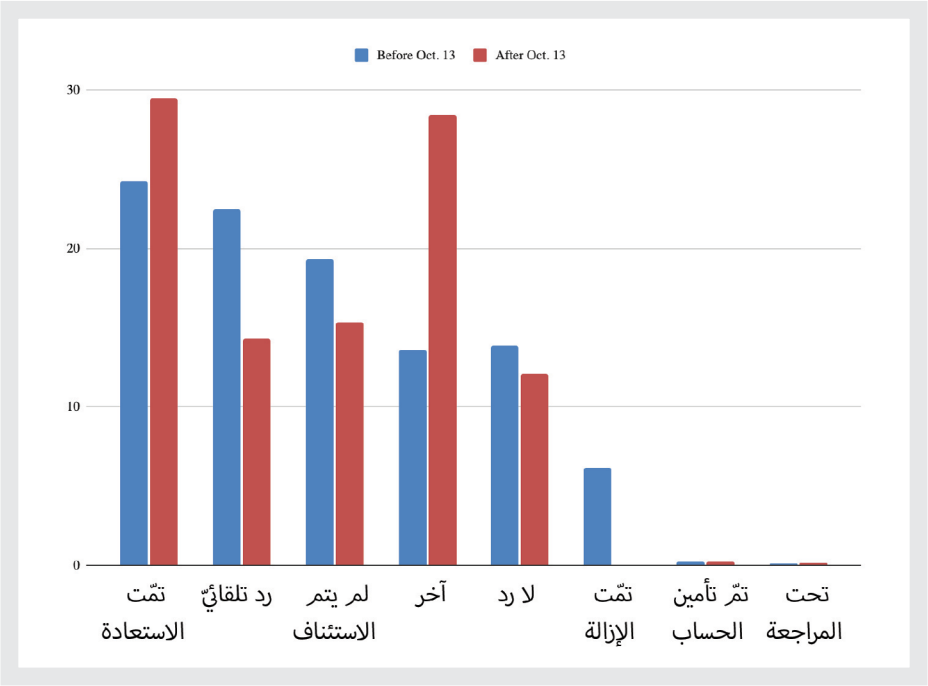

الشكل 22. توزيع ردود ميتا قبل وبعد 7 تشرين أوّل 2023.

طرأ تغيّير سياساتيّ ثانٍ ذو صلة بالإشراف الخوارزميّ في كانون الثاني 2025، في إطار تحديث "خطاب أكثر، أخطاء أقلّ". عبر هذا الإعداد الجديد لخوارزميّاتها، خفّضت ميتا تلقائيًا توصيات المحتوى السياسيّ، ما لم يُغيّر المستخدمون ذلك يدويًّا في إعداداتهم الشخصيّة. بمعنى آخر، بات المحتوى السياسيّ يحظى بانتشار أضيق حتّى حين لا ينتهك معايير مجتمع ميتا. من خلال إدراج التقليص الافتراضيّ في توصيات المحتوى السياسيّ، تُقيم ميتا حاجزًا إضافيًا أمام الأصوات الفلسطينيّة والتعبير عن التضامن السياسيّ. هذا الأمر بال الأهمّيّة لأنّ إمكانيّة التصفية مُفعَّلة بشكل افتراضيّ عوضًا عن تفعيلها من قِبَل المستخدمين أنفسهم، مما يُفرز آثارًا مشابهة لحذف محتوى الحسابات التي تتناول قضايا سياسيّة. تُقدّم الحالة (#659) مثالًا على كيفيّة تطبيق ميتا للانتشار المحدود على المحتوى المتعلّق بمواضيع مثيرة للجدل على الصعيدَين السياسيّ والاجتماعيّ. كما يتّضح من الشكل 23، فُرضت على المستخدم قيود مشدّدة عقب نشره مواضيع صُنّفت ضمن القضايا الاجتماعيّة المثيرة للجدل.

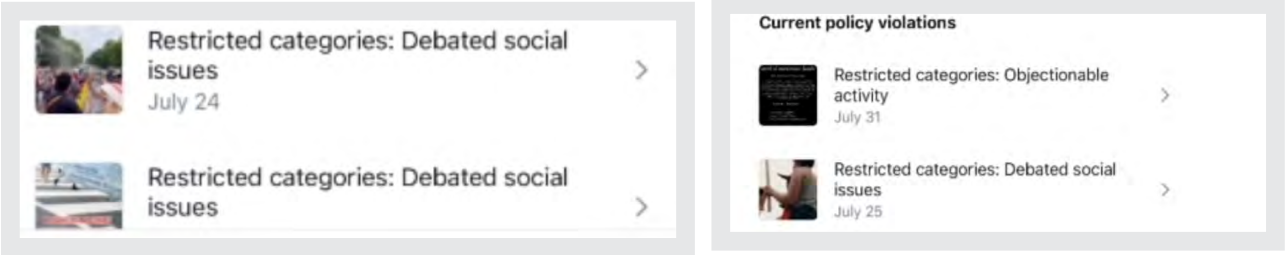

الشكل 23. تقييد المستخدم بسبب النشر حول قضايا اجتماعيّة مثيرة للجدل.

3. تطبيق إشراف ميتا

يُقدّم الفصل الثالث من هذا التقرير دراسة معمّقة لممارسات تطبيق إشراف ميتا فيما يتعلّق بالمحتوى الفلسطينيّ والمستخدمين الفلسطينيّين. يهدف الفصل، بالأساس، إلى رصد أنماط الإجراءات التطبيقيّة المنفّذة، وتحديد أنواع الحسابات والمحتوى الأكثر استهدافًا، وتقدير التبِعات الأوسع لهذه الممارسات على الحضور الفلسطينيّ وظهوره عبر المنصّات. يولي هذا الفصل اهتمامًا خاصًّا لكيفيّة تطوّر ممارسات الإشراف لدى ميتا عبر الزمن، وذلك عبر فحص زمنيّ مرتَّب يُسلّط الضوء على التحوّلات الجوهريّة في مقاربة الإشراف. يشكّل إبراز التباينات في تعامل ميتا مع المحتوى الفلسطينيّ قبل السابع من أكتوبر وبعده محورًا رئيسيًّا لهذا التحليل، من خلال فحص مدى تأثير الأحداث خلال هذه الحقبة الزمنيّة على تطبيق الإشراف واتخاذ القرارات.

3.1. آليّات التطبيق المهيمنة

بالنسبة لمجموعة البيانات الكاملة (التي تشمل فيسبوك وإنستغرام)، تبدو آليّات تطبيق إشراف ميتا موزّعة بصورة متقاربة عبر فئاتها الرئيسيّة الثلاث: التعليق (33.7%)، والتقييد (29.5%)، وحذف المحتوى (25%)، كما يظهر في الجدول 7 والشكل 24. وفق ما تُفيد به ميتا، يُشير مصطلح التعليق إلى التعطيل المؤقّت أو الدائم لحسابات المستخدمين جرّاء مخالفة السياسات،[58] بحيث يحول هذا الإجراء دون وصول المستخدمين إلى حساباتهم. أمّا التقييد فيُشير إلى الحدّ من بعض وظائف الحساب – كالنشر والتعليق والتفاعل مع الآخرين – لفترة محدّدة، وهو إجراء يُطبَّق عادةً بوصفه عقوبة أخفّ وطأةً من التعليق. أمّا حذف المحتوى فيُشير إلى إزالة منشورات أو صور أو مقاطع فيديو أو محتوى آخر يُعتبر منتهِكًا لمعايير مجتمع ميتا، كالمحتوى المتعلّق بخطاب الكراهية والمعلومات المضلِّلة والتحريض على العنف (بما فيها المحتوى الخاضع لسياسة DOI).

58. ميتا. "تعطيل الحسابات." التطبيق. تمّ التحديث في 17.7.2025.
https://transparency.meta.com/enforcement/taking-action/disabling-accounts/

الجدول 7. توزيع آليّات التطبيق في إشراف ميتا *2021 - 2025*

نوع تطبيق الإشراف	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)
تعليق الحساب	1187	33.7
تقييد الحساب	1039	29.5
حذف المحتوى	879	25.0
تحذير[59]	163	4.6
تقليل الانتشار	95	2.7
حجب المحتوى	58	1.6
عدم نشر صفحة	43	1.2
آخر	56	1.6
المجموع	**3520**	**100**

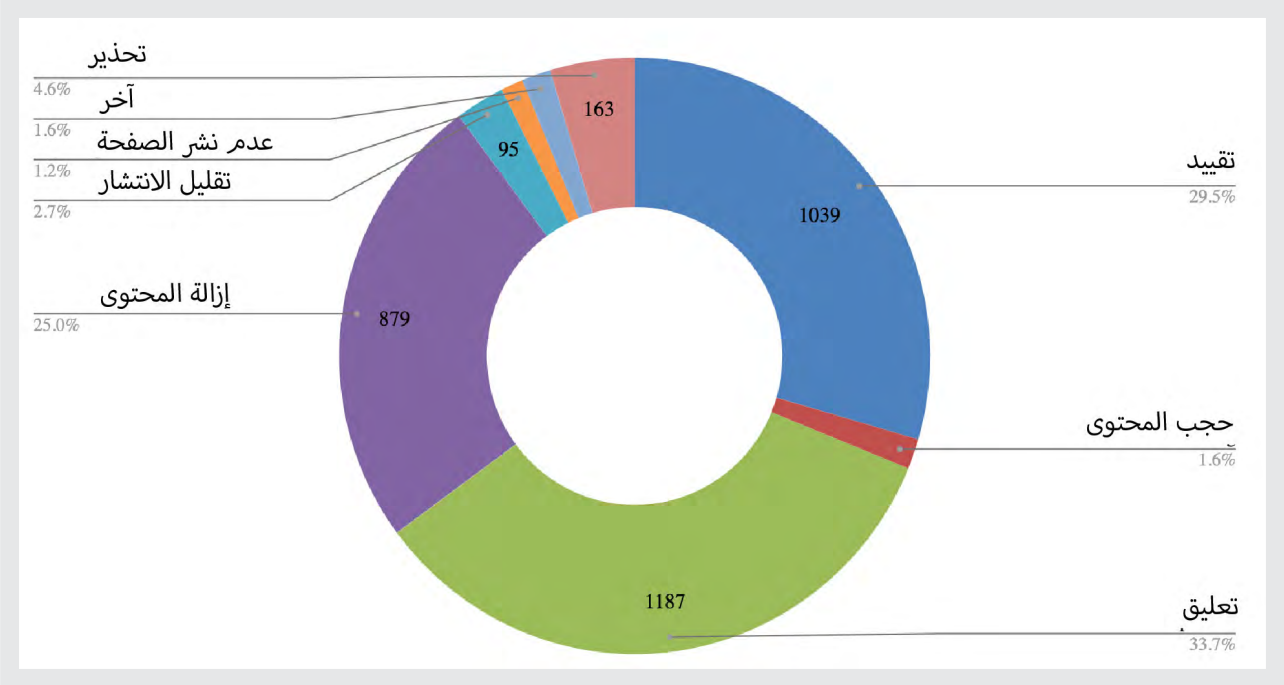

الشكل 24. توزيع التطبيق في إشراف ميتا 2021- 2025

بالنظر في التغييرات السياساتيّة المتعاقبة التي أجرتها ميتا عبر الزمن، يكشف تحليلنا عن اختلافات ملحوظة في أدوات التطبيق المستخدمة قبل وبعد السابع من أكتوبر 2023 ، كما يُفصّل الجدول 8. ومن أبرز هذه التغييرات ارتفاع حجب المحتوى من 0.1% إلى 3.5%. لا يزال حجب المحتوى من أقلّ أشكال الإشراف استكشافًا وأدناها وضوحًا؛ ولذلك يُخصَّص له قسم مستقل لاحقًا في هذا الفصل يتناول تداعياته بالتفصيل.

59 يشير إلى إجراء مشابه لحذف المحتوى لكنه ينطبق تحديدًا على صفحات المنظّمات على فيسبوك.

الجدول 8. توزيع التطبيق في إشراف ميتا قبل وبعد 7 تشرين أوّل 2023

نوع التطبيق	قبل 7 تشرين أوّل 2023		بعد 7 تشرين أوّل 2023	
	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)
تعليق الحساب	689	35.6	498	31.5
تقييد الحساب	582	30.0	457	28.9
حذف المحتوى	447	23.1	432	27.3
تحذير	106	5.5	57	3.6
تقليل الانتشار	57	2.9	38	2.4
آخر	30	1.5	26	1.6
عدم نشر صفحة	25	1.3	18	1.1
حجب المحتوى	2	0.1	56	3.5
المجموع	**1938**	**100**	**1582**	**100**

3.2. التعليق

كما يتبيّن من الجدول 8، يُشكّل التعليق أكثر أدوات التطبيق استخدامًا في الإشراف على المحتوى الفلسطينيّ. يأتي هذا الإجراء التطبيقيّ في صورتَين: تعليق الحساب وتعليق الجهاز، ويمكن تطبيق كلٍّ منهما من أربع وعشرين ساعة كحدّ أدنى وحتّى التعليق بشكلٍ دائم. تُدرك ميتا أن التعليق أداةٌ بالغة القوّة؛ لذا يُوصى المشرفون باستخدامه بحذر، وفقط بعد إنذار المستخدم عدّة مرّات، وتطبيق أدوات إشراف أقل حدّةً.[60] يؤدّي التعليق إلى منع المستخدم من تسجيل الدخول إلى ملفّه الشخصيّ، فيما لا يستطيع المستخدمون الآخرون رؤيته. في السنوات الأخيرة، أبدى الكثير من المستخدمين شكاواهم من تصاعد موجات التعليق في إشراف ميتا، إذ يجد كثيرون ملفّاتهم معلّقة بين ليلة وضحاها دون أن يتمكّنوا من الحصول على أي معلومات بشأن التعليق.[61] يمكن القول إنّ هذه الموجات المتصاعدة مرتبطة بالاعتماد المتنامي على النماذج الخوارزميّة في الإشراف على المحتوى. كما يُشير بعض الخبراء، يُثير نطاق تطبيق الإشراف الخوارزميّ في مجال التعليق قلقًا بالغًا، لكونه قادرًا على اجتثاث منظومات رقميّة بأكملها دون تدقيق كافٍ.[62] يحدث ذلك لأن

60. على سبيل المثال، كتوصية مقدمة لمطوّري الواقع الافتراضيّ الذين لديهم تطبيقات على المنصّة، انظر: آفاق ميتا. "خدمة التعليق." موارد. تم التحديث في 20.2.2026. https://developers.meta.com/horizon/resources/suspension-service/.

61. هاري ريشت، "تعليق الحسابات ميتا: فهم أزمة إشراف الذكاء الصناعيّ في 2025 | مكتب ريشت للمحاماة، "مكتب ريشت للمحاماة"، 15.11.2025، https://richtfirm.com/meta-account-suspensions-understanding-the-2025-ai-moderation-crisis/.

62. نفس المصدر

التعليـق يُنفَّـذ في الغالـب على نطـاقٍ واسـعٍ، مسـتهدفًا المسـتخدم الـذي يخضـع للإشراف بسـبب ادعـاء مخالفـة معـايير المجتمـع، والحسـابات المرتبطـة والمتّصلـة بهـذا المسـتخدم في نفـس الوقـت.

3.2.1. قضية محوريّة: تعليق منظّمات المجتمع المدنيّ والصحفيّين ووسائل الإعلام

كمـا يتضـح مـن الرسـم البيـانيّ في الـشكل 25، يُـشكّل الناشـطون والصحفيّـون ووسـائل الإعلام 46.2% مـن مجمـل الحـالات المعلَّقـة على فيسـبوك أو إنسـتغرام.

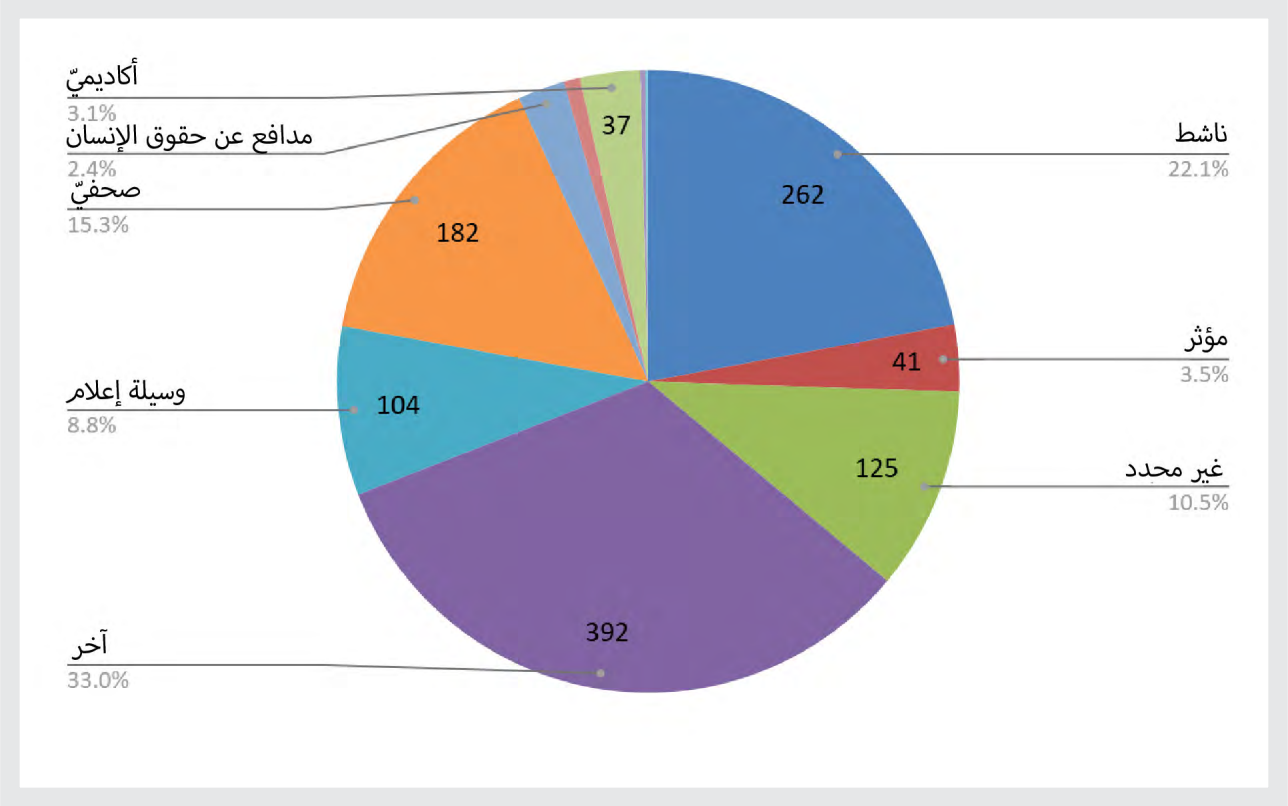

الشكل 25. توزيع التصنيفات المتأثرة في حالات التعليق.

تُعـدّ الحالـة (#235) الـواردة في الـشكل 26أ مـن أكثر المُـدخلات نموذجيّـةً في مجموعـة بياناتنـا التي تبرز الإشراف الخاطـئ لميتـا عبر أداة التعليـق. نشر المسـتخدم منشـورًا يُظهـر وفـاة أطفـال حـديثي الـولادة على يـد القـوّات الإسرائيليّـة خلال الإبـادة الجماعيّـة. في حين يمكـن الادّعـاء بـإن الإشراف المنصـف للمنشـور قـد يخرجـه عـن نطـاق سياسـة ميتـا بشـأن المحتـو التصويـريّ الصريـح، فـإن الإشراف على المسـتخدم جـرى بموجـب انتهـاك سياسـة عـري الأطفـال.

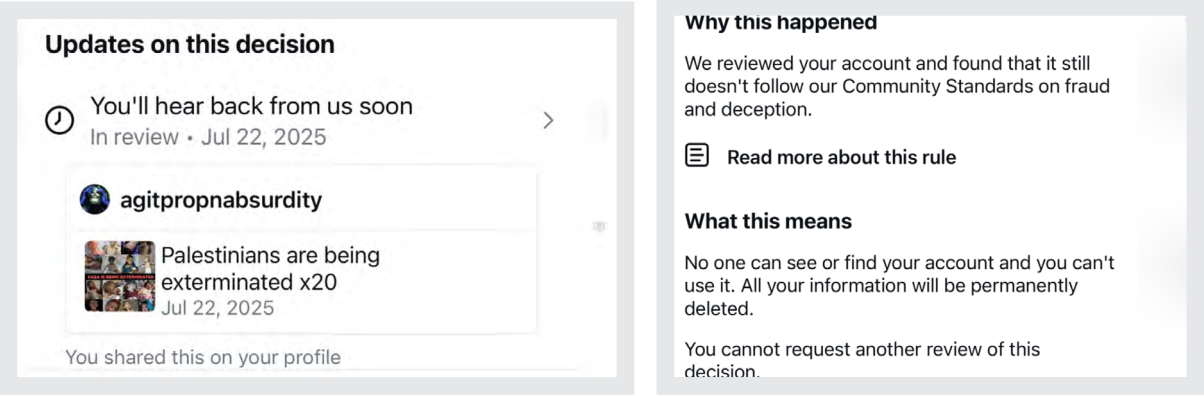

الشكل 26أ. منشور يرفع الوعي بجريمة قتل الأطفال الفلسطينيّين حديثي الولادة خلال الإبادة وقد تم تعليقه بسبب انتهاك سياسة عري الأطفال.

تلقّى المستخدم، وهو ناشط، تعليقًا دائمًا دون إمكانيّة الاستئناف وفقد حسابه. يُبرز استخدام التعليق الدائم الثقل الهائل لهذه الأداة التطبيقيّة، وكيف يمكن لتطبيقها الخاطئ أن يُعيق جهود المستخدمين في رفع الوعي على منصّات ميتا. في هذه الحالة، جرى توظيف أدوات إشراف بالغة الشدّة لانتهاكات يُعالَج ما يماثلها عادة بإجراءات أقل حدّة. كذلك، يكشف انعدام إمكانيّة الاستئناف عن الطابع الأحاديّ الجانب لإشراف ميتا وافتقاره إلى التواصل. في غياب القدرة على التواصل مع المنصّة وضمان تطبيق واضح وشفّاف لسياساتها، يُرسّخ اعتماد ميتا المفرط على أداة التعليق ظاهرةَ الإفراط في التطبيق ويُطبّعها.

وعلى نحو مشابه، تتعلّق الحالة #353 ببيان علنيّ صدر عن مركز "جلوبال شيبرز" في رام الله بشأن مقاطعة الاجتماع السنويّ للمنتدى الاقتصاديّ العالميّ لعام 2025 (الشكل 26ب).

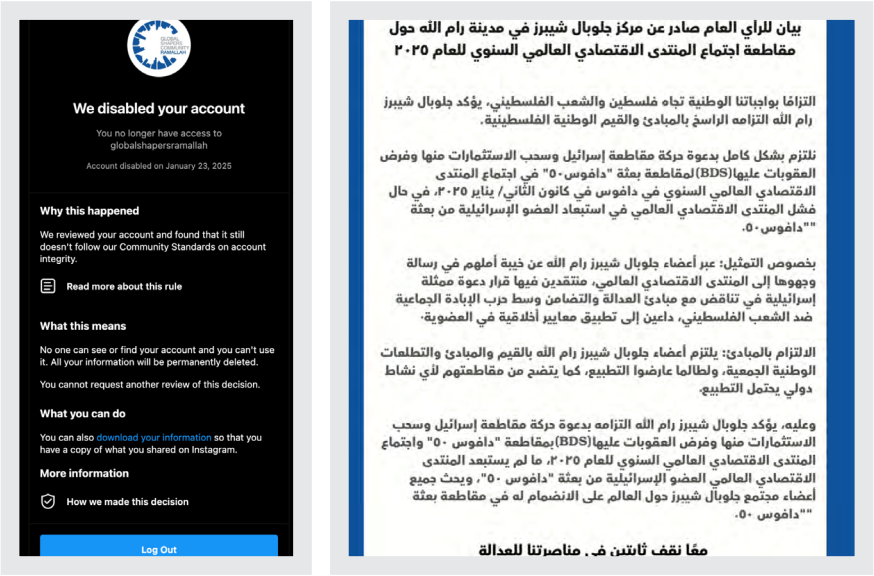

الشكل 26ب: منشور جلوبال شيبرز في رام الله وإبلاغ الإشراف.

كما يتضح من نصّ المنشور، لا تبدو ثمة انتهاكات واضحة لمعايير مجتمع ميتا من جانب المنظّمة؛ إذ تُعلن موقفها من المنتدى الاقتصاديّ العالميّ وتُعرب عن تأييدها لحملة المقاطعة. (BDS) اقتصر تبرير ميتا للتعليق على ادّعاء عدم امتثال نشاط المستخدم لمعايير مجتمعها، دون تقديم أيّ تفاصيل إضافيّة. على الرغم من استعادة الحساب في نهاية المطاف عقب الاستئناف، فإن هذه الحالة تُجسّد النطاق الواسع للإشراف الخاطئ لميتا عبر تعليق الحسابات وأثره البالغ.

إلى جانب الناشطين، وكما يُبيّن الشكل 25، يتعرّض الصحفيّون ووسائل الإعلام بدورهم للتعليق بصورة خاصّة. يُعتبر تعليق حساب صحفيّ أو وسيلة إعلاميّة إسكاتًا للتغطية الإخباريّة، ولا ينبغي اعتماده إلّا في حالات استثنائيّة. في سياق تقييمنا الكيفيّ لحالات التعليق، صادفنا حالة لافتة تتعلق بمعتز عزايزة، الصحفيّ الغزّي، وهو صحفيّ فلسطينيّ بالغ التأثير واظب على التغطية الميدانيّة من غزّة خلال الإبادة الجماعيّة، ويضمّ حسابه حاليًّا ما يزيد على 14 مليون متابع، ممّا يجعله من أوسع الصحفيّين الغزيّين انتشارًا. وقد أبلغ معتز عن حالات عديدة عبر منصّة حُر. يعرض الشكل 26ج الحالتَين (#1162) و(#1149) اللتَين تُظهران التقييدات التي فُرضت على حسابه في بداية الإبادة الجماعيّة، إذ أسفر تضافر أدوات التطبيق المختلفة التي وظّفتها ميتا في هاتَين الحالتَين عن إعاقة فعليّة لقدرة معتز على التغطية. فقد أزالت ميتا بعض محتوى المستخدم، وعلّقت حسابه من البثّ المباشر، وحجبت وصول غير المتابعين إلى محتواه وحسابه. وكما يتضح، طبّقت ميتا سلسلة أدوات التطبيق شملت حظر التوصية الخوارزميّة بالمحتوى، مما أثّر على الوصول الاحتماليّ للحساب.

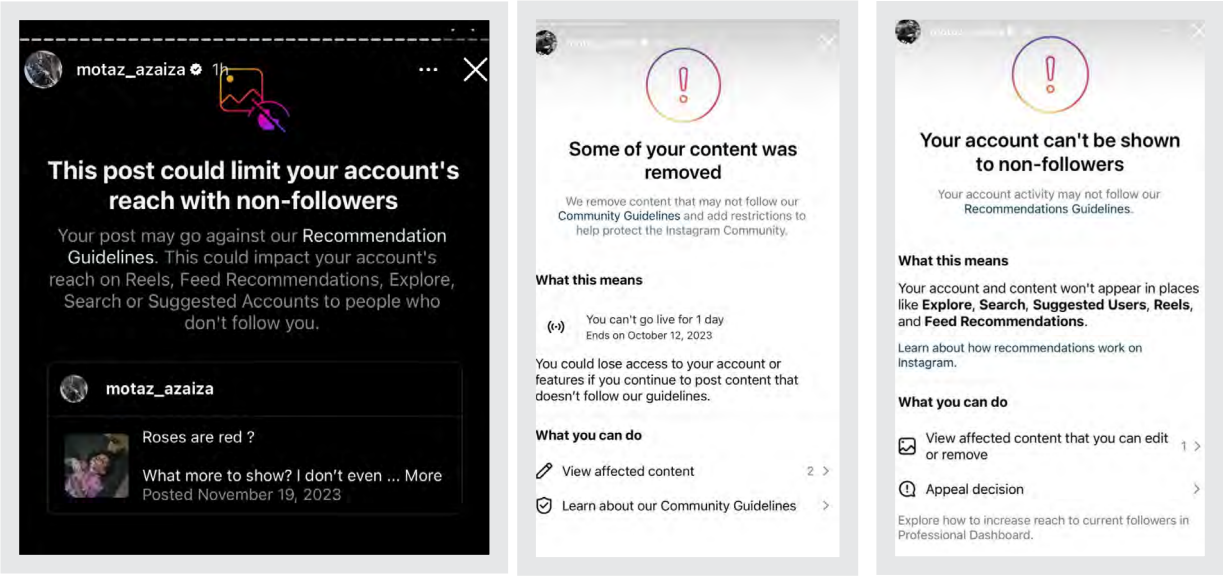

الشكل 26ج: تعليق حساب الصحفي معتز عزايزة على إنستغرام

يكشف تحليلنا كذلك عن بُعد آخر لقضيّة معتز عزايزة. ففي الشكل 26د، الحالة (#675)، يدّعي عزايزة أنه تمّ فصل مهندسًا في ميتا بسبب مناقشته ومعالجته لإشراف المنصّة على أحد مقاطع الفيديو الخاصّة به.[63] رفع المهندس دعوى قضائيّة ضد ميتا بعد فصله، منتقدًا الحالة المحدّدة التي أدّت إلى الفصل، إضافة إلى التمييز العامّ الذي تمارسه الشركة تجاه المحتوى المرتبط بفلسطين. لهذه الحالة أهمّيةً استثنائيّة لكونها تكشف عن المدى الذي تبلغه ميتا في سبيل إسكات الفلسطينيّين، والصحفيّين الفلسطينيّين تحديدًا.

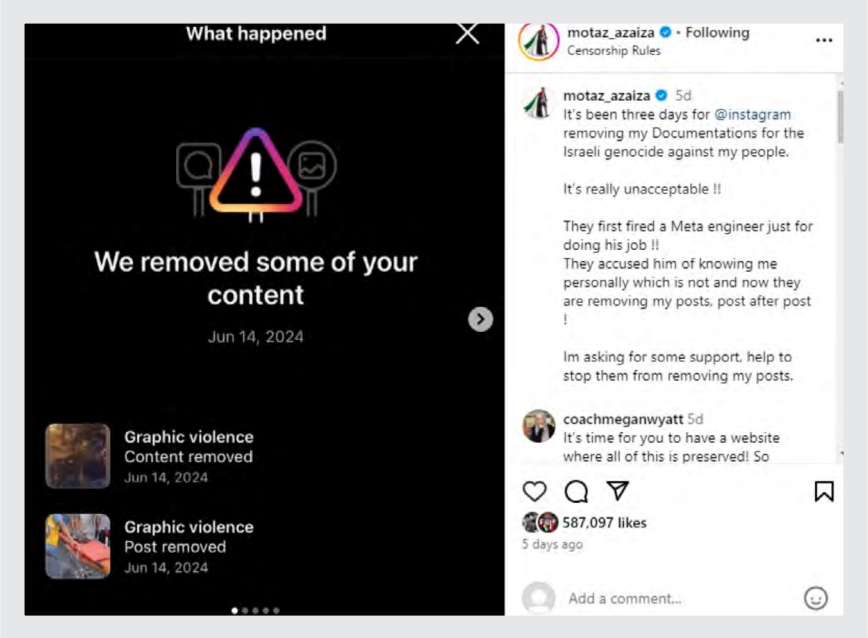

الشكل 26د: نزاع داخليّ حول الإشراف على حساب معتز عزايزة.

يُفضي تعليق حسابات الصحفيّين الفلسطينيّين كذلك إلى تداعيات مجتمعيّة أوسع. ففي الشكل 26ه، يُؤطّر المستخدمون تعليق حساب الصحفيّة فاتن علوان بوصفه جزءًا من نمط متكرّر من الإشراف ذي الدوافع السياسيّة الموجَّه ضد الأصوات الفلسطينيّة. تُشير هذه الردود إلى أن تأثير الإشراف الخاطئ لا يقتصر على الحساب الفرديّ، بل يُعطّل كذلك شبكات تداول المعلومات والتوثيق الأوسع.

63. انظر https://www.hcamag.com/ca/specialization/employment-law/meta-faces-legal-action-over-engineers-wrongful-firing/492285

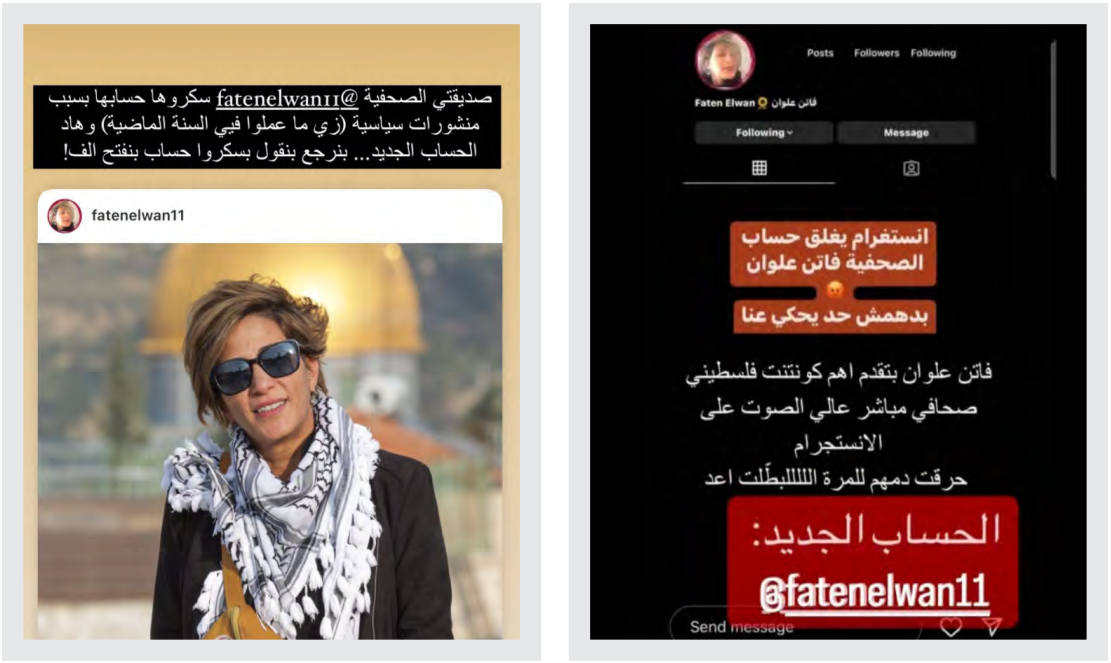

الشكل 26ه: شكوى مستخدمين على تعليق فاتن علوان

3.2.2. قضية محوريّة: تعليق ناشط إسرائيليّ

في سياق تحليلنا لحالات التعليق في مجموعة البيانات، رصدنا نمطًا لافتًا يتمثّل في تعليق حساب ناشط إسرائيليّ في أربع مرّات منفصلة. لا يوفّر تسجيليّ الدخول الأوّلين (الحالة #788 والحالة #1520) سياقًا كافيًا لتحديد السبب المحدّد للإشراف. غير أنّه في الحالة (#357)، جرى تعليق الحساب عقب نشر الناشط محتوى يُظهر إسرائيليّين يحتجّون ضدّ الصهيونيّة. وكما يتبيّن من الشكل 27أ، لا يحتوي محتوى الاحتجاج على لغة عدوانيّة أو نبرة تحريضيّة؛ إذ يرفع المحتجّون لافتات تطالب بوقف التجويع القسريّ للفلسطينيّين في غزّة، ويربطون الجوع بحصار الجيش الإسرائيليّ للمساعدات الإنسانيّة واستمرار الحصار المفروض على المنطقة.

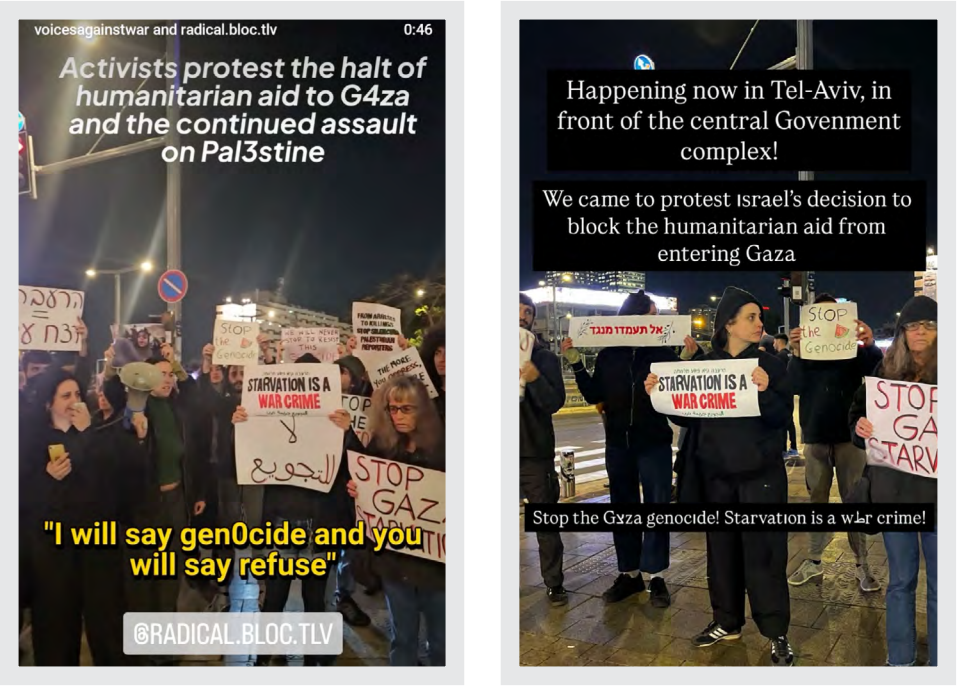

الشكل 27أ. منشورات أدت إلى تعليق حساب المستخدم.

جرى تعليق الحساب ورُفض الاستئناف. تكتسب هذه الحالة أهمّيتها من كونها تُوضّح كيف يمكن لتطبيق ميتا الخاطئ لسياسة DOI، من خلال تعليق الحساب، أن يُعيق جهود التعبئة والتحشيد في صفوف منظّمات المجتمع المدنيّ. يظهر الناشط ذاته مجدّدًا في الحالة (#516)، حيث يبدو أنّ التعليق جاء إثر بلاغات مستخدمين آخرين. استنادًا إلى الأدلّة التي قدّمها هذا المستخدم عبر منصّة حُر، تمكّنّا من إثبات أن مستخدمين إسرائيليّين آخرين استهدفوا حسابه وأبلغوا عنه بتهمة انتهاك سياسة DOI. وكما يتبيّن من الشكل 27ب، تداول هؤلاء المستخدمون صفحة الناشط وحثّوا آخرين على الإبلاغ عنها. تُسلّط هذه الحالة الضوء بالتالي على الخطأين معًا: التطبيق الخاطئ لسياسة ميتا وإنفاذها الخاطئ، فضلًا عن إمكانيّة توظيف أدوات الإبلاغ لدى ميتا من قِبَل مستخدمين منسّقين لقمع نشاط المناصرة المؤيّد لفلسطين، بما في ذلك داخل المجتمع المدنيّ الإسرائيليّ. تزداد إشكاليّة هذا الأمر حين يُؤخذ بعين الاعتبار قصور تطبيق إشراف ميتا على المحتوى بالعبريّة، وهو ما أثبته تقرير حملة الأخير المخصَّص لهذه المسألة.[64]

64. حملة." دور ميتا في تضخيم المحتوى الضار خلال الإبادة الجماعيّة في غزّة. 2.9.2025. متوفّر على:
https://7amleh.org/post/meta-s-role-during-genocide-en

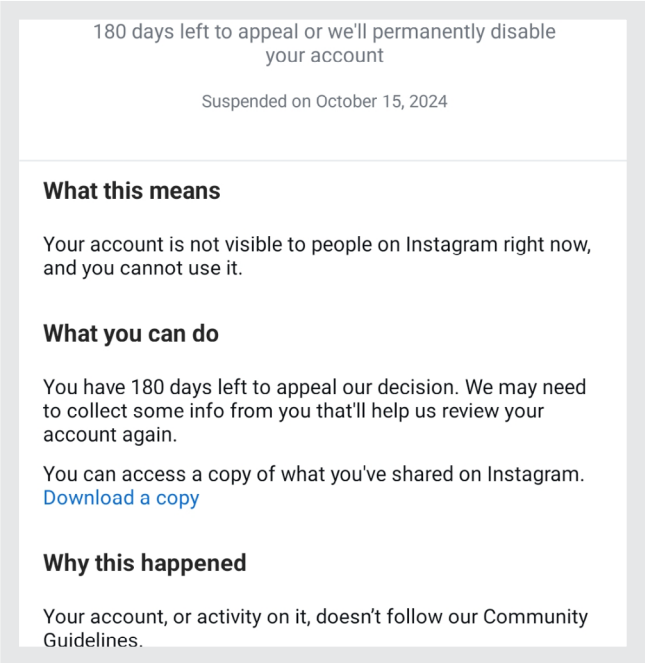

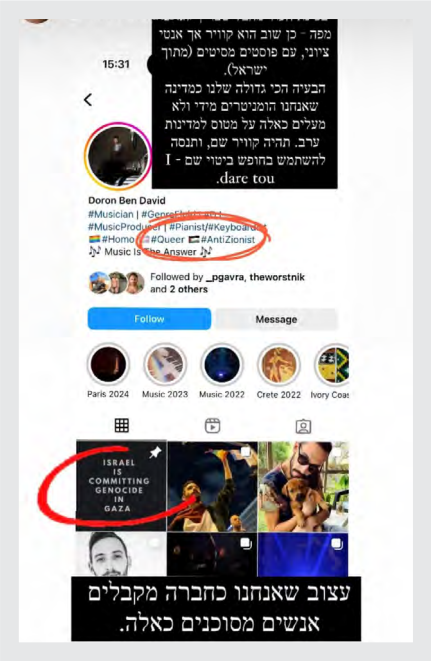

الترجمة: "في زاوية الصفحة ثمّة إرهابيّ يجب إزالته — نعم، هو كويريّ لكنّه معادٍ للصهيونيّة، وينشر منشورات مضلِّلة (من إسرائيل). مشكلتنا الكبرى كدولة هي أنّنا إنسانيّون أكثر من اللازم ولا نضع الأشخاص على طائرة باتّجاه الدول العربيّة. كُن كويريّ هناك، وجرّب استخدام حريّة التعبير هناك – أتحدّاك"

الشكل 28ب. إبلاغ التعليق وتحريض المستخدمين على الإبلاغ عن صفحة الناشط.

3.3. التقييد

يُشير تحليلنا إلى أن التقييد هو ثاني أكثر أدوات التطبيق استخدامًا في مجموعة البيانات. على خلاف التعليق، فإن التقييد أداة تطبيقيّة مختلفة بطبيعتها؛ إذ يرتبط بالإنذارات التي يتلقّاها المستخدمون جرّاء انتهاك معايير المجتمع. تُحدّد ميتا الإنذارات المؤدية إلى التقييد على النحو الآتي:

"بالنسبة لمعظم المخالفات على فيسبوك، ستؤدّي العقوبات إلى القيود التالية:

- إنذار واحد: تحذير، كونه الإنذار الأوّل.
- من إنذارَين إلى ستّة: تقييد على ميزات عينيّة، كالنشر في المجموعات، لفترة محدودة.
- سبعة إنذارات: تقييد لمدّة يوم واحد على إنشاء المحتوى، بما يشمل النشر والتعليق وإنشاء صفحة وغيرها.
- ثمانية إنذارات: تقييد لمدّة 3 أيام على إنشاء المحتوى.
- تسعة إنذارات: تقييد لمدّة 7 أيام على إنشاء المحتوى.
- عشرة إنذارات أو أكثر: تقييد لمدّة 30 يومًا على إنشاء المحتوى".[65]

تشمل أنواع التقييد الأخرى الحظر والتقييد على البثّ المباشر. البثّ المباشر غير مُدرَج في الصفحة المخصّصة لدى ميتا بشأن الحسابات المقيَّدة، غير أنّه اعتبارًا من تحديث 13.11.24 الذي استهدف تحسين الإشراف على المحتوى المتعلّق بالإبادة الجماعيّة، أدخلت ميتا بنودًا أكثر صرامة على التقييد على البثّ المباشر. وتقول ميتا في هذا الشأن:

> "فيسبوك وإنستغرام لايف: ندرك أن آنيّة البثّ المباشر تُفرز تحدّيات فريدة، لذلك فرضنا تقييدًا على استخدامه لمن سبق أن انتهكوا بعض السياسات. نُولي أولويّة لبلاغات البثّ المباشر المرتبطة بهذه الأزمة، بما يتخطّى أولويّاتنا الحاليّة لمقاطع الفيديو المباشرة."

لهذا التحديث السياساتيّ أهمّيةً خاصّة فيما يتعلق بالتقييد على البثّ المباشر؛ إذ ازدادت نسبة تفعيل هذا التقييد منذ بدء الإبادة الجماعيّة وامتدّ لفترات أطول. وكما يظهر من الشكل 28، أثّر التقييد على البثّ المباشر (N=235) بصورة غير متناسبة في فئة الناشطين الذين مثّلوا 67 حالة (28.5%)، وفئة الصحفيّين الذين مثّلوا 55 حالة (23.4%)

65. ميتا. "تقييد الحسابات." التطبيق. تم التحديث في 12.11.2024، https://transparency.meta.com/enforcement/taking-action/restricting-accounts/

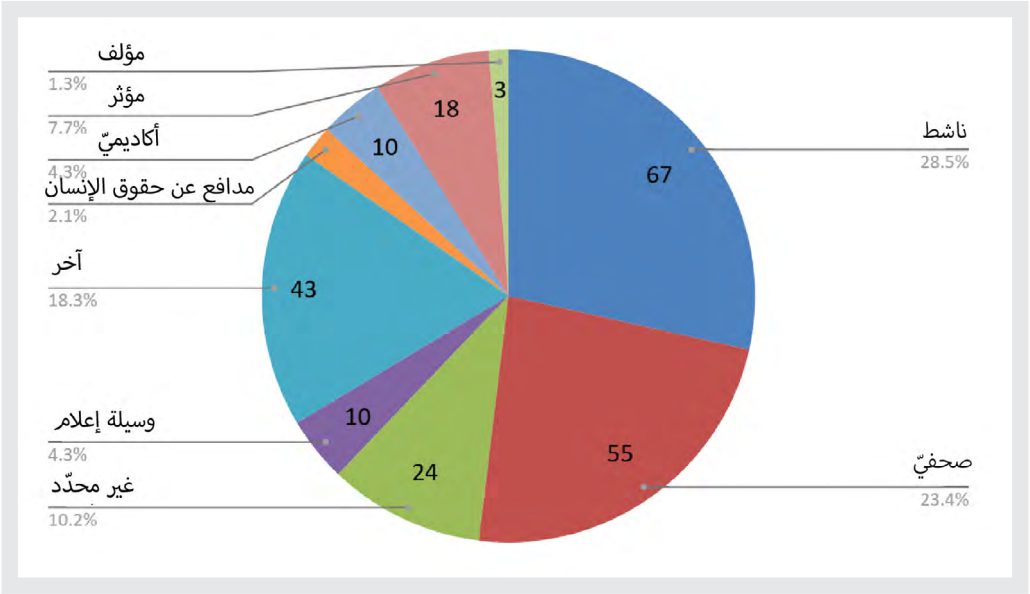

الشكل 28. توزيع التصنيفات المتأثرة من القيود على البثّ المباشر.

يُشير تحليلنا كذلك إلى أن التقييد على البثّ المباشر يحظى بمعدّل استعادة مرتفع نسبيًّا بلغ 27.2%، كما يتضح من الشكل 29، مما يدلّ على اعتراف ميتا بإفراطها في تطبيق هذا الإجراء. تكتسب إمكانيّة البثّ المباشر أهميّة بالغة للفئات الأكثر تضرّرًا في مجموعة بياناتنا، لكونها تُمكّن المستخدمين من الإبلاغ عن الأحداث آنيًّا وتوثيق الأوضاع الميدانيّة ورفع الوعي. وحتّى حين تُستعاد الحسابات أو الميزات لاحقًا، قد يظلّ للإشراف الخاطئ عواقب وخيمة. فبالنسبة للصحفيّين تحديدًا، تُعدّ القدرة على التواصل الفوريّ في صميمَ عملهم، لا سيّما حين يسعون إلى تغطية العنف الجماعيّ في الوقت الفعليّ.

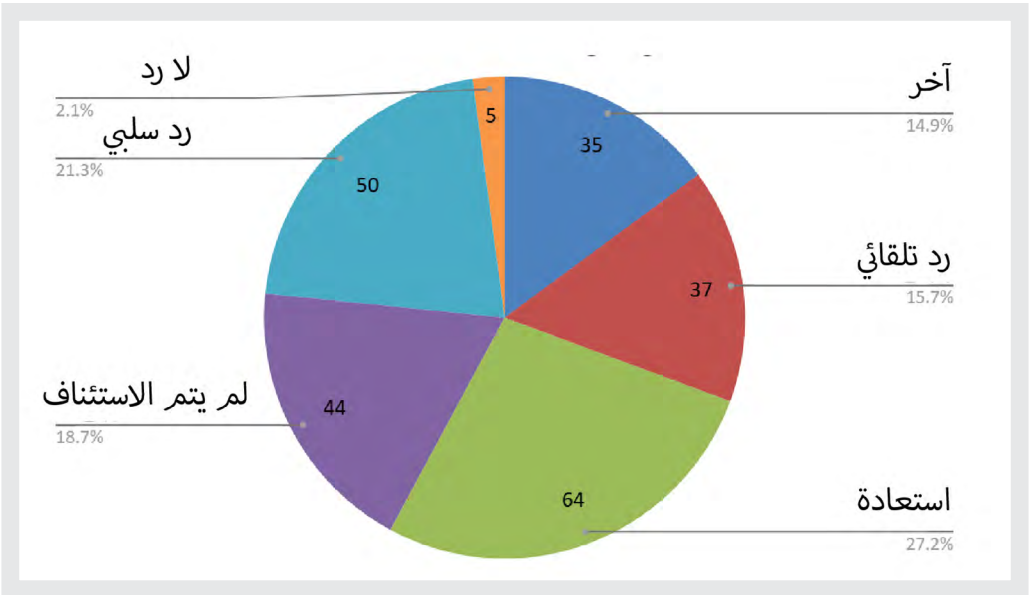

الشكل 29. حالة القضايا المتعلقة بالقيود على البث المباشر.

3.3.1. قضية محوريّة: القيود على البثّ المباشر خلال الإبادة الجماعيّة

عند مقارنة الإشراف قبل السابع من تشرين أول 2023 وبعده، نرصد ارتفاعًا في نسبة الناشطين بين الفئات المستهدفة، كما يظهر ذلك في الشكلَين 30 و31. على ضوء التغييرات السياساتيّة المُشار إليها أعلاه، يكتسب هذا الارتفاع دلالة بالغة. فقد كان الناشطون يتعرّضون أصلًا للاستهداف بصورة غير متناسبة بموجب سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين. من خلال التقييد على البثّ المباشر، أضافت ميتا طبقةً إضافيّة من التضييق على قدرتهم في التواصل والتعبئة.

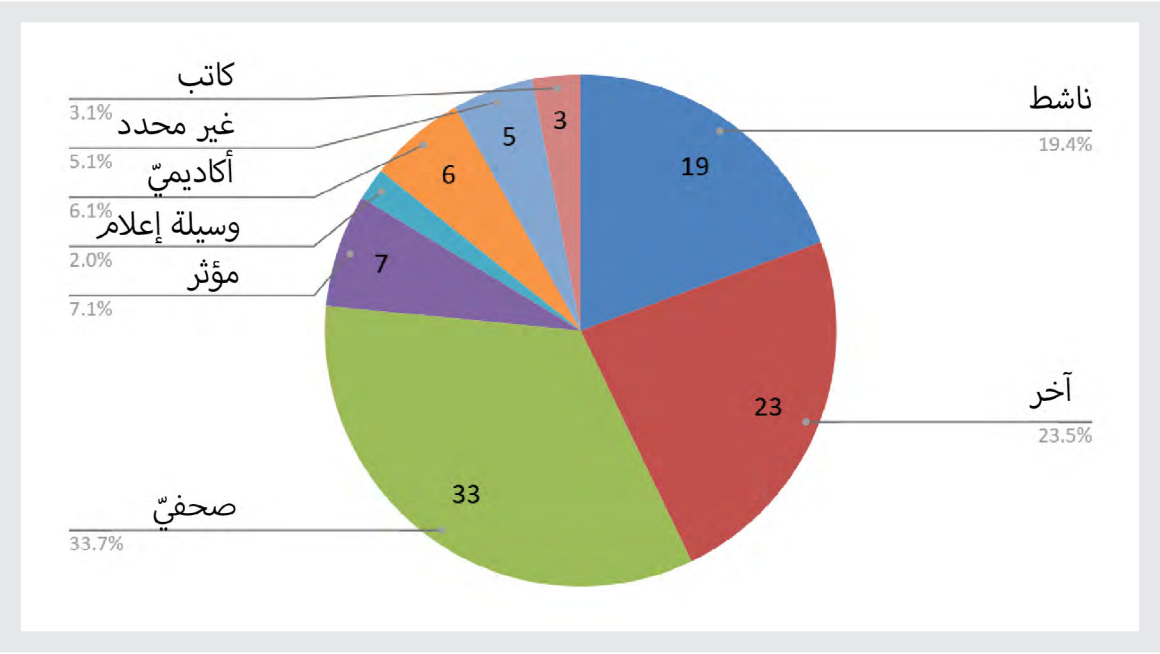

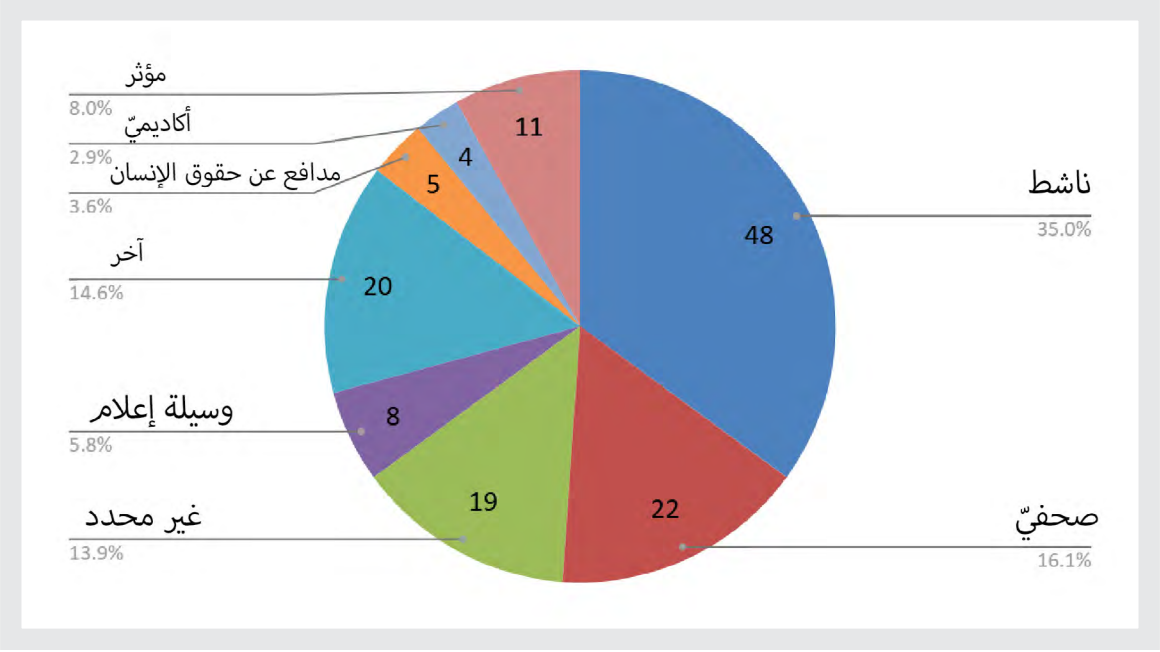

الشكلان 30 و31. توزيع الفئات المتأثّرة من التقييد على البثّ المباشر قبل وبعد السابع من أوّل 2023.

الحالة (#308) الواردة في الشكل 32أ هي مثال جيّد على استخدام ميتا للتقييد على البثّ المباشر في استهداف الناشطين.

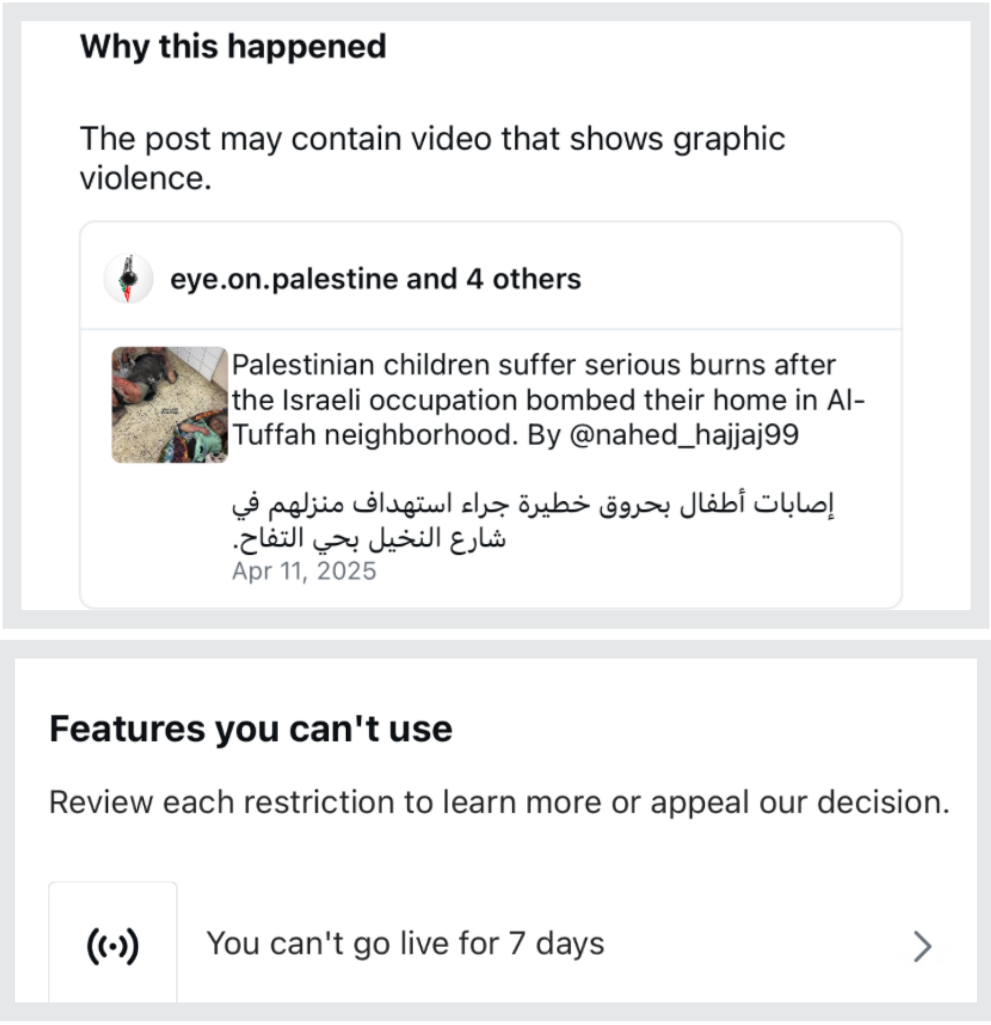

الشكل 32أ. ناشط يواجه تقييدًا على البث المباشر بسبب تغطيته للقصف الإسرائيليّ.

في الحالة أعلاه، رُفع التقييد على البثّ المباشر لاحقًا عقب الاستئناف، غير أنّه حتّى حين يُستعاد الوصول في نهاية المطاف، قد يُلحق التأخير الناجم عن التقييد على البثّ المباشر ضررًا بالغًا بقدرة المستخدم على التواصل مع جمهوره والإبلاغ عن التطوّرات الميدانيّة في غزّة خلال وقوع الحدث. تتعلق الحالة (#500) الواردة في الشكل 32ب بصحفيّ فُرض عليه التقييد على البثّ المباشر بتهمة انتهاك مزعومة لسياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين؛ وكما يكشف الشكل، لم نتمكّن من تحديد أساس واضح لهذا التطبيق السياساتيّ المحدّد.

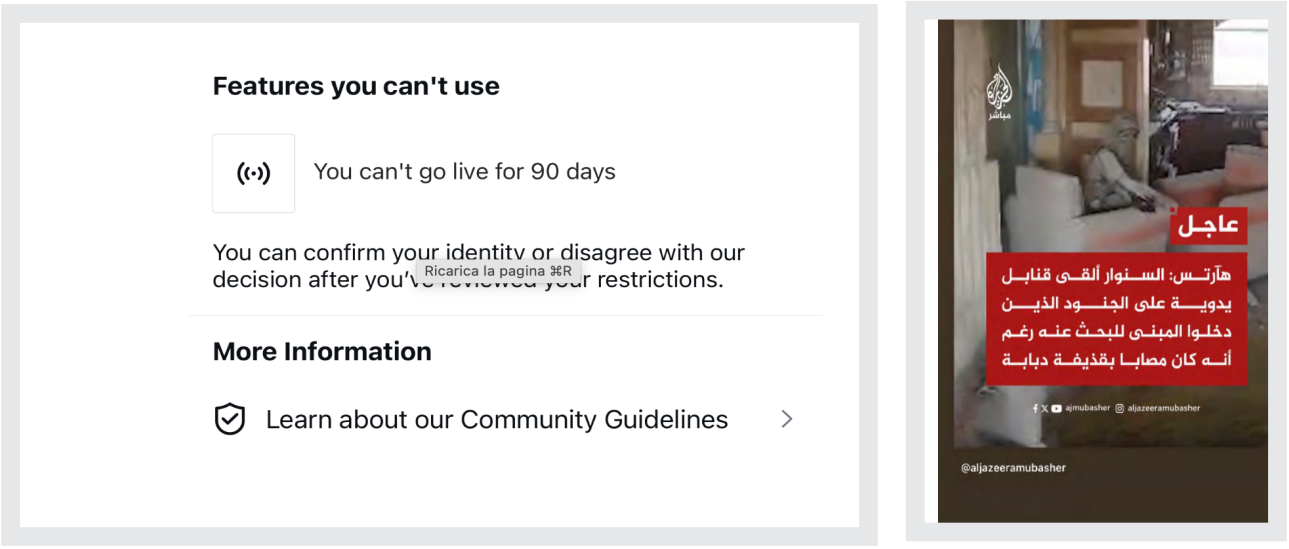

الشكل 32ب. مثال آخر على القيود على البث المباشر لتغطية الأحداث بعد الإشراف الخاطئ.

يكشف هذا التقييد بوضوح عن خطأ إشراف ميتا، لا سيّما أنّ المنشور المُقيّد يستشهد حرفيًّا بتقارير صحيفة هآرتس الإسرائيليّة. بالنسبة لصحفيّ في فلسطين، قد يكون التقييد على البثّ المباشر لمدّة 90 يومًا بالغ الضرر، إذ يُقيّد قدرته على الوصول إلى الجماهير والحفاظ على التفاعل معهم والإبلاغ عن التطوّرات المتعلّقة بفلسطين في الوقت الفعليّ. أخيرًا، تُقدّم الحالة (#885) الواردة في الشكل 32ج مثالًا آخر على إشراف ميتا الخاطئ على حساب ناشط؛ إذ تلقّى المستخدم تقييدًا على البثّ المباشر لمدّة 87 يومًا، إلى جانب قيود إضافيّة على انتشار المحتوى والتعاون مع مستخدمين آخرين. وقد قلّص هذا التضافر بين التقييدات قدرة الحساب على التواصل مع جماهير أوسع بشكل ملحوظ.

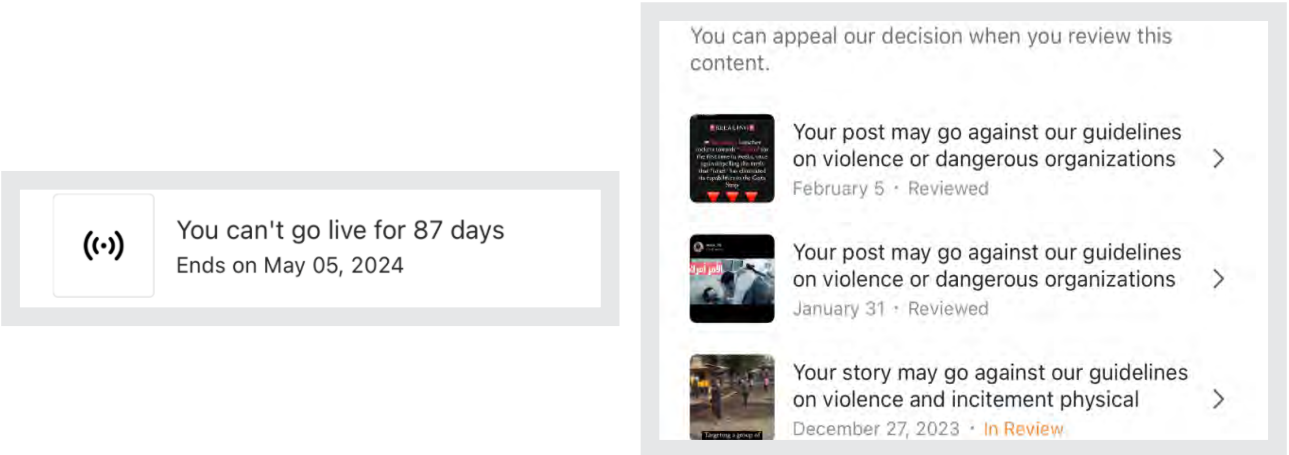

الشكل 32ج. تم تطبيق عدة قيود، بما في ذلك البث المباشر، بعد إشراف خاطئ على أحد الناشطين.

عنـد فحـص المنشـورات الـمُشرَف عليهـا عـن كثـب، اسـتوقفنا محتواهـا وأسـلوب تواصـل ميتـا على حـدٍّ سـواء؛ إذ تُـشير ميتـا إلى احتمـال مخالفـة المحتـوى لمعـايير مجتمعهـا، بـدلًا مـن تحديـد انتهـاك بعينـه. تُعـدّ هـذه إجـراءات إشرافيّـة بالغـة التدخّـل، لأنهـا تمـسّ مبـاشرة بقـدرة المسـتخدم على التواصـل والوصـول إلى الجمـاهير والمشـاركة في النقـاش العـامّ. لذلـك، ينبغـي أن يسـتلزم تطبيقهـا مسـوّغًا واضحًـا وتـواصلًا شـفّافًا وتفـسيرًا ذا مـعنى للأسـاس السياسـاتيّ المحـدّد للتقييـد.

3.4. إزالة المحتوى

تُعـدّ إزالـة المحتـوى ثالـث أكثر آليّـات التطبيـق اسـتخدامًا لـدى ميتـا في مجموعـة البيانـات، وتصـل نسـبتها إلى 25%. تـشير إزالـة المحتـوى إلى إزالـة ميتـا للمنشـورات التي تعتبرهـا منتهِكـة لمعـايير مجتمعهـا. يمكـن تطبيـق هـذه الأداة مـن خلال أنظمـة الإشراف الآليّ لـدى ميتـا أو اسـتجابةً لبلاغـات المسـتخدمين. ومـا إن يُـزال المنشـور حتّى يختفـي مـن ملـفّ المسـتخدم الشـخصيّ ويصبـح غير قابـل للوصـول إليـه مـن قِبَـل المسـتخدمين الآخريـن. بالمقارنـة مـع آليّـات التطبيـق الأخـرى، تُوفّـر ميتـا معلومـات شـحيحة نسـبيًّا حـول كيفيّـة تطبيـق سياسـة إزالـة المحتـوى، إذ تُقـدّم تفاصيـل محـدودة عـن المعـايير المعتمَـدة وأنـواع المحتـوى الأكثر عرضـةً للتأثّـر والتداعيـات التي يواجههـا المسـتخدم فيمـا يتجـاوز إزالـة المنشـور ذاتـه. ولهـذه الأسـباب، يبقـى تحليلنـا لكيفيّـة اسـتخدام ميتـا لإزالـة المحتـوى محـدودًا بـالضرورة.

3.4.1. قضية محوريّة: العلم الفلسطينيّ

أحـد الأنمـاط التي رصدناهـا فيمـا يتعلّـق بإزالـة المحتـوى يتمحـور حـول العلـم الفلسـطينيّ، الـذي مـورس ضـده الإشراف بـأشكال متعـدّدة: عنـد نشر صـورة أو رمـز تعـبيريّ، سـواء بوصفـه محتـوى مسـتقلًّا أو جـزءًا مـن سيرة المسـتخدم. يـشير هـذا التنـوّع في أنـواع الإشراف المفـروض على العلـم الفلسـطينيّ إلى أنـه يتعـرّض للإشراف في حـدّ ذاتـه، حتّى في غيـاب أيّ انتهـاكات مزعومـة أخـرى لمعـايير المجتمـع. وفي الحالـة (#63) أدنـاه الـواردة في الـشكل 33أ، نشر المسـتخدم صـورًا لنسـاء فلسـطينيّات يحملـن العلـم الفلسـطينيّ خلال حفـل تخرّجهـنّ، مُرفِقًـا المنشـور بنـصّ يقـول:

> "نحـن لا نُصفّـق لأنفسـنا بينمـا يعـاني شـعبنا. نحـرص على أن يعـرف العالـم مـا هـي فلسـطين ومـا نناضـل مـن أجلـه في كلّ فرصـة تتـاح لنـا."

أزالت منصّة إنستغرام المنشور وأخضعته للإشراف بموجب سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين دون أيّ مسوّغ. في تقييمنا، لم تُنتهَك سياسات مجتمع ميتا، مما يجعل قرار التطبيق حالةً صريحة من الإشراف الخاطئ..

الشكل 33أ. منشور يعرض علمًا فلسطينيًا خلال حفل تخرّج.

يُثير وجود العلم الفلسطينيّ الإشرافَ عبر إزالة المحتوى، ويُفضي إلى تعليق الحسابات وتقييدها، كذلك حين يُدرج المستخدمون العلم في صورة ملفّهم الشخصيّ أو سيرتهم الذاتيّة. وفق معايير مجتمع ميتا، ينبغي أن تلتزم السير الذاتيّة للملفّات الشخصيّة والمحتوى الذي ينشئه المستخدمون بسياسات المنصّة بشأن خطاب الكراهية والعنف والإرهاب. على أي حال، الأعلام مُستخدمة على نطاق واسع في السير الذاتيّة على فيسبوك وإنستغرام. وفي الحالتَين (#426) الواردة في الشكل 33ب و(#495) الواردة في الشكل 33ج أدناه، جرى تقييد حسابَي المستخدمَين بسبب إدراجهما العلم الفلسطينيّ في صورة ملفّهما الشخصيّ أو سيرتهما الذاتيّة، إذ قيّمته منصّ′ إنستغرام رمزًا للعنف:

الشكل 33ب. مستخدم تم الإشراف عليه لأنّ صورة ملفه الشخصي كانت علما فلسطينيّا.

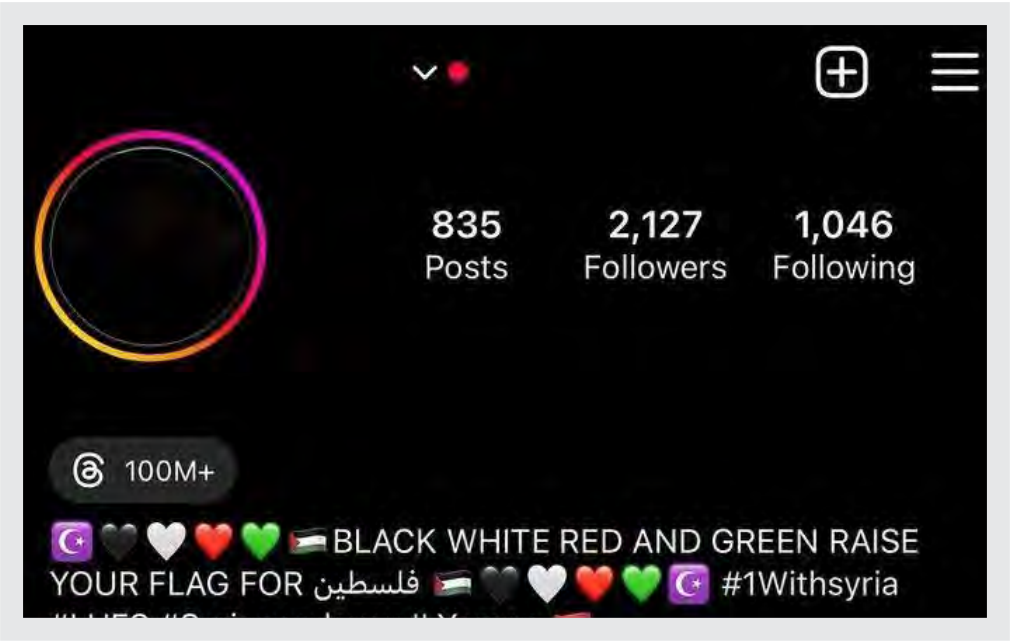

الشكل 33ج. تم مراقبة مستخدم بسبب علم فلسطينيّ في سيرته الذاتية.

تُظهر الحالة (#2322) تحذيرًا يُفضي إلى قرار تقييد استنادًا إلى عدم الامتثال العامّ لمعايير المنصّة؛ في حين لم يتضمّن المنشور سوى رمز تعبيريّ للعلم الفلسطينيّ دون أيّ نصّ (الشكل 33د):

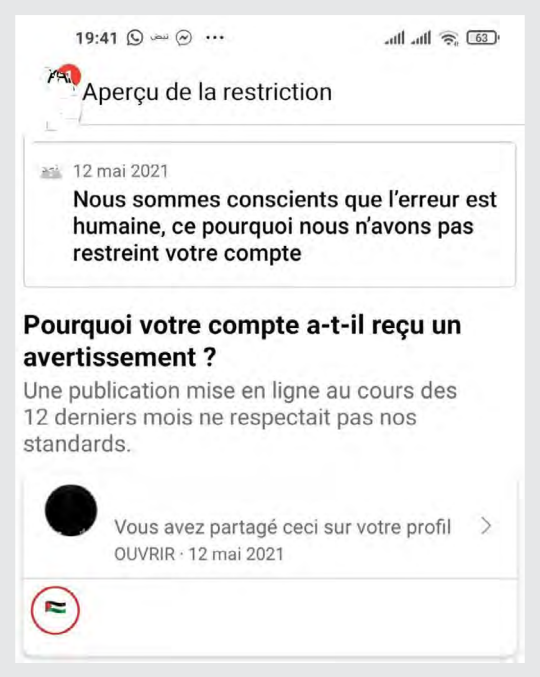

الشكل 33د. تم الإشراف على هذا المنشور فقط لأن يحتوي على العلم الفلسطينيّ.

لا تحظر معايير مجتمع ميتا صراحةً عرض الأعلام، سواء مثّلت دولًا أم كيانات سياسيّة، وتنصبّ توجيهاتها أساسًا على تقييد المحتوى الذي يُروّج للعنف أو خطاب الكراهية أو الإرهاب. غير أن تحليلاتنا تُشير إلى نمط مثير للقلق إزاء العلم الفلسطينيّ؛ إذ يبدو أن الإشراف لا يُراعي السياق الذي يُعرض فيه العلم، بل يُثيره مجرّد وجود العلم الفلسطينيّ بحدّ ذاته. يُشير ذلك إلى تحيّز محتمل في كيفيّة تعامل المنصّة مع المحتوى المتعلّق بالرموز الفلسطينيّة، إذ تُعامَل كأنها إشكاليّة بطبيعتها. وتطرح مثل هذه الممارسات تساؤلات جوهريّة حول الإنصاف والاتّساق والاستثنائيّة في تطبيق الإشراف الخاصّ بفلسطين.

3.5. الحجب غير المرئي للمحتوى

قد يكون حجب المحتوى أكثر أشكال التطبيق تميّزًا، إذ يعمل إلى جانب أشكال الإشراف الأخرى وداخلها. وحجب المحتوى مصطلح جامع لآليّات التطبيق التي لا تُكشَف للمستخدم، كتقليص الوصول أو النطاق داخل منصّة معيّنة.[66] لم تُقرّ ميتا علنًا بوجود هذه الآليّة إلّا في بيانٍ صحفيّ

66. للحصول على نظرة شاملة على حجب المحتوى، انظر: مارتن ريسيوس وكيفن مارك بلاسياك، "حجب المحتوى"، هندسة نظم الأعمال والمعلومات، 28.10.2024، https://doi.org/10.1007/s12599-024-00905-3.

صـدر في أيلـول 2021،[67] مـشيرةً إلى أنهـا تنـدرج ضمـن استراتيجيّتهـا الأشـمل القائمـة على الإزالـة وتقليـل الانتشـار والإبلاغ التي تعتمدهـا منـذ 2026.[68] عمليًّـا، يُشـغَّل حجـب المحتـوى مـن خلال التوزيـع الخوارزميّ لمحتـوى بعينـه على المتابـعين وغيرهـم؛ ويُـفضي إلى تراجـع الظهـور وانخفـاض التفاعـل وتراجـع الترتيـب في صفحـات "مـن أجلـك". وفـق صفحـة التطبيـق لـدى ميتـا، تلجـأ المنصّـة إلى حجـب المحتـوى في الحـالات التي "لا ينتهـك فيهـا المحتـوى معـايير المجتمـع، لكنّـه قـد يكـون إشكاليًّـا أو منخفـض الجـودة".[69] وتسـتند عمليّـة تحديـد مـا يُعـدّ "إشكاليًّـا" أو "منخفـض الجـودة" إلى نشـاط المسـتخدم واسـتجابات الاسـتبيانات، ومـن أبـرز الأمثلـة المذكـورة: "المحتـوى منخفـض الجـودة كالكليـك بايـت ومصائـد التفاعـل، والروابـط لمواقـع مليئـة بالإعلانـات أو بطيئـة التحميـل أو معطوبـة، والتعليقـات منخفضـة الجـودة المنسـوخة والملصقـة مـرارًا". فـضلًا عـن ذلـك، تُفيـد ميتـا بـأن حجـب المحتـوى يهـدف إلى ثني الناشريـن عـن إنشـاء محتـوى يفتقـر إلى الأصالـة، أو مقاطـع فيديـو رديئـة تُسيء اسـتخدام الفيديـو، أو معلومـات مضلِّلـة.

ينعكـس الغمـوض في تطبيـق حجـب المحتـوى على تحليلنـا لمجموعـة البيانـات، ولا سـيّما في العـدد المحـدود نسـبيًّا مـن الحـالات القابلـة للرصـد مقارنـةً بالنطـاق الواسـع مـن الحـالات التي يمكـن أن تُوظَّـف فيهـا هـذه الأداة التطبيقيّـة. ولـذا، فـإن ظهـور حجـب المحتـوى في 58 حالـة فحسـب، أي 1.6% مـن أصـل 3520 حالـة في مجموعـة البيانـات، يعكـس في المقـام الأوّل صعوبـة التعـرّف على هـذه الآليّـة، لا نـدرة حدوثهـا. على الرغـم مـن محدوديّـة حضورهـا الإجماليّ في مجموعـة البيانـات، شـهدت حـالات حجـب المحتـوى القابلـة للرصـد ارتفاعًـا حـادًّا عقـب السـابع مـن تشريـن أوّل 2023: مـن حالـتَين (0.1%) مـن أصـل 1938 حالـة قبـل السـابع مـن تشريـن أوّل 2023، إلى 56 حالـة (3.5%) مـن أصـل 1582حالـة بعـده. ويُمثّـل ذلـك تصاعـدًا ملحوظًـا في الحـالات التي أمكـن فيهـا رصـد حجـب المحتـوى.

بينمـا يُـشكّل الارتفـاع الحـادّ في الحـالات المعروفـة مـن حجـب المحتـوى مدعـاةً للقلـق في حـدّ ذاتـه، يزيـد هـذا القلـق حـدّة التوزيـع غير المـتكافئ لهـذه الحـالات عبر فئـات التصنيـف المختلفـة. كمـا يتـبيّن مـن الـشكل 34، يُـشكّل الناشـطون المجموعـة الأكبر المـتضرّرة مـن حجـب المحتـوى، إذ يمثّلـون 25 مـن أصـل 58 حالـة في مجموعـة البيانـات، أي 43.1%. ويعكـس ذلـك الاسـتهداف غير المتناسـب للناشـطين بموجـب سياسـة المنظمـات الخطـرة والأفـراد الخطريـن التي نوقشـت في الفصـل الثـاني.

67. ميتا. "مشاركة إرشادات انتشار المحتوى لدينا." غرفة أخبار ميتا. 23.9.2021،
https://about.fb.com/news/2021/09/content-distribution-guidelines/

68. ميتا. "الوصفة المكوّ،ة من ثلاث أقسام لتنظيف فيد الأخبار الخاص بك". غرفة أخبار ميتا. 22.5.2018،
https://about.fb.com/2018/05/inside-feed-reduce-remove-inform/

69. ميتا. "تقليل توزيع المحتوى الإشكالي." التطبيق. تم التحديث في 25.4.2025،
https://transparency.meta.com/enforcement/taking-action/lowering-distribution-of-problematic-content/

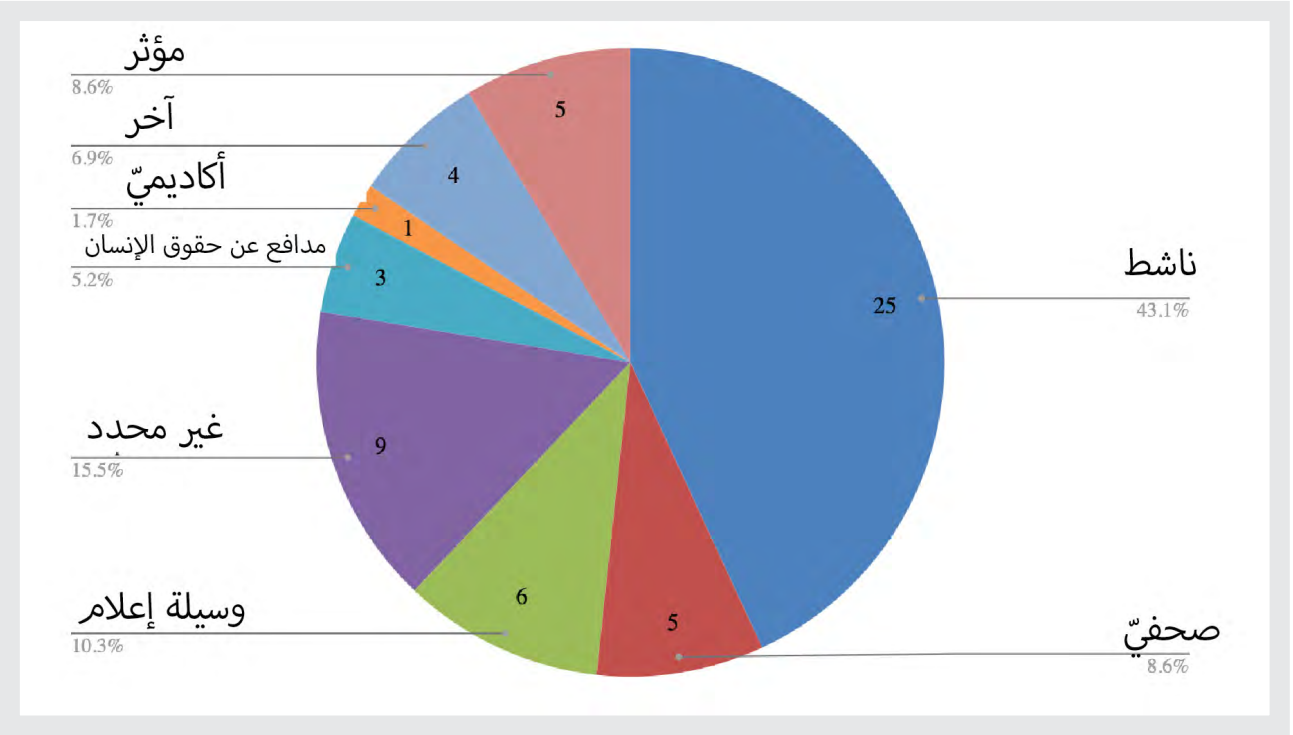

الشكل 34. توزيع التصنيفات في حالات حجب المحتوى

3.5.1. قضية محوريّة: حجب محتوى للناشطين

كما نُوقش أعلاه، يُشكّل حجب المحتوى إشكاليّةً خاصّة لأنه يمكن تطبيقه على محتوى لا يبلغ الحدّ الأدنى لانتهاك معايير مجتمع ميتا. يُفرز ذلك مزيجًا مثيرًا للقلق: تفويض تطبيقيّ واسع غير محدَّد بدقّة، مقرونًا بشكل من أشكال التطبيق يصعُب رصده. لهذه الأسباب، يُفضَّل تحليل حجب المحتوى من خلال تقييم كيفيّ للحالات ذات الصلة في قاعدة البيانات بدلًا من الاقتصار على البيانات الكميّة. والحالة (#179) الواردة في الشكل 35 مثال جليّ على ذلك؛ إذ يمتلك المستخدم قاعدةً جماهيريّةً واسعةً نسبيًّا بوصفه ناشطًا مؤيّدًا للقضيّة الفلسطينيّة، غير أن هذه القاعدة لا تنعكس في حجم المشاهدات التي يحقّقها محتواه.

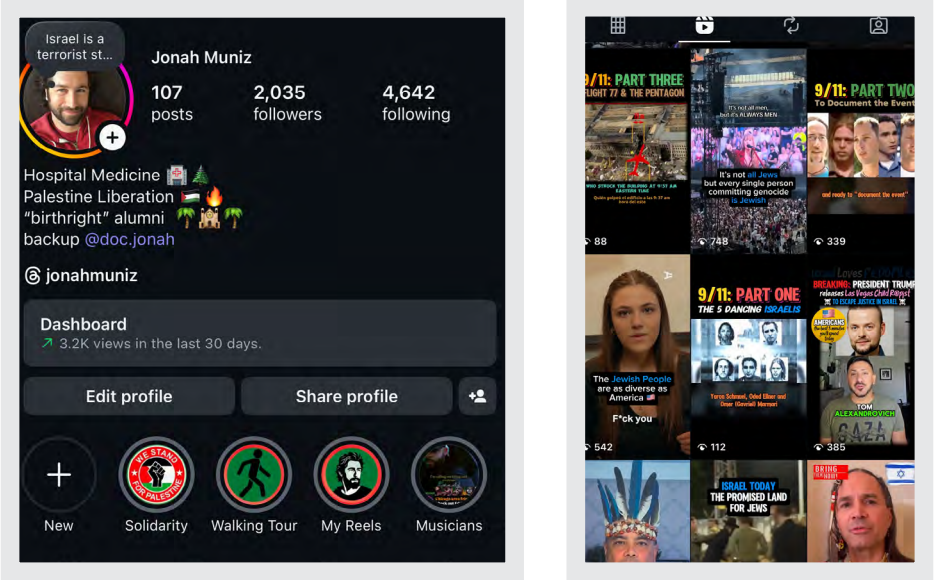

الشكل 35. ناشط ناقد لإسرائيل يتعرّض لحجب المحتوى.

فضلًا عن ذلك، تُقدّم الحالة (#305) الواردة في الشكل 36 مثالًا أوضح على حجب المحتوى. يمتلك حساب هذا الناشط الفلسطينيّ ما يُقارب 70 ألف متابع، غير أنه يُعاني من تقليص واضح في نطاق الوصول، إذ تُسجّل قصصه أعدادًا متدنّيةً بصورة لافتة. وقد استُعيدت الحالة عقب الاستئناف، مما يُقرّ بوجود تقليص في التوزيع ويُعزّز عدم صحّة تطبيقه.

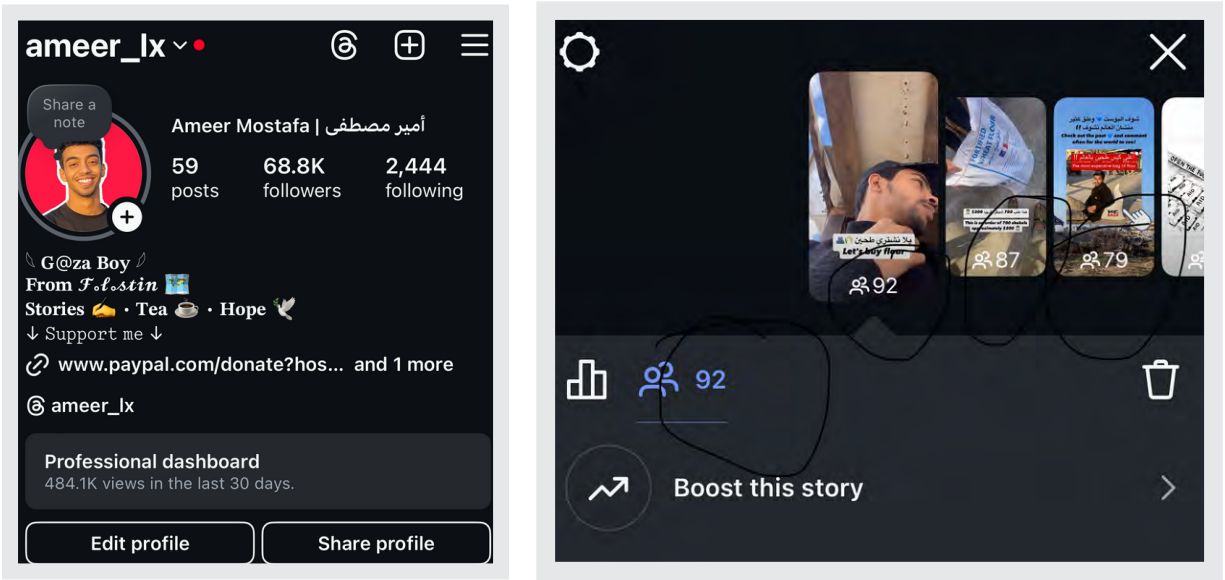

الشكل 36. ناشط فلسطينيّ له 68 ألف متابع يحصل على أعداد مشاهدات متدنّية جدًّا للقصص.

وبشكل مشابه، تتعلق الحالة (#331) الواردة في الشكل 37 بحساب إنستغرام كبير آخر بلغ عدد متابعيه 214,000 ووصل محتوى الفيديو فيه إلى 12 مليون مشاهدة. كما تُشير واجهة المستخدم، لا تُشعِر ميتا المستخدم بأيّ قيد أو إجراء إشرافيّ. غير أن مقاطع الفيديو الخاصّة بفلسطين على الحساب تُظهر انخفاضًا مفاجئًا في المشاهدات والتفاعل، مما يُلمح إلى تقليص حادّ في التوزيع لا يُبلَّغ عنه لصاحب الحساب.

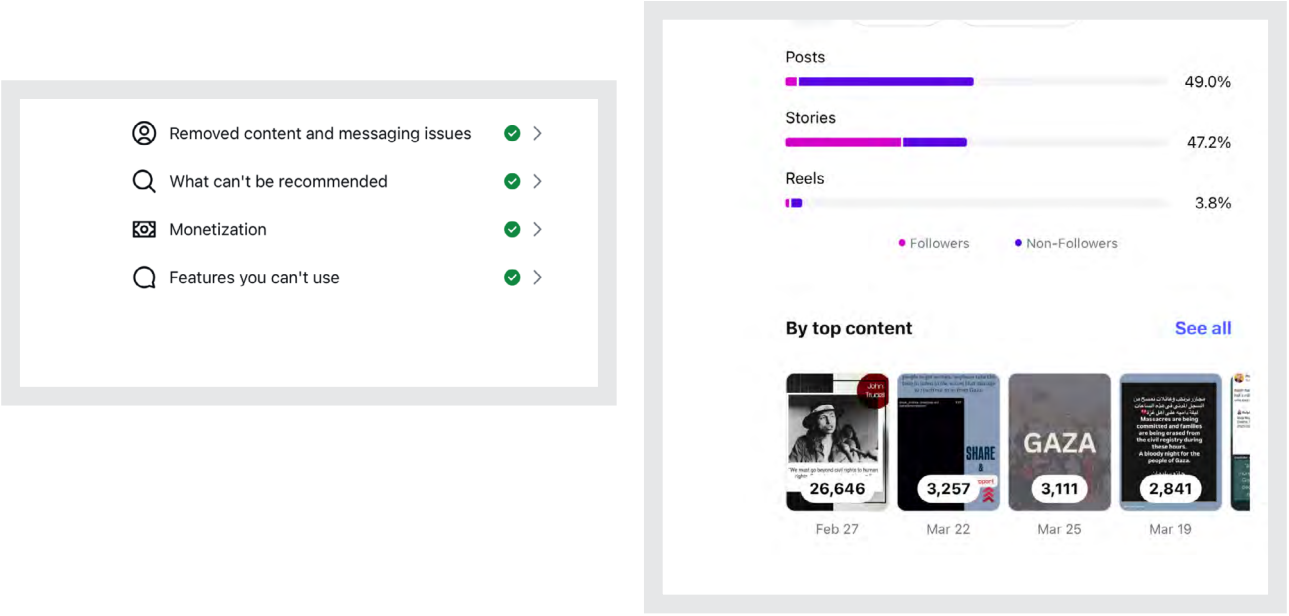

الشكل 37. ناشط يتلقّى قيودًا مجهولة.

يكشف تحليلنا الكيفيّ لحالات حجب المحتوى عن منظومة متعدّدة الطبقات من تطبيق السياسات والإنفاذ الخوارزميّ تطال الفلسطينيّين والناشطين المرتبطين بالقضيّة الفلسطينيّة. يبدو أن المستخدمين ذوي القواعد الجماهيريّة الواسعة والوصول المحتمل الكبير يجدون قدرتهم على التواصل مع متابعيهم وغير المتابعين المتعاطفين مقيّدةً، حتّى حين لا يوجد أيّ مؤشّر واضح على انتهاك معايير المجتمع. حين تُقرأ هذه الحالات على ضوء سياسات تقليل انتشار المحتوى السياسيّ التي سبق مناقشتها، وتصاعد الإشراف على النقاشات المتعلّقة بفلسطين عقب السابع من تشرين أوّل 2023، تتّضح الأبعاد الأوسع لممارسات ميتا الإشرافيّة الخاطئة. تشير هذه الحالات إلى أنّ ميتا تعتمد على جملة من أدوات التطبيق الرسميّة وغير الرسميّة القادرة على تقليص ظهور المحتوى الفلسطينيّ، دون اللجوء بالضرورة إلى حذفه أو إصدار إشعارات انتهاك صريحة.

4. تواصُل ميتا

يركّـز هـذا الفصـل على ردود ميتـا وممارسـاتها عنـد التواصـل مـع مركـز حملـة مـن خلال قنـاة الشركاء الموثـوقين، والتدقيـق في وضـوح ومعلوماتيّـة شروحاتهـا فيمـا يتعلّـق بتطبيـق سياسـاتها وإشرافهـا على المحتـوى، وكذلـك فيمـا يتعلّـق بالاسـتئنافات المقدّمـة مـن مركـز حملـة بعـد مشـاركة المسـتخدمين عبر منصّـة حُـر. كمـا ذكـر في المقدمـة، مركـز حملـة هـو جزء مـن برنامـج الشركاء الموثـوقين لميتـا، وهي قنـاة تفضيليّـة للاسـتئناف أمـام ميتـا، تهـدف إلى تقييـم تـأثير منصّـات ميتـا في السـياقات المحلّيّـة. رغـم أنّ هـذا قـد يبـدو أمـرًا واعـدًا، إلا أنّنـا سنسـلّط الضـوء في القسـم التـالي على كيـف تفشـل ميتـا أو تتعامـل بـشكلٍ غير كافٍ مـع توجّهـات مركـز حملـة، ممّـا يـشير إلى نقـصٍ عـامّ في التواصـل بين أصحـاب المصلحـة المتأثّريـن والمنصّـة، ويناقـض مـع مهمّـة شركـة ميتـا في تعزيـز تفاعـل أصحـاب المصلحـة.

4.1 (عدم) الرد على حملة

يظهـر تحليلنـا أنّ مركـز حملـة قـدّم 2,828 اسـتئنافًا إلى ميتـا بين عامـي 2021 و2025. وجـدت الدراسـة أنّ ميتـا لـم تقـدّم على 1,355 حالـة، تمثـل 48.1% مـن جميـع المشـاركات (انظـر الجـدول 9). يـشير هـذا المعـدّل العـالي مـن عـدم الاسـتجابة إلى فجـوةٍ كـبيرةٍ في تواصـل ميتـا مـع حملـة. في ظـل التزام ميتـا المعلـن بمشـاركة أصحـاب المصلحـة كجـزء مـن جهودهـا لتحـسين الإشراف على المحتـوى، تـثير عـدم الاسـتجابة القلـق بـشكلٍ خـاصّ، كمـا أنهـا لا تتمـاشى مـع التزام ميتـا الأوسـع وطموحهـا المعلـن بـ"إسـماع" صـوت المنظّمـات الخارجيـة والعمـل معهـا لتطويـر سياسـات محتـوى أكثر شـفافيّة وشـموليّة، بمـا في ذلـك مـن خلال سيرورات تفاعـل أصحـاب المصلحـة في سياسـة المحتـوى.[70]

70 ميتا. "دليل إجراء تفاعل شامل مع أصحاب المصلحة"، تم التحديث في أيلول 2024.

الجدول 9. توزيع نوع الردود التي قدّمتها ميتا بعد الاستئناف

الحالة	عدد المشاركات	نسبة إجمالي المشاركات (%)
لا يوجد تواصل من ميتا	1355	48.1
رد سلبيّ (ذكر السياسة)	390	13.8
رد سلبيّ (لا ذكر للسياسة)	274	9.7
نشط وغير مقيّد	273	9.6
تمّت إزالة المحتوى بشكل خاطئ	262	9.2
الإبلاغ عن المحتوى للقناة الخطأ	100	3.5
تقييد غير صحيح	52	1.8
طلبت ميتا مزيدًا من المعلومات	49	1.7
تأخيرات في الرد (كوفيد-19)	17	0.6
حالات تحديد الأولويّات (موارد محدودة)	15	0.5
الشك في اختراق الحسابات	14	0.5
آخر	27	1.0
المجموع	**28281**	**100**

[1] لا يشمل القضايا التي لم يستأنف مركز حملة بشأنها (*n=692*)

في 664 حالة (23.5%)، ردّت ميتا وثبّتت قرار الإشراف الأصلي. مع ذلك، تمّ الإشارة إلى سياسة محدّدة في 390 من هذه الحالات فقط، أي ما يشكّل 13.8% فقط. في الحالات المتبقّية التي تمّ فيها تثبيت القرار، افتقرت ردود ميتا إلى أيّ تفاصيل مفيدة أو شرح لأساس القرار، ممّا ترك فجوات كبيرة في الشفافيّة والوضوح. في هذه الحالات، كان ردّ ميتا كما هو في المثال التالي (الحالة #135):

> "مرحبًا، شكرا لأنّك لفت انتباهنا لهذا المحتوى. لقد تحقّقنا من الحساب المعني وتأكّدنا من مخالفته سياساتنا بالفعل. لذلك، لن نتخذ أي إجراء ضده. يمكنك معرفة المزيد عن معايير المجتمع لدينا".

يخلق هذا النقص في التفاصيل مشكلة مضاعفة. أولًا، لا يتلقّى المستخدم أيّ ردّ ذي معنى يساعده على فهم سبب القيد، أو تعديل سلوكه على المنصّة لتجنب الإشراف المستقبليّ. ثانيًا، تتمسّك ميتا بحريّة التصرّف على نطاقٍ واسعٍ واسعة لفرض القيود، دون إظهار أيّ اتساق مع معاييرها السياسيّة. لذلك، يساهم غياب الشفافيّة في خلق بيئة إشراف غير متوازنة تحدّ من قدرة المستخدمين المتأثرين بقرارات التنفيذ على فهم سياسة التطبيق والاستئناف عليها.

4.1.1 قضيّة محوريّة: 'نشط وغير مقيّد': استهداف المؤثّرين

كشف تحليلنا لممارسات التواصل في ميتا عن نقص كبير في الدقّة والشفافيّة فيما يتعلق بتقييد الحسابات. على وجه التحديد، أشارت ميتا في 9.6% من الحالات (273 حالة) إلى أنّ حساب المستخدم كان نشطًا وغير مقيّد. عند مراجعة الحالات التي كان فيها المحتوى متاحًا، وجدنا أنّ المستخدمين نشروا أنّ حساباتهم لا تزال مقيّدة. يعود هذا التناقض بشكلٍ أساسيٍّ إلى الحالات التي قدم فيها مركز حملة استئنافًا إلى ميتا وتلقّى ردًّا يفيد بأنّ الحساب المعني نشط بالكامل، ورفعت أيّ قيود كانت عليه. كما هو موضح في الحالة #21، فإنّ إشعارات ‹نشط وغير مقيّد› عامّة وتفتقر إلى سياق محدّد حول قرار التطبيق:

> "مرحبًا، شكرًا على تقريرك. يبدو أنّ الحساب نشط وغير مقيّد. لا تتردّد في إخبارنا إذا كان لديك أيّ أسئلة. مع أطيب التحيات، فريق ميتا".

على الرغم من هذا التواصل من ميتا، غالبًا ما يبلغ المستخدمون عن استمرار القيود على حساباتهم، ممّا يدفعهم للتوجّه لمركز حملة لتوثيق تجربتهم فيما يتعلّق بالإشراف الخاطئ والتواصل المشوّش. في العديد من هذه الحالات، يسعى المستخدمون جاهدين للحصول على دعم الآخرين لاستعادة الوصول إلى حساباتهم بشكلٍ كاملٍ، ويعبّرون عن شعورهم بالإحباط والارتباك الناتجيْن عن عدم انتظام تواصل ميتا. تشمل الأمثلة (الحالات #):

> *690*: ادعموا حسابي من فضلكم !! حسابي مقيّد.
> لن أنسى هذا فضل دعمكم لي

> *691*: ادعموني من فضلكم !! حسابي مقيّد

> *692*: تم تقييد حسابي على فيسبوك. لا يُسمح لي بالنشر أو التعليق، يمكنني فقط استخدام الماسنجر

> *694*: السلام عليكم، ادعموا حسابي رجاءً، قُدِّمت تقارير عديدة ضده ونجحت الآن فقط استعادة الحساب

يشير تحليلنا أيضًا إلى أنّ تأثير الإشعارات غير الدقيقة حول القيود على المؤثّرين أكبر. هذا يشير إلى تأثير نقص المعلومات بشكلٍ غير متناسبٍ على المستخدمين الفلسطينيّين والمحتوى ذي الانتشار العالي، بغضّ النظر عن المحتوى المستهدف من قبل سياسة الإشراف. في حالة حجب المحتوى التي نوقشت بالفعل في الفصل الثالث (الحالة #331، الشكل 37)، تعرّض المستخدم

الناشط للعديد من القيود، ممّا دفعه للمبادرة بمراجعة الإشراف عبر دردشة المساعدة الخاصّة بشركة ميتا. رُفعت لقطات الشاشة لهذه المحادثات تحت الحالة #627. في هذه المحادثات، أعرب المستخدم عن خيبة أمله وأسفه لإزالة منشوراته، وقلة توزيع محتواه، وعدم القدرة على التعاون في المنشورات.

في بداية المراسلة – كما هو موضّح في الشكل 38أ – بلّغ المستخدم عن إزالة محتواه وذكر بأنّه لم يتمكن من تحديد أساس قرار ميتا بالإشراف، ووصف الإشراف الخاطئ المتكرّر بأنه يعرقل عمله في المناصرة. على الرغم من اعتراف مركز الدعم بأهمية هذه المناصرة، إلا أنّه أعاد صياغة القرار بأنّه جزء من جهود أوسع لتقليل المواد المسيئة، دون تقييم ما إذا كان الإشراف على المحتوى المحدّد تم بشكلٍ منصفٍ. عندما سأل المستخدم عن مدة سريان القيود على حسابه، ظلّ رد ميتا غامضًا، ولم يقدّم إطارًا زمنيًّا واضحًا ولا معلومات قابلة للتنفيذ حول أساس أو مدة إجراء التطبيق.

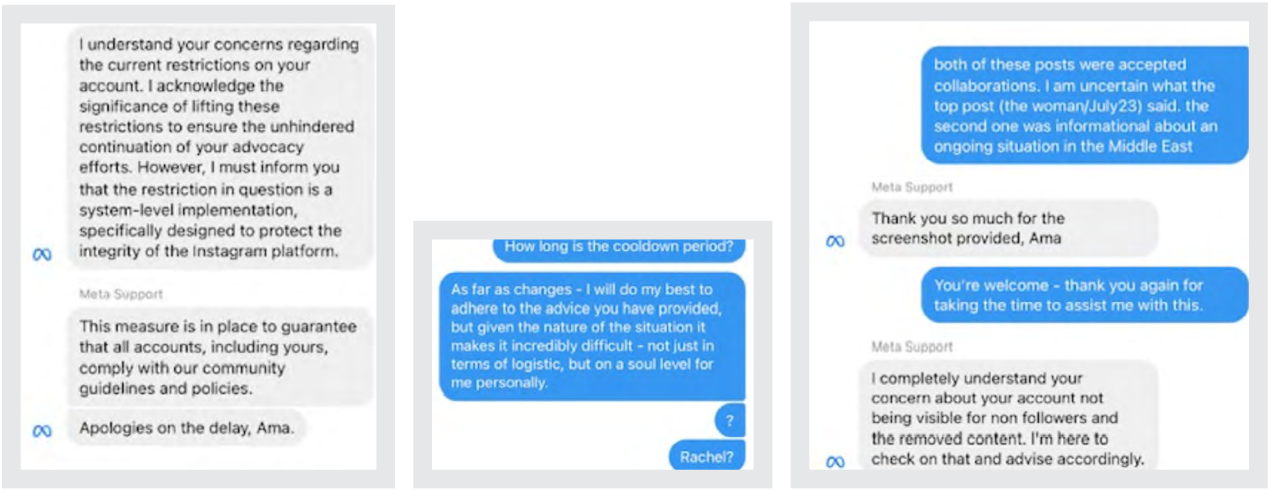

الشكل 38أ. حوار ناشطين مع دردشة المساعدة في ميتا (1).

في لقطات الشاشة الأخرى المتاحة، تواصل المستخدم مع الدعم بشأن قيد منفصل. في هذه الحالة، شرح المستخدم أنّ ملفّه الشخصي لا يظهر قيود التعاون، ممّا يشير بالفعل إلى فجوة في تواصل ميتا حول إجراءات التطبيق التي قامت بها على الحساب. لا يقدّم رد قسم الدعم في ميتا توضيحًا جوهريًّا كبيرًا، حيث طُلب من المستخدم "التحلّي بالصبر"، بناءً على أنه قد استأنف في حالات أخرى، وتمّ توجيهه إلى صفحات معايير المجتمع للحصول على مزيد من المعلومات. عندما سأل المستخدم مرّة أخرى عن مدّة بقاء القيد، لم يقدّم قسم الدعم في ميتا إطارًا زمنيًّا أو تفسيرًا خاصًّا بالحالة. توضّح هذه الدردشة محدوديّة الفائدة التي يقدّمها قسم الدعم

في ميتا للمستخدمين الخاضعين لقيود. بدلًا من توضيح أساس ونطاق ومدة إجراء التطبيق، لا يوفّر الرد للمستخدم أيّ معلومات مهمّة حول كيفيّة عمل القيد أو متى يمكن رفعه.

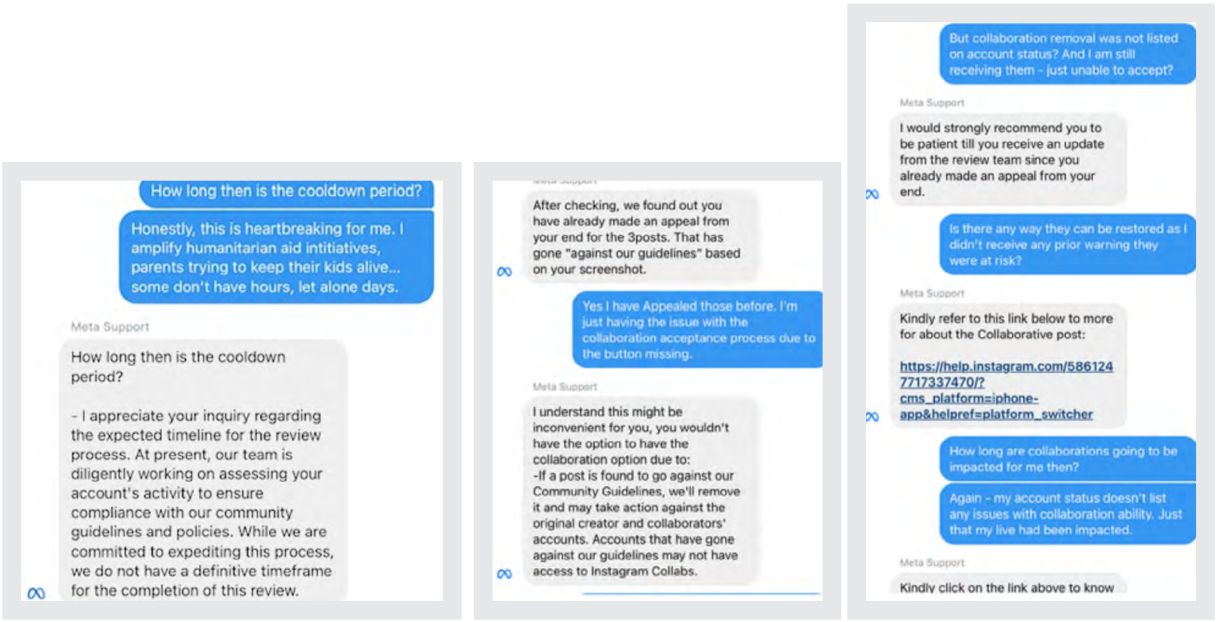

الشكل 38ب. حوار ناشطين مع دردشة المساعدة في ميتا (2).

بشكلٍ عامّ، تشير لقطات الشاشة في الشكل 38 إلى مشكلتين متكرّرتين في تواصل ميتا مع المستخدمين. في الشكل 38أ، يطلب المستخدم تفسيرًا ورفع القيود، مع توضيح أنّه قد راجع محتواه بالفعل ولم يتمكّن من تحديد أيّ مخالفة. لا يقدّم رد ميتا تفسيرًا واضحًا لسبب قرار الإشراف، أو الأساس للبقاء على القيد. يحدّ هذا النقص في التواصل من قدرة المستخدم على فهم إجراء التطبيق وتجنّب عمليّات إشراف مشابهة في المستقبل. المشكلة في الشكل 38ب أكثر وضوحًا، حيث يبدو أنّ توجّهات المستخدم واستئنافاته لم تتلقّ ردًّا جوهريًّا. هذا مهمّ بشكلٍ خاصّ لأنّ المستخدم يقول إنّه لم يتلقّ أي محاولة تواصل مسبقة حول إجراء الإشراف، ولا أيّ تفسير بعد الاستئناف عليه. عندما ننظر إلى هذه الحالات مجتمعةً، يظهر ضعف سيرورة التواصل في ميتا عند وقوع حالات إشراف خاطئ مزعومة.

الحالة #1331 المتعلّقة بإزالة محتوى الموضّحة في الشكل 39، هي حالة مهمة أخرى لسوء سيرورة التواصل، وتتعلق بمقطع فيديو وصل انتشاره إلى اثني عشر مليون مشاهدة قبل أن حذفه. وفقًا للمستخدم، لم تقم ميتا بأيّ محاولة تواصل لشرح القرار، وتم استعادة المنشور ببساطة بعد 24 ساعة. هذه الحالة مهمّة لأنها تظهر كيف يمكن أن تؤثر عمليّات الإزالة المؤقّتة على المحتوى عالي الانتشار. يمنع غياب التفسير المستخدم من فهم أساس قرار الإشراف أو تقييم ما إذا كان الحذف يتوافق مع معايير مجتمع ميتا.

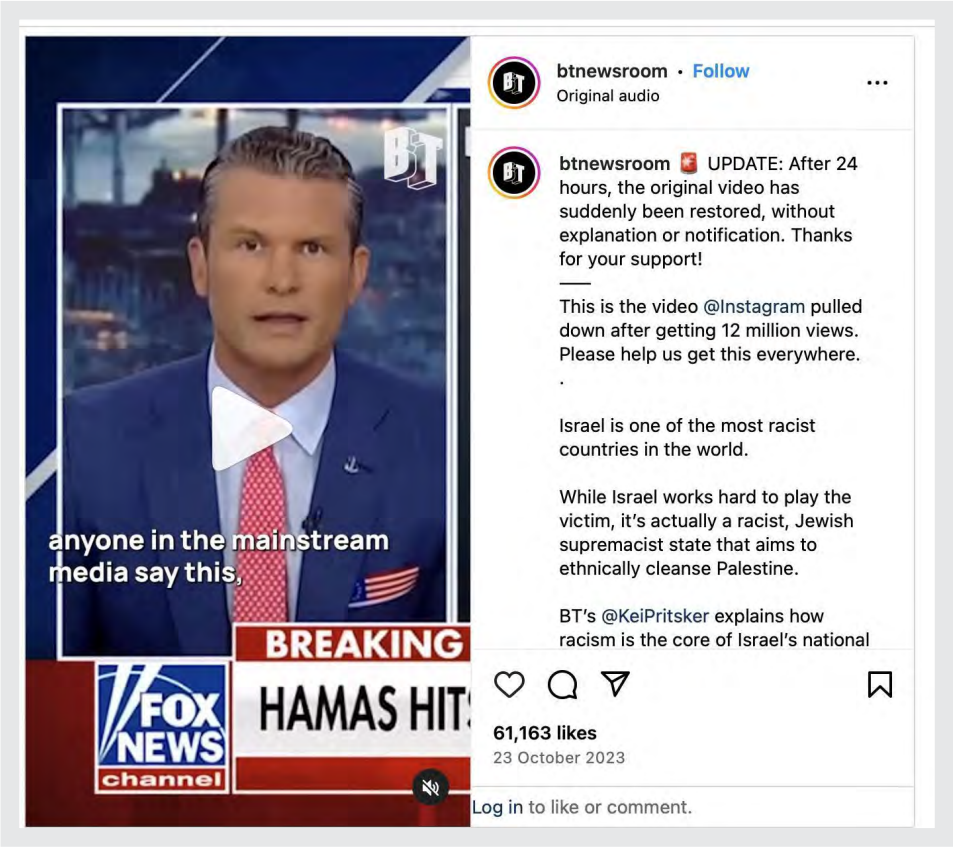

الشكل 39. حساب تعرّض لإزالة فيديو على مدار 24 ساعة

في حالات أخرى، تشير ميتا إلى السياسة المطبّقة دون أن تحدّد المحتوى الذي تتعلّق به. هذا إشكاليّ للمؤثرين بشكلٍ خاصّ الذين غالبًا ما يتعرضون لاستهداف تقارير جماعيّة منسّقة من مستخدمين معادين للقضية الفلسطينيّة، وتغطّي أحيانًا محتوى من سنوات مضت. هذا يجعل من الصعب على المستخدمين إثبات استئنافاتهم إلى ميتا. الحالة #399 هي أحد هذه الأمثلة:

> "تدعي فيسبوك أنّ لدي منشورًا يندرج تحت سياسة المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرون، وأنّه تم حذفه، لكنها لا تعرض لي حتّى محتوى المنشور. أشعر وكأنهم يتدخلون في شؤوني الشخصيّة بلا سبب"

4.1.2. قضيّة محوريّة: الحملة الأمريكيّة من أجل حقوق الفلسطينيّين

من خلال تحليلنا، حدّدنا حسابًا واحدًا أبلغ عن تعرّضه لإشراف خاطئ من قِبَل ميتا في اثنتي عشرة مناسبة منفصلة. هذه الحالة مفيدة بشكلٍ خاصّ لأنّها تجمع بين عدّة أبعاد من الإشراف الخاطئ وسوء ممارسات التواصل لدى ميتا. المستخدم هو صفحة الفيسبوك للحملة الأمريكيّة من أجل حقوق الفلسطينيين (USCPR)، وهي منظّمة غير حكوميّة تدافع عن حقوق الفلسطينيين مقرّها الولايات المتحدة. تعمل المنظّمة على رفع الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين، وتدعم حملة حركة المقاطعة (BDS)، وتساهم في تنظيم وتعبئة الحركات المؤيّدة للفلسطينيّين في الولايات المتحدة. تضمّ USCPR أعضاء من الأمريكيّين الفلسطينيّين واليهود الأمريكيين، وتعاونت مع منظّمات مثل "الصوت اليهوديّ من أجل السلام" ومجموعات تضامن فلسطينيّة أخرى. تعرّضت USCPR لضغوط سياسيّة تتجاوز منصّات ميتا، بما في ذلك فرض إسرائيل لقيود على المنظّمة ونشطاءها.[71] هذا السياق الأوسع مهم لفهم تأثير الإشراف المتكرّر من قِبَل ميتا على الصفحة. يظهر من مجموعة البيانات أنّ صفحة USCPR تأثّرت بعدّة أدوات تطبيق وفئات سياساتيّة مختلفة. في الحالة #912، تمّ حظر USCPR من النشر، وظهر على الشاشة بأنّها سجّلت الخروج من حسابها على فيسبوك. يظهر الشرح الوحيد الذي قُدّم على واجهة المستخدم، وبعد الاستئناف، في الشكل 40أ. كما نستطيع القراءة، لا يوجد أي إشارة إلى السياسة المطبقة أو إلى نوع القيود التي يتعرّض لها المستخدم.

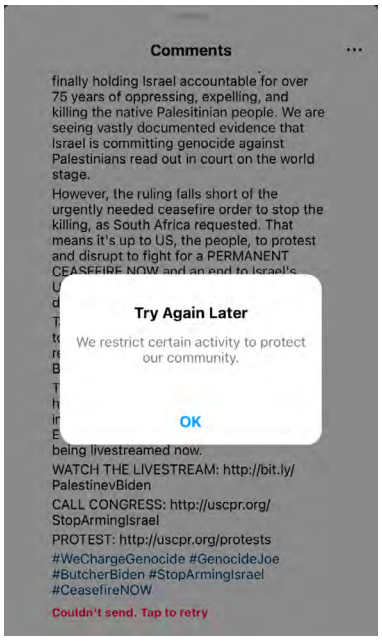

الشكل 40أ. رسالة من ميتا بخصوص تقييّد المستخدم.

71. الحملة الأمريكية من أجل حقوق الفلسطينيين، "بيان USCPR حول القائمة السوداء الإسرائيليّة لمنظّمات حقوق الفلسطينيّين"، 7.1.2018، https://uscpr.org/uscpr-statement-israeli-blacklist-palestinian-rights-organizations/ يشير البيان إلى أنّ USCPR أُدرجت في القائمة السوداء لوزارة الشؤون الاستراتيجيّة الإسرائيليّة للمنظّمات التي قد يُمنع أعضاؤها من دخول فلسطين/إسرائيل بسبب دعمهم لحركة BDS.

عندما استأنفت USCPR، أعادت ميتا الحساب وكان ردّها كما يلي:

> "مرحبا، شكرًا على تقريرك. أنظمة ميتا الآليّة تحدّد وتحظر السلوكيّات المشبوهة، وتعلّق مؤقّتًا ميزة واحدة أو أكثر على حسابك، وتضع حدودًا وسقفًا على بعض النشاطات. نفعل ذلك لحماية الموقع من سوء الاستخدام".

لا يوضّح رد ميتا أيّ سياسة تمّ تطبيقها، أو أي ميزات الحساب تم تقييدها، أو سبب فرض هذا القيد. هذا الخلل الواضح في التواصل يجعل من الصعب على المستخدم فهم أساس قرار الإشراف وتجنّب التعرّض لقيود مماثلة في المستقبل. بشكلٍ مماثل، أبلغت USCPR في الحالتين #913 و#914 عن تسجيل خروجها من ملفها على إنستغرام دون تلقّي أي تفسير. في الحالة #994، قامت USCPR بتحميل سلسلة من لقطات الشاشة تظهر منشورات تم حذفها بزعم انتهاك معايير المجتمع الخاصّة بميتا حول المحتوى غير المهمّ (spam). من المرجّح أنّ السبب وراء هذا الإجراء هو وجود روابط خارجيّة في المنشورات. كما هو موضّح في الشكل 40ب، أدرجت المنظّمة مجموعة من الروابط في كلّ منشور تعرّض للإشراف من قِبَل ميتا لتوجّه المستخدمين إلى مبادرات USCPR. شملت هذه الروابط رابطًا لإرسال بريد إلكترونيّ للكونغرس يطالب بإنهاء الدعم الأمريكيّ لإسرائيل، وحملة للاتصال بالكونغرس، وقائمة بالاحتجاجات التي تُجرى في جميع أنحاء الولايات المتّحدة.

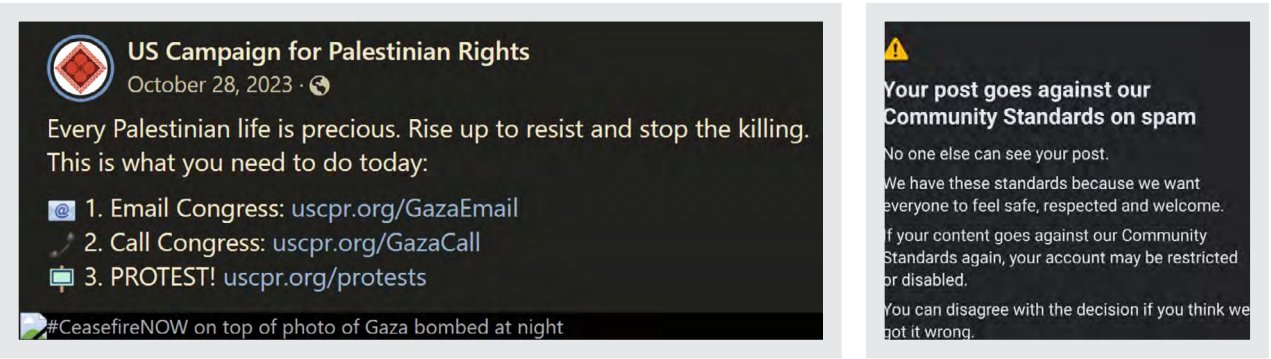

الشكل 40ب: رسالة من ميتا ومثال على منشور USCPR الذي تعرّض لإشراف.

تمت استعادة جميع هذه المنشورات لاحقًا، ممّا يشير إلى أنّه تمّ الإشراف على الروابط الخارجية التي احتوتها بشكلٍ خاطئ كرسائل غير مهمّة (spam). على الرغم من استعادة المنشورات في نهاية المطاف، إلا أنّه كانت للإزالة المؤقّتة عواقب كبيرة، حيث يعتمد عمل USCPR على النشر في أوقات معيّنة بهدف المناصرة والتعبئة. الحالة #1001 التي قدّمتها منظّمة USCPR التي تتناول ضعف التواصل مع ميتا تثير القلق، وهي الحالة الموضّحة في الشكل 40ج. في هذه الحالة، نشرت المنظّمة منشورًا حول أسبوع من الاحتجاجات السلميّة التي نظّمتها في شيكاغو. تمّ حذف هذه المنشورات دون شرحٍ واضح.

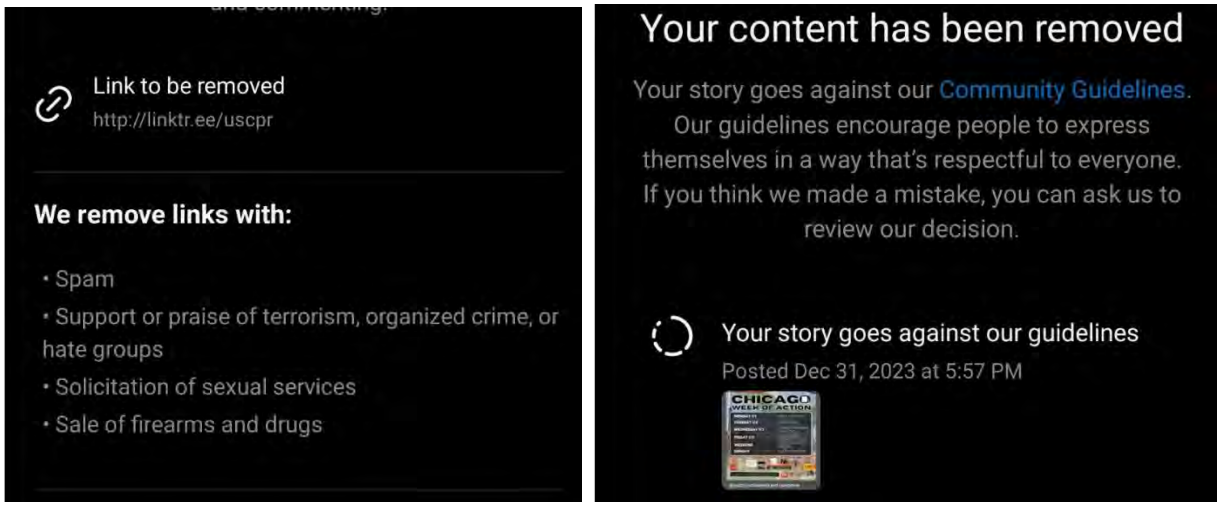

الشكل 40ج. رسالة مربكة حول إزالة منشور USCPR.

لـم تذكـر ميتـا بوضـوح في أي مـن اتصالاتهـا مـع USCPR أيّ سياسـة ينتهكهـا الرابـط. وجّـه الرابـط المسـتخدمين إلى الموقـع الرسـمي للمنظّمـة. منظّمـة USCPR هـي منظّمـة غير حكوميّـة مسـجلة ذات مكانـة قانونيّـة في الولايـات المتحـدة، وهـي منظّمـة مجتمـع مـدنيّ مـعترف بهـا على نطـاقٍ واسـعٍ. تمـت إزالـة منشـورات USCPR مـرارًا، وتـمّ تقييّـد حسـاب المنظّمـة عـدّة مـرّات، على مـا يبـدو بسـبب مشـاركتها روابـط تعيـد التوجيـه إلى موقعهـا الرسـميّ. نظـرًا لعـدم شرح ميتـا بوضـوح سـبب التعامـل مـع الروابـط على أنّهـا إشكاليـة، لـم تتمكّـن USCPR مـن تعديـل ممارسـات الـنشر أو إدراك كيفيّـة تجنّب الإشراف مسـتقبلًا. أدّى ذلـك إلى فـرض قيـود كـبيرة على محتـوى الصفحـة ونشـاطها على المنصّـة، وفي النهايـة على جهودهـا في التعبئـة. تـشير الطبيعـة المتكـرّرة لهـذه الإزالـة إلى أنّ ميتـا فشـلت في إبلاغ المنظّمـة بعمليّـة التطبيـق، حتّى بعـد وقـوع عـدة حـالات إشراف خاطـئ سـابقة.

4.2 استعادة دون تفسير

نقـص تواصـل ميتـا يصبـح مـثيرًا أكثر للقلـق عندمـا نـرى أنّهـا عكسـت تطبيـق الإشراف في 926، أي مـا يـشكّل 26.3% مـن مجموعـة البيانـات بعـد تصعيـد مركـز حملـة (انظـر الـشكل 41 والجـدول 10).

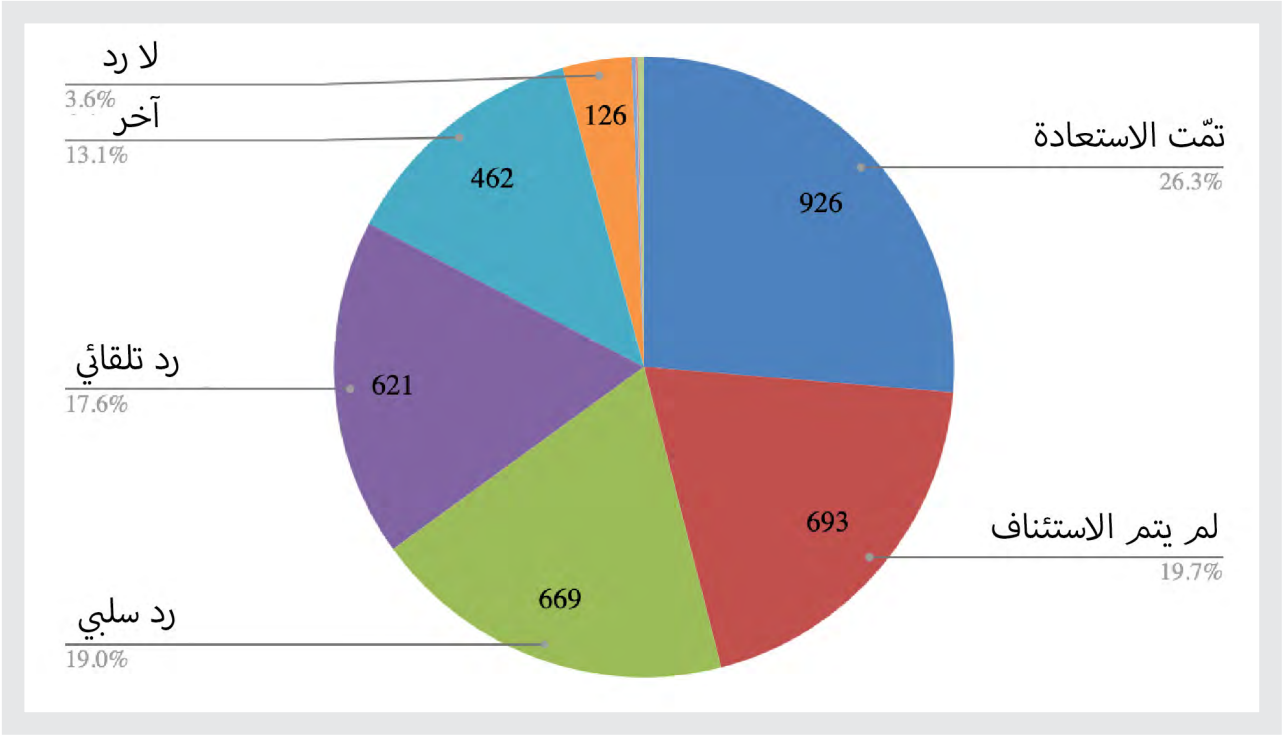

الشكل 41. توزيع وضع الحالات بعد متابعة مركز حملة.

الجدول 10. وضع الحالات بعد متابعة مركز حملة

الحالة	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)
تمّ الاستعادة	927	32.8
ردّ سلبي	673	23.8
ردّ تلقائيّ	621	22.0
آخر	469	16.6
لا يوجد رد	126	4.5
تمت الإزالة	8	0.3
تمّ التأمين	3	0
تحت المراجعة	1	0
المجموع	**2828**	**100**

لا يشمل القضايا التي لم يستأنف مركز حملة بشأنها (n=692)

من بين الـ 927 حالة مستعادة، حدّد تحليلنا 619 حالة (66.8%) من إجمالي الحالات المستعادة) تواصلت فيها ميتا بشكلٍ غامضٍ أو غير واضح حول سبب إلغاء القرار، بما في ذلك تصريحات مثل "لقد راجعنا المنشور المعني وأكّدنا أنّه بالفعل يخالف معايير المجتمع لدينا". لا تذكر هذه الردود أيّ السياسات أو الإرشادات التي انتهكت. بالمقارنة، فقط 308 حالة (33.2%) أدرج

فيها رد ميتا سبب استعادة الحساب أو المحتوى (انظر الشكل 42). شملت هذه الحالات التي تم فيها إزالة أو تقييد محتوى أو حسابات بشكلٍ غير صحيح، وحالات يشتبه في وجود اختراق، وحالات تواصلت فيها ميتا مع المستخدم أو أمّنت حسابه. هذا يعني أنّه لم يكن تفسير للغالبية العظمى من الحالات المستعادة، مما لا يوضّح سبب الإزالة الأوليّة أو إلغاءها لاحقًا.

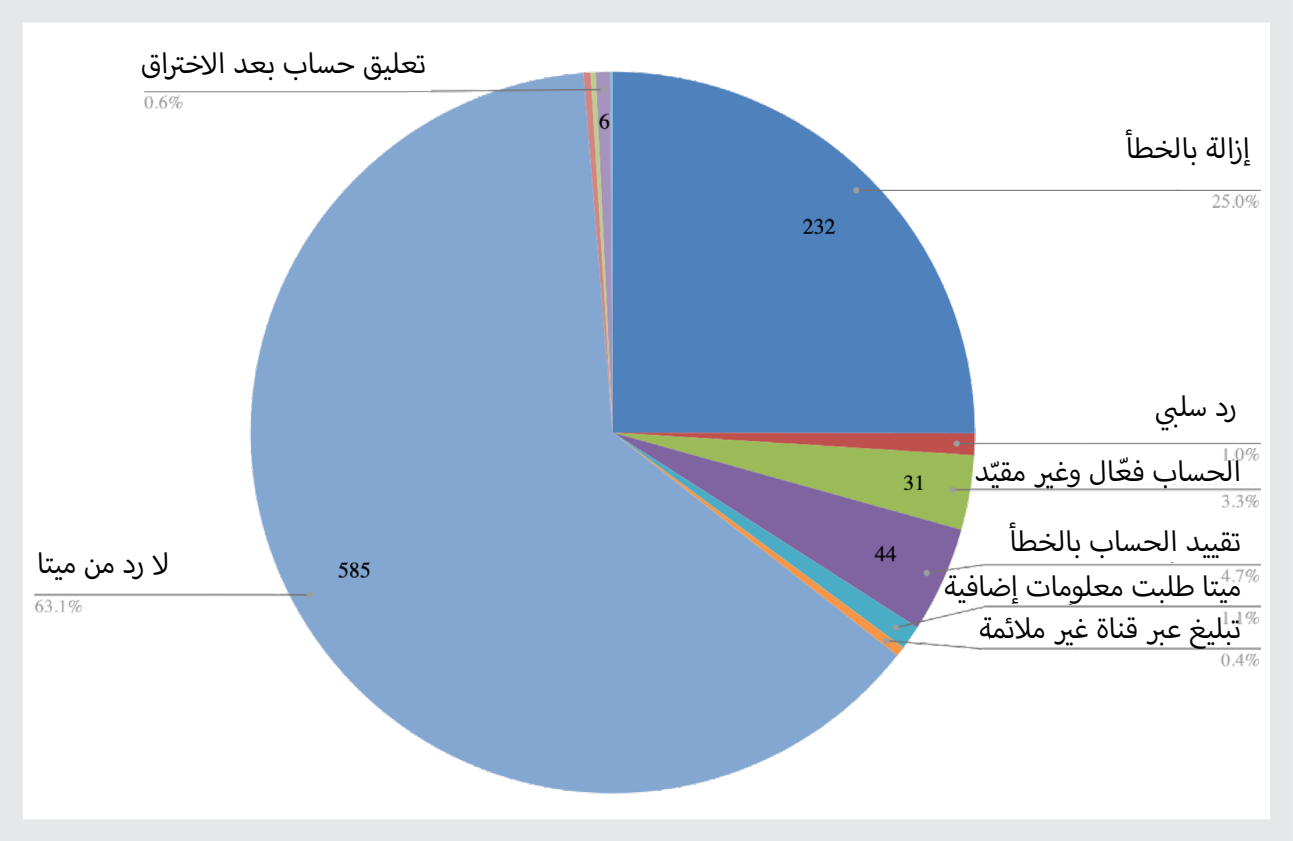

الشكل 42. توزيع تواصل ميتا في الحالات المستعادة.

هذا يشير إلى أنّه عندما تستعيد ميتا المحتوى أو الحسابات الشخصية بعد الاستئناف، فإنّها لا تقدّم أي مبرّر للتراجع عن قرارها، وبما أنّها لا تقدم معلومات واضحة – سواء متى يتم تطبيق إجراءات الإشراف أو عندما تنجح الاستئنافات – يشير تحليلنا إلى أنّ المستخدمين الفلسطينيّين لا يدركون أسباب اتخاذ القرارات التي تؤثّر على وجودهم على فيسبوك وإنستغرام. يبقي هذا النقص في شفافيّة التواصل المستخدمين ذوي إدراك محدود حول عمليات الإشراف التي تمارسها المنصّة، والمعايير المطبقة على حالاتهم.

4.3 ردود ميتا بعد 7 تشرين أوّل 2023

عنـد الانتقـال إلى فحـص كيفيّـة تطـوّر ردود ميتـا وتواصلهـا مـع المسـتخدمين بعـد 7 تشريـن أوّل 2023، يـشير تحليلنـا إلى أنّـه رغـم اسـتمرار الخلـل الكـبير في الـرد والتواصـل الواضـح، طـرأت زيـادة في الحـالات التي تـمّ تصنيفهـا خطـأً على أنّهـا نشـطة وغير مقيّـدة (انظـر الجـدول 11).

الجدول 11. وضع الحالات بعد متابعة مركز حملة قبل وبعد *7* تشرين أوّل *2023*

الرد	قبل 7 تشرين أوّل		بعد 7 تشرين أوّل	
	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)
لا يوجد رد من ميتا	1013	58.8	342	31.8
ردّ سلبيّ (ذكر السياسة)	247	14.3	143	13.3
ردّ سلبيّ (لم يتم ذكر السياسة)	199	11.5	75	7
نشط وغير مقيّد	172	10.0	101	9.4
طلبت ميتا مزيدًا من المعلومات	32	1.9	17	1.6
تأخير في الرد (كوفيد-19)	17	1.0	-	-
أُزيلت بشكلٍ خاطئ	14	0.8	248	23.0
حالات تحديد الأولويّات (موارد محدودة)	14	0.8	1	0.1
تم الإبلاغ عن المحتوى إلى القناة الخطأ	13	0.8	87	8.1
مقيّد بشكل خاطئ	3	0.2	49	4.5
الشك في اختراق الحساب	-	-	14	1.3
المجموع	**1724**	**100**	**1077**	**100**

لا يشمل الحالات التي لم يستأنف مركز حملة بشأنها من قبل (*n=692*) وحالات أخرى (*n=27*) التي تم تصنيفها تحت *9* تصنيفات أخرى.

إحـدى الطـرق التي يمكـن تفـسير هـذا التحـول مـن خلالها هـي حجـب المحتـوى (shadowbanning)، حيـث تبـدو حسـابات المسـتخدمين أنّهـا نشـطة وغير مقيّـدة، لكنهـا تواجـه قيـودًا خفيـة تحـدّ مـن ظهورهـا والتفاعـل معهـا دون إشـعار صريـح. مـن المـثير للاهتمـام أيضًـا أن تحليلنـا يـشير إلى زيـادة في الحـالات التي اعترفـت بهـا ميتـا على أنّهـا 'تمـت إزالتهـا بـشكلٍ خاطـئ'، مـن 0.8% إلى 23.0%. هـذا يـشير بوضـوحٍ إلى تقليـل دقـة تطبيـق الإشراف واسـتخدامه بعشـوائيّة أكثر بعـد 7 تشريـن أوّل، أيضًـا

بسبب زيادة الاعتماد على الخوارزميّات (انظر القسم 2.3.2). عند النظر إلى الحالات المستعادة، يظهر تحليلنا زيادة حادّة في القرارات التي تراجعت عنها ميتا بعد 7 تشرين أوّل. قبل 7 تشرين أول، كانت هناك 17 حالة فقط، أي 2.2% من الحالات التي تسبّبت في تواصل واضح من ميتا بعد الاستئناف وأدّت إلى استعادة المحتوى أو الحسابات. بعد 7 تشرين أوّل، ارتفع هذا الرقم إلى 330 حالة، أي 44.2% من الحالات النظيرة (الجدول 12).

الجدول 12. تواصل ميتا في ردّها على الاستئنافات قبل وبعد 7 تشرين أوّل

الحالة	قبل 7 تشرين أوّل		بعد 7 تشرين أوّل	
	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)
ردّ سلبيّ	446	59.2	209	28.0
آخر	255	33.8	183	24.5
ردّ تلقائيّ	24	3.2	23	3.1
تمّت الاستعادة	17	2.2	330	44.2
لا يوجد رد	12	1.6	-	-
تمت الإزالة	-	-	2	0.3
المجموع	**754**	**100**	**747**	**100**

بالتزامن مع هذا، كانت نسبة الحالات التي نجح فيها المستخدم بالتواصل مع ميتا، والتي اعتبرها تقييمنا الكيفيّ خاطئة، أكبر بكثير بعد 7 تشرين أوّل مقارنةً بما كان قبل هذا التاريخ (الجدول 13 والشكل 43). تشير هاتان النتيجتان إلى أنّ ميتا باتت أقلّ دقّة في إشراف المحتوى الفلسطينيّ خلال الإبادة الجماعيّة، وتزامن ذلك مع زيادة في المحتوى المستعاد، ممّا يدلّ على اعتراف ميتا بأنّ قرارها الأوليّ بالإشراف كان خاطئًا.

الجدول 13. تقييم الإشراف قبل وبعد 7 تشرين أوّل *2023*، في حال نجاح التواصل مع ميتا

سبب التقييم	قبل 7 تشرين أوّل		بعد 7 تشرين أوّل	
	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)	عدد المشاركات	النسبة من إجمالي المشاركات (%)
إشراف منصف	44	5.8	43	5.8
إشراف غير منصف	155	20.6	385	51.5
لا يمكن التقييم	555	73.6	319	42.7
المجموع	**754**	**100**	**747**	**100**

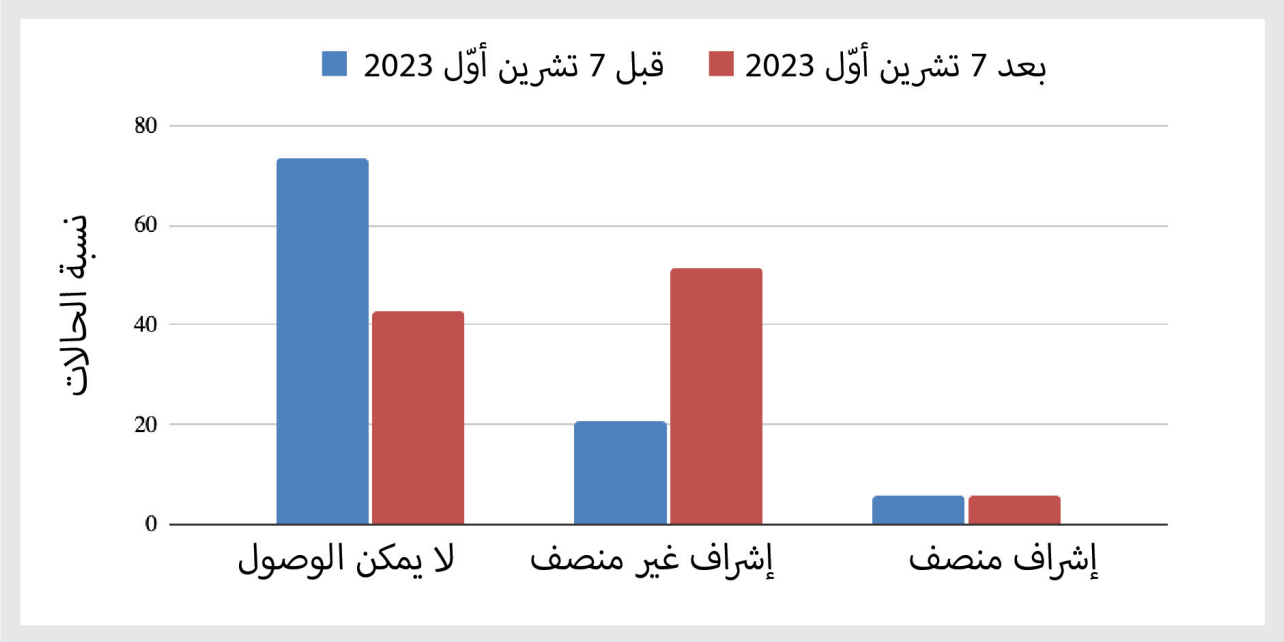

الشكل 43. توزيع تقييم الحالات التي تم متابعتها مع ميتا قبل وبعد 7 تشرين أوّل 2023.

5. الاستنتاجات

فحص هذا التقرير مراقبة ميتا للمحتوى الفلسطينيّ والمتعلّق بفلسطين على فيسبوك وإنستغرام بين كانون ثاني 2021 وكانون أوّل 2025. استنادًا إلى 3,520 حالة قُدمت عبر المرصد الفلسطينيّ لانتهاكات الحقوق الرقميّة التابع لمركز حملة، ركّز التحليل على ثلاثة أبعاد لحوكمة المنصّة: تطبيق سياسات ميتا، وآليّات التطبيق المستخدمة ضد المستخدمين والمحتوى، وتواصل ميتا مع المستخدمين المتأثّرين ومركز حملة. تشير النتائج عبر هذه المجالات إلى نمطٍ متكرّرٍ: غالبًا ما يخضع المحتوى الفلسطينيّ لتطبيق سياسات غامض، وتطبيق صارم على مستوى الحسابات، وتقديم تفسيرات محدودة، وتأخير في المعالجة، وتقليل الظهور. تساهم هذه الممارسات مجتمعة، فيما صاغة هذا التقرير على أنّه إبادة رقميّة لفلسطين عبر المنصّات: تضييق ومحو حضور فلسطين ومشاركتها وظهورها الرقميّ على منصّات ميتا.

5.1ملخّص الاستنتاجات

تتمثّل الخلاصة الرئيسيّة الأولى بغموض تطبيق سياسة ميتا. من بين 3,520 حالة تمّ تحليلها، احتوت 1,144 حالة فقط، أي 32.5%، على سياسة يمكن تحديدها والزعم بأنها انتُهكت. في بعض الحالات، وفّرت ميتا هذه المعلومات، وفي حالات أخرى، اضطرّ فريق البحث استنتاج السياسة ذات الصلة من المحتوى، ومشاركات المستخدم، ومعايير مجتمع ميتا. هذا يعني أنّه في معظم الحالات، لم يعط المستخدمون معلومات كافية ليعرفوا ما هي القاعدة التي يُزعم أنّهم انتهكوها، أو أيّ محتوى تسبّب في التطبيق، أو كيف تمّ اتخاذ القرار. من بين الحالات التي تحتوي على سياسة يمكن تحديدها بوضوح، كانت سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين هي الأكثر تطبيقًا بلا منازع. شكّلت سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين 654 حالة، أي 57.2% من جميع طلبات السياسات القابلة للتحديد. هذا مهمّ لأنّ سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين مصمّمة لمعالجة الإرهاب، والعنف المنظّم، خطر إحداث أضرار جسيمة خارج الإنترنت، وعلى الرغم من ذلك، تم تطبيقها مرارًا وتكرارًا على جميع تصنيفات المستخدمين، بما في ذلك الصحفيّين، ووسائل الإعلام، والمستخدمين العاديين. هذا يعني أنّه يبدو أنّ هذه السياسة هي عدسة أمنية واسعة يتم من خلالها تقييم العديد من أشكال التعبير الفلسطينيّ. على وجه الخصوص، تعامل ميتا التقارير الصحفيّة، ومحتوى التوثيق، أو حتّى التعبير عن الحداد كما لو أنّها تعبيرات لا تختلف عن مدح أو دعم المنظّمات الخطرة.

هـذه المشكلـة واضحـة بـشكلٍ خـاصّ فيمـا يتعلّـق بالصحافـة الفلسـطينيّة والعمـل الإعلامـيّ. وجـد التقريـر أنّـه تمّـت معاقبـة 128 مـن أصـل 180 حسـاب صحفـيين/ات بموجـب سياسـة محـدّدة وهـي سياسـة المنظمـات الخطـرة والأفـراد الخطـرون صحفيّـة ذات سياسـة محـدّدة، أي 71.1%، بموجـب المنظمـات الخطـرة والأفـراد الخطريـن. مـن بين وسـائل الإعلام، تـمّ الإشراف على 102 مـن أصـل 172 حالـة يمكـن تحديدهـا، أي 59.3%، تحـت سياسـة المنظمـات الخطـرة والأفـراد الخطريـن. تـثير هـذه الأرقـام القلـق لأنّ معـايير ميتـا نفسـها تـعترف بأهمّيّـة تغطيـة الأخبـار مـن خلال مـا يُسـمى "إجـازة جديـر بالـنشر". يظهـر التحليـل الكيفـيّ أن العديـد مـن هـذه الحـالات تضمّنـت ممارسـات صحفيّـة عاديّـة، بمـا في ذلـك الاقتبـاس مـن بيانـات عامّـة، وتغطيـة الأحـداث، وتوثيـق العنـف المتكشـف.

تتعلّـق مجموعـة النتائـج الثانيـة الرئيسـية بالتطبيـق. عبر مجموعـة البيانـات، كانـت تعليـق الحسـابات هـو الآليّـة الأكثر شـيوعًا للتطبيـق، حيـث شكّلـت 1,187 حالـة، أي 33.7%. هـذا مهـم لأنّـه يوضّـح كيـف اعتمـد تطبيـق الإشراف الـذي قامـت بـه ميتـا بـشكلٍ أسـاسيٍّ على فـرض عقوبـات على مسـتوى الحسـاب مـن خلال التعليـق، وفـرض القيـود، والحجـب غير المـرئي للمحتـوى (shadowbanning)، وحجـب البـث المبـاشر. يمكـن أن يصعّـب تقليـل الرؤيـة وحجـب المحتـوى العثـور على المحتـوى، دون شرح مـا حـدث للمسـتخدمين. كان لممارسـات التطبيـق هـذه عواقـب وخيمـة على المسـتخدمين والحسـابات الذيـن يـثيرون اهتمـام المصلحـة العامـة، مثـل الصحفـيين والنشـطاء. وجـد التقريـر أيضًـا أنّ أشكال التطبيـق الأقـلّ وضوحًـا أصبحـت أكثر وضوحًـا بعـد 7 تشريـن أوّل 2023، حيـث ارتفعـت حـالات حجـب المحتـوى مـن حالـتين قبـل 7 تشريـن أوّل 2023 إلى 56 حالـة بعـد ذلـك التاريـخ. نظـرًا لصعوبـة اكتشـاف حجـب المحتـوى وتقليـل الانتشـار، يجـب تفـسير هـذه الأرقـام بحـذر، حيـث قـد يكـون حجـم المشكلـة أكبر ممّـا نتوقّعـه. هـذا مهـمّ بـشكلٍ خـاصّ لأنّ ميتـا خّفضـت الحـدّ الأدنى للتدخُّـل الخوارزميّ بعـد 7 تشريـن أوّل 2023، بهـدف تقليـل التوصيـة على محتـوى مـن المحتمـل أنـه ينتهـك السياسـات، أو يكاد يكـون كذلـك. في السـياق الـذي يخضـع فيـه المحتـوى الفلسـطينيّ للتطبيـق الخاطـئ بالفعـل، يزيـد الحـدّ الأدنى مـن خطـر أن يصبـح المحتـوى القانـونيّ والمهـمّ للمصلحـة العامّة مرئيًّـا أقـل.

تتعلّـق النتيجـة الرئيسـيّة الثالثـة بتواصـل ميتـا مـع المسـتخدمين/ات ومـع مركـز حملـة. مـن بين 2,800 اسـتئناف قدّمـه حملـة بين 2021 و2025، لـم تقـدّم ميتـا ردًّ في 1,363 حالـة، أي 48.7%. في الحـالات التي ردّت فيهـا ميتـا على التوجّهـات، كانـت شروحاتهـا غالبًـا عامّـة أو غير مكتملـة. في 664 حالـة، أيّـدت ميتـا قـرار الإشراف الأصليّ. مـع ذلـك، تضمّنـت 390 حالـة فقـط مرجعًـا محـدّدًا للسياسـة. في 274 حالـة أخـرى، أيّـدت ميتـا القـرار دون تحديـد السياسـة ذات الصلـة. وضعـت حالـة عـدم الوضـوح

هـذه المسـتخدمين المتأثّريـن في موقـفٍ صعـب: أُبلغـوا بإنّهـم انتهكـوا القواعـد، لكـن دون ذكـر أيّ قاعـدة، أو كيـف، أو لمـاذا. أبـرز التقريـر أيضًـا نمطـاً إشكاليًّـا يتعلّـق باسـتعادة المحتـوى والحسـابات. تكشـف ممارسـات الاسـتعادة عـن فجـوة كـبيرة في المسـاءلة. بعـد حـالات التصعيـد التي قـام بهـا مركـز حملـة، ألغـت ميتـا قـرارات التطبيـق في 926 حالـة، ممّـا يـشكّل 26.3% مـن مجموعـة البيانـات. مـع ذلـك، في 642 مـن هـذه الحـالات المسـتعادة، أي 69.5%، قامـت ميتـا بالتواصـل بـشكلٍ غامـضٍ أو غير واضحٍ حـول سـبب إلغـاء القـرار. فقـط 284 حالـة مسـتعادة تضمّنـت تفـسيرًا. تحـدّ الاسـتعادة دون تفـسير مـن قيمـة معالجـة الحالـة، حيـث أنّـه على الرغـم مـن إعـادة المحتـوى أو الحسـاب، لا يـدرك المسـتخدم لمـاذا صـدر القـرار الخاطـئ بـالإشراف على حسـابه، أو مـا إذا كان تقنيًّـا أو نابعًـا مـن السياسـات، أو مـا الـذي سـيتم فعلـه لمنـع حـدوث أخطـاء مماثلـة في المسـتقبل. في السـياقات الحسّاسـة للوقـت – مثـل الإبـادة الجماعيّـة – يمكـن أن تـأتي عمليّـة الاسـتعادة بعـد فـوات الأوان.

الـفترة التي تلـت 7 تشريـن أوّل 2023 غايـة في الأهمّيّـة عبر أبعـاد التقريـر الثلاثـة. يظهـر التواصـل مـع ميتـا خلال هـذه الـفترة زيـادة حـادّة في أخطـاء الإشراف المـعترف بهـا. قبـل 7 تشريـن أوّل 2023، اعترفـت ميتـا بأنّهـا أزالـت 14 حالـة، أو 0.8%، بـشكلٍ خاطـئ. بعـد 7 تشريـن أوّل 2023، ارتفـع هـذا العـدد إلى 248 حالـة، أي 23%، كمـا ارتفـع عـدد الحسـابات المقيّـدة بـشكلٍ خاطـئ مـن 3 حـالات قبـل 7 تشريـن أوّل 2023 إلى 49 حالـة بعـد هـذا التاريـخ. ارتفعـت الحـالات المسـتعادة مـن 17 حالـة قبـل 7 تشريـن أوّل 2023 إلى 330 حالـة بعدهـا. تـشير هـذه الأرقـام إلى أنّ إشراف ميتـا أصبـح أكثر عرضـة للأخطـاء في اللحظـة التي كان فيهـا المحتـوى الفلسـطينيّ في أقصى حـالات الطـوارئ.

5.2 توصيات السياسات

تظهـر نتائـج التقريـر مجتمعـة أنّ الإبـادة الرقميّـة لفلسـطين عبر المنصّـات هـي نتيجـة مقاربـة منهجيّة تهـدف إلى تقليـل مرئيّـة المحتـوى الفلسـطينيّ والمسـتخدمين الفلسـطينيّين عبر المنصّـات. تحتـوي بنيـة الحوكمـة الخاصّـة بميتـا على ضمانـات مـن المـفترض أنّهـا تحمـي حرّيّـة التعـبير. تظهـر الأدلّـة المقدّمـة في هـذا التقريـر أنّ هـذه الضمانـات غالبًـا مـا خذلـت المسـتخدمين الفلسـطينيّين والمحتـوى المتعلّـق بفلسـطين. اسـتنادًا إلى هـذه الأدلّـة، وبالتشـاور مـع فريـق البحـث، يدعـو مركـز حملـة شركـة ميتـا لاتخـاذ الإجـراءات التاليـة:

1) الالتزام بإجـراء إجـراءات العنايـة الواجبـة المكثّفـة لحقـوق الإنسـان لممارسـات الإشراف على المحتـوى التابعـة لشركـة ميتـا في إسرائيـل وفلسـطين طـوال فترة الإبـادة الجماعيّـة، بمـا في ذلـك خلال فترات التصعيـد التي تلتهـا، بمشـاركة فعّالـة مـن أصحـاب الحقـوق، والمجتمعـات المتأثّـرة، ومنظّمـات

المجتمع المدنيّ الإقليميّة. في ضوء إخفاقات ميتا الموثّقة جيّدًا في هذا السياق، يجب على الشركة أيضًا إجراء تدقيق مستقلّ وشفّاف وعلنيّ لإجراءات العناية الواجبة في حقوق الإنسان وأنظمة الإشراف على المحتوى المتعلّقة بإسرائيل وفلسطين منذ 7 تشرين أوّل 2023.

2) تعديل سياسة المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرون (DOI) لتشمل ضمانات التناسب للصحفيّين، ومجموعات المجتمع المدنيّ، والباحثين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، لمنع التأثيرات التميّيزية على التعبير السياسيّ وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. علاوةً على ذلك، نشر قائمة DOI الكاملة لضمان الشفافيّة والمساءلة العامّة.

3) تعزيز وتفعيل حماية للمنشورات الجديرة بالنشر، خاصّةً المحتوى المتعلّق بالعنف الجماعيّ، والجرائم الفظائع، والمصلحة العامّة الملحّة.

4) تقييّد استخدام إجراءات تطبيقيّة صارمة ضد الصحفيّين، ووسائل الإعلام، والحسابات التي تركّز على التوثيق، ما لم يتم استيفاء حدود دنيا واضحة وضروريّة ومتناسبة، استنادًا إلى معايير شفّافة ومتاحة للجمهور تحترم حرّيّة الصحافة ودور المصلحة العامّة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. هذا يتطلّب تطبيقًا أكثر اتساقا لإجازة ما هو جدير بالنشر والاستثناءات ذات الصلة بالمصلحة العامة. لا ينبغي معاقبة الصحفيين ووسائل الإعلام الفلسطينيّة على تغطية أحداث تشمل جهات محددة. عندما يتم حذف المحتوى واستعادته لاحقًا، يجب على ميتا تقديم تفسير واضح وتقييّم ما إذا كان التأخير قد تسبّب في ضررٍ إضافيّ. في السياق الذي يتطلّب الإبلاغ بشكلٍ عاجل، يجب أن يكون الحل سريعًا بما يكفي للحفاظ على قيمة المحتوى.

5) الاستمرار في زيادة الموارد لتحسين الإشراف باللغة العربيّة والإشراف الحسّاس للسياق لتقليل التطبيق الخاطئ ضد المحتوى الفلسطينيّ، أو ضد مستخدمين آخرين ناطقين بالعربيّة عبر منصّاتها. إن الإشراف على مصطلحات مثل "شهيد" يظهر خطر التعامل مع الكلمات العربيّة أو التعبيرات الثقافيّة الفلسطينيّة كمؤشّرات ثابتة تدلّ على خطر المحتوى. يجب على ميتا تطوير إرشادات للمراجعين تعكس التنوّع اللغويّ العربيّ، والسياق السياسيّ والثقافيّ الفلسطينيّ، والفرق بين الحداد، والتوثيق، وتأييد العنف. يجب تطوير هذه الإرشادات مع خبراء مستقلّين وأفراد من المجتمعات المتأثّرة، كما يجب اختبار فعاليّتها من خلال عمليّات تدقيق منتظمة.

6) مراجعة وإلغاء قرار توسيع حماية سياسة خطاب الكراهية لتشمل مصطلح "صهيونيّ" بطرقٍ تحمي الأيديولوجيا السياسيّة من النقد المشروع. لا تُعتبر الأيديولوجيّات السياسيّة سمات محميّة بموجب القانون الدوليّ أو أطر خطاب الكراهيّة المعياريّة، ويجب على المجتمعات المتأثّرة

الاحتفاظ بقدرتها على التعبير عن رأيها ضدّ الحركات السياسيّة العنيفة التي تهاجم مجتمعها.

7) توفير شفافيّة كاملة وتفسيرات مفصّلة حول إزالة المحتوى، تقليل الانتشار، حجب المحتوى، قمع التوصيات، إجراءات إلغاء التربُّح، وتعليق الحسابات، بما في ذلك الإفصاح الواضح عن إجراءات التطبيق المعمول بها، ولماذا تمّ اتباعها. علاوة على ذلك، يجب تقديم تفسيرات ذات جدّيّة عند استعادة المحتوى أو الحسابات، بما في ذلك الاعتراف بالتطبيق الخاطئ إذا اقتضى الأمر.

8) زيادة الموارد المخصّصة لآليّات التصعيد المتعلّقة بالأزمات، والحسّاسة للوقت، وخصوصًا تلك المتعلّقة بالصحافة، وتوثيق حقوق الإنسان، وتقارير المجتمع المدنيّ.

9) توفير المزيد من الشفافيّة والكشوفات بشأن جميع طلبات الإزالة الخارجيّة، بما في ذلك تقارير مفصّلة عن طلبات حكوميّة طوعية وقنوات التصعيد المرتبطة بالدول التي تسعى لإزالة المحتوى المتعلق بإسرائيل وفلسطين.

10) تحسين جودة وتوقيت التواصل في سيرورة الاستئناف. يجب أن يتلقّى المستخدمون المتأثّرون والشركاء الموثوقون ردًّا يحدّد السياسة ذات الصلة، والمحتوى محل النزاع، وسبب القرار، ونتيجة أي مراجعة. عندما تلغي ميتا قرارًا، يجب أن تشرح لماذا كان القرار الأصليّ خاطئًا أو مفرطًا، وهذا أمر ضروريّ أيضًا للشركاء الموثوقين مثل مركز حملة، الذين تعتمد قدرتهم على مراقبة واعتراض الإشراف الخاطئ على الوصول إلى معلومات مهمّة.

11) يجب ألا يقع عبء المساءلة بشكلٍ أساسيّ على المستخدمين المتأثّرين والشركاء الموثوقين؛ يجب على ميتا تحمّل المسؤولية عن الأضرار التي تسبّبها وتضخمها أنظمتها.

5.3البحث المستقبليّ

ركّز هذا التقرير بشكلٍ أساسيّ على بنية الإشراف الخاصّة بميتا. كان هذا التركيز مهمّا لأن النتائج تظهر أنّ ميتا غالبًا ما تفشل في تطبيق القواعد الخاصّة بها بشكلٍ متّسقٍ وشفّاف، وبوعيٍ سياقيٍّ كافٍ. يجب أن يبني العمل المستقبليّ على هذا التحليل من خلال وضع هذه النتائج ضمن أطر مساءلة أوسع. يجب أن تفحص الأبحاث المستقبليّة المسؤوليّات التي تقع على ميتا بموجب المبادئ الإرشادية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان، خاصّةً متطلّبات زيادة العناية الواجبة في حقوق الإنسان في البيئات المتأثّرة بالنزاعات، والمشاركة الفعّالة مع أصحاب المصلحة، والوقاية والتخفيف من الآثار السلبية على حقوق الإنسان، ومعالجتها بشكلٍ فعّال. يقدّم تقرير العناية الواجبة لحقوق الإنسان الصادر عن BSR حول تأثيرات ميتا في إسرائيل وفلسطين بعد أيّار 2021 نقطة مرجعيّة مهمّة، لأنّه يظهر أنّ العديد من المخاطر ذات الصلة كانت معروفة بالفعل لميتا قبل الفترة التي تم دراستها في هذا التقرير. لذلك، يجب أن تقيّم الأبحاث المستقبليّة ما إذا كانت ميتا قد وفّرت حلولًا لتلك المخاطر بطريقةٍ مستدامة وقابلة للقياس وتحترم الحقوق.

يجب أن تقيّم المزيد من الأبحاث ممارسات ميتا ضد معايير حرّيّة التعبير الدوليّة، بما في ذلك المادة 19 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة واتّساقها بمبادئ القانونيّة والشرعية والضرورة والتناسب. تصبح هذه المعايّير ذات صلة خاصّة عندما يؤثر الإشراف على المحتوى على الصحافة، والتقارير المهمّة للمصلحة العامّة أثناء النزاعات المسلّحة والعنف الجماعيّ. عندما يكون ذلك مناسبًا، هناك حاجة أيضًا لربط مساعي ميتا للإبادة الرقميّة لفلسطين عبر منصّات التواصل مع أطر تنظيميّة ناشئة، بما في ذلك قانون الخدمات الرقميّة للاتحاد الأوروبيّ، وقانون حماية البيانات، والنقاشات حول المساءلة الخوارزميّة. هناك حاجة إلى مزيد من البحث أيضًا لمقارنة معالجة ميتا للمحتوى الفلسطيني مع تعاملها مع سياقات أخرى متأثّرة بالصراع. مثل هذه المقارنة ستساعد في تحديد الأنماط الخاصّة بفلسطين، والتي تعكس نقاط ضعف أوسع في حوكمة المنصّات خلال حالات العنف الجماعيّ. مع ذلك، يجب ألا تخفّف المقارنة من خصوصيّة الحالة الفلسطينيّة.

يجب أن تفحص الأبحاث المستقبليّة أيضًا آثار الإشراف على المحتوى على سيرورات المساءلة. قد يشكّل المحتوى الذي تتمّ مشاركته على منصّات ميتا دليلًا مهمًّا على انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان وارتكاب جرائم دوليّة، بما في ذلك المواد ذات الصلة بالتحقيقات الجارية التي تجريها سلطات وطنيّة ودوليّة. لذلك، قد يكون لإزالة أو قمع أو فقدان مثل هذا المحتوى عواقب

تتجاوز حرّيّة التعبير، ممّا قد يقوّض جهود توثيق الانتهاكات، وإثبات المسؤوليّة، والحفاظ على الأدلة لتطوير آليّات المساءلة المستقبلية. أخيرًا، تظهر الأدلّة المقدّمة في هذا التقرير أنّه يجب فهم إشراف ميتا على المحتوى الفلسطينيّ كمشكلة مساءلة هيكليّة. من خلال تأطير إسكات ميتا المنهجيّ للمحتوى الفلسطينيّ والمستخدمين الفلسطينيّين على أنه إبادة رقميّة لفلسطين عبر منصّات التواصل، يشير هذا التقرير في النهاية إلى أهمّيّة والضرورة العاجلة لمحاسبة ميتا.

تواصلوا معنا:

info@7amleh.org | www.7amleh.org

صفحاتنا على وسائل التواصل الاجتماعيّ: 7amleh